قلمی
۱۲۵#

C

Al-Fawāʾiduʾḍ-Ḍiyāʾiyya.
(Arab. grammar)

4118832

215

Lucknow 22.11.87

يا فتاح

يا فتاح

بسم الله الرحمن الرحيم وتمم بالخير

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله وأصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد

وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب

تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز

ضياء الدين يوسف حفظه الله تعالى عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية

لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من

التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمة الله لما صدر

رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من

العلة على اربعة اقسام

علة مادي علة صوري

علة فاعلي علة غائي

انما قال كالعلة الغائية ولم يقل العلة الغائية

حيث انه كتاب ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدّره به على سننها و
لا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد
من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث فيه
عن احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون آحادها
جزءا من آحاد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال **الكلمة** قيل هي والكلام
مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد
عبّر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال **شعر** جراحات السنان لها التئام
ولا يلتام ما جرح اللسان **ها** والكلم بكسر اللام جنس للجمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى
اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث [illegible] فصاعدا او الكلم اسم [illegible]
ما دل بعض الكلم واللام فيهما للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف
الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذاك الواحد جنس ويمكن
حملهما على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة **لفظ** اللفظ
في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في
عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما
يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا ا

واللفظ الحقيقي كزيد ضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة

الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبّروا عنه باستعارة لفظ

المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة

والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات

الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات

الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات

غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه

لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر

وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه

الشيء الثاني قيل يخرج منه وضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا

اطلق مع ضم ضميمة واجيب عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف

بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل

اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد

لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي

بمعنى المفعول او مخفف معنيّ اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في

قوله غير داخلة في اللفظ الذي هو اول اجزاء التعريف ولما لم يدخل فيه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد احتى يلزم علينا ارتكاب التعسف كما تعسف حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الجنس بمنزلة الفصل حينئذ ١٢ عبد الغفور عفا الله تعالى عنه
التعسف بيراه رفتن ١٢

الوضع فذكر ... المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ
الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء
الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض
التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف
فيه اعتراض من عموم تفسير المعنى ١٢ عصف
يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون
لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ
والكائنة بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة
بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس هيهنا لفظ وضع بازاء
آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل
والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر
الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان
عاما لكن الموضوع له خاص فليس هيهنا مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة
وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزء [illegible] وفيه انه
يوهم ان اللفظ موضوع لمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر
كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يركب

بركبت به تجوز كما يتركب في مثل من قتل قتيلاً فله سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ
ومعناه ح ما لا يدل جزءه على جزء معناه ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد
الوصفين جملة فعلية والآخر مفرداً اذ كان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع
على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم
يساعده رسم [illegible] فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه
مفعول له بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدماً على الافراد
بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية
وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقاً سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج
به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على
جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد
ويبقى مثل عبد الله علماً داخلاً فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن
العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده
صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى
مفرد بالوضع فمثل عبد الرحمن عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة ويبقى مثل
الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واختلافه فاخرج

فيلزم ان يكون اتصافها بالافراد والتركيب قبل الوضع مع ان اتصافها بهما يحصل بعد الوضع اي زمان الوضع

بقيد الافراد ولو لم يخرج بتركه البتة لكان كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة

لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة

فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة

لا تستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء

الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اخ اخ على وجع الصدر

فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع في المفصل وهي اي الكلمة

اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها

اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها

ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها

ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله

بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى

يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية

وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل

على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنيهما

اعني الابتداء والانتهاء الى الكلمة الاخرى كالبصرة والكوفة في قولك

قوله اعني الابتداء والانتهاء اللام فيهما للعهد الذهني اي الابتداء الخاص والانتهاء الخاص الذي هو مدلول من والى موضوع

وتلك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سُمّي هذا القسم حرفاً لان الحرف في اللغة
الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام
وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان
يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني
الماضي والحال والاستقبال اي حيث يفهم ذلك المعنى يفهم احد الازمنة
الثلثة ايضا مقارناً له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع
احد الازمنة الثلثة القسم الثاني هو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث
يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة
على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة
الفعل سُمّي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة
حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام الثلثة وذلك لانه قد علم به اي بوجه
الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى و
الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم
كلمة يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة

وقال وقد علم الواو للاعتراض للتنبيه من لا يجد به الاشارة او للعطف على ان حصرت لا نبا او للعطف على العلم بالانحصار الذي افاده الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك اي بوجه على ما تقدير يحتمل ان يكون الواو للحال ١٢ عفي عنه

انما قال وقد علم بذلك لم يقل قد عرف لان العلم يطلق على الكليات والمعرفة يطلق على الجزئيات ١٢ منه

بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة
والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن
الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف
جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف
الجامع المانع ولله در المصنف حيث نبه اشارة الى حدودها في ضمن دليل الحصر
اولا ثم نبه عليها بقوله وقد علم ثم صرح بها ثانيا بالحد بناء على تفاوت مراتب
الطبايع **الكلام** في اللغة ما يتكلم به الانسان قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح
النحاة **ما تضمن** اي لفظ تضمن **كلمتين** حقيقة او حكما اي تكون كل واحد منهما في
ضمنه فالمتضمن اسم الفاعل هو المجموع والمتضمن اسم المفعول كل واحد من الكلمتين
فلا يلزم اتحادهما **بالاسناد** اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى
الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث
يفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها فقوله لفظ تناول المهملات
والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت
المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات غير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية اذا كانت

خبرية مثل ضرب زيد وزيد قايم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد
منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب
فايدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكون الكلمتين حقيقة او حكما
دخل في التعريف مثل زيد ابوه قايم او قام ابوه فان الاخبار فيهما مع انهما
مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة اعني قايم الاب ودخل فيه ايضا مثل
جسق مهمل ودير مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم
هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضرب زيد قايما
بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب
من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب زيد والمتعلقات
خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل واللباب ذهبا الى ترادف الكلام
والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام
بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة
قيده به ليخرج ما يصدق الجملة على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا
بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود
لذاته وح يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يأتي

او قايم ابوه

ای لا یحصل ذلک ای الکلام الا فی ضمن اسمین احدهما مسند والاخر مسند الیه
او فی ضمن اسم مسند الیه وفعل مسند وفی بعض النسخ او فی فعل واسم فان
الترکیب الثنائی العقلی من الاقسام الثلثة یرتقی الی ستة اقسام ثلثة منها من
جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة من جنسین اسم وفعل
اسم وحرف فعل وحرف ومن البیّن ان الکلام لا یحصل بدون الاسناد
ولا بد له من مسند ومسند الیه وهما لا یتحققان الا فی اسمین او اسم وفعل
واما الاربعة الباقیة ففی الحرف والحرف کلاهما مفقودان وفی الفعل
والفعل المسند الیه مفقود وفی الاسم والحرف احدهما مفقود
لان الاسم ان کان مسندا فالمسند الیه مفقود وان کان مسندا الیه فالمسند
مفقود ونحو یا زید بتقدیر ادعو زیدا فلم یکن من ترکیب الحرف والاسم
بل من ترکیب الفعل والاسم الذی هو المنوی فی ادعو الاسم ما دل
ای کلمة دلت علی معنی کائن فی نفسه ای فی نفس ما دل اعنی الکلمة فتذکیر
الضمیر بناء علی اللفظ الموصول قال المصنف رحمه الله فی الایضاح شرح
المفصل الضمیر فی ما دل علی معنی فی نفسه یرجع الی معنی ای ما دل علی
معنی باعتباره فی نفسه بالنظر الیه فی نفسه لا باعتبار امر خارج عنه کقولک

كونك الدار في نفسها حكمها كذا لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل

الحرف ما دل على معنى في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى

كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما

بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا وملحوظ

في حد ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره

فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان

معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير

حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة

عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم

والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة

بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية

ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا

يدل عليه الا بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء

موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة

من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك

اي حاصل في غيره

المعنى الكلي يمكن ان يعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح
ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح
ان يكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا لتعتبر
النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تعقل الا بذكر متعلقاتها لانها لا يكون آلات
لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيرها
واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها
لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونة المعنى في نفس الكلمة الدالة عليه
الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان
يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة فهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق
في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة
ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير
الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا اجزم المصنف
رح فيها بارجاعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا
ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة ذو وفوق وتحت

للفرق بينها وبين الهمزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم
لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل
على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع
افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة
وغيرها كالموصولات وكذلك ساير الخواص الخمسة المذكورة منها ومنها دخول حرف
الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او في المجرور
به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا مختص بالاسم
لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم المقتضي معنى الفعل الا ما الاضافة
اللفظية فهي فرع المعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل
اعني الفعل او يريد به ان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم
وسيجي بيانه في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر منه
اختصاص ما عدا تنوين الترنم به ومنه عدم اختصاص تنوين الترنم به و
منها الاسناد اليه وهو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر
من الدخول الذكر في الاول او اللحوق في الآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد
اليه وكذا في الاضافة والمراد به كون الشي مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى

بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم
خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الاسم مضافا بتقدير حرف الجر لا بتقديره
لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف
وانما فسرنا الاضافة بكون الاسم مضافا لان الفعل والجملة قد تقعان مضافا اليه
كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم
نفع الصادقين وفي الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تخصص بالاسم وانما قيدنا
بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فانه مررت مضاف
الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما
ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اي الثاني
الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي
يشبه مبني الاصل هو المبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم
الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في
زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف
با تا زيد عمرو بكر بخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام
في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف رحمه الله الذي

الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة موثرة في منع الاعراب مبني الاصل

اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام

والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها بالمبني الاصل كما

سيجي في بابه ان شاء الله تعالى واعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة

العارية عن المناسبة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول

من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب

بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب

هو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق

بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه ولما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم

معربا فلم يعتبره ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف رحمه

عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل

لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب

من لم يتتبع لغة العرب احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك

مستغن عن النحو ولا فائدة له معتد بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة

المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق

كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفة المتقدمة

حاصلة بمعرفته هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولاً بانه مما يختلف

آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقديم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف

اولاً بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف رحمه الله و

حكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب **ان يختلف آخره**

اي حرف الذي هو آخر المعرب ذاتاً بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او

حكماً اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكماً

اذا كان اعرابه بالحركات **باختلاف العوامل** اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة

عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا الاختلاف فيها

بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيداً مضروب واني ضربت زيداً انا ضارب

واني ضارب زيداً فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية

والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه **لفظاً او تقديراً** نصب

على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف

لفظ او تقدير والاختلاف لفظاً كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيداً

ومررت بزيد او تقديراً كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فانه

فانه صلة متى وفتيا ولفتى فقلبت الياء الفا وصار الاعراب تقديراً والاختلاف
اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكماً كما اشرنا اليه لئلا تنتقض بمثل
قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعاً
فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد لا حقيقة بل حكماً فان فتحة احمد
بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع
فان آخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكماً لا حقيقة فان قلت
لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء
المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداءً ويترتب عليه الاعراب
بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام
المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان
للمعرب احكاماً كثيرة لم يذكرها فليكن هذا الحكم ايضاً من هذا القبيل وغايته
الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص شاملة اعراباً اي حركة او حرفاً
اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتاً او صفة به
اي بتلك الحركة او الحرف وحينئذ او بما الموصولة الحركة او الحرف
لا يرد عليه العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها حاجاً بالنسبة المفهومة من قوله

به فان التبادر من السبب السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبتقييد
الحيثية خرج حركة نحو علامي لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف هذا الحركة
على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه قبل ياء المتكلم وبهذا القدر
تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب
فضم اليه قوله ليدل وكانه اراد به المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد ولا انه
خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب
المفهوم من فحوى الكلام فانه لبعيد جدا عن الفهم غاية البعد فاللام فيه
متعلق بقوله يختلف اخره يعني يختلف اخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف
على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل
عليه اي على المعرب على تضمين فعل معنى الورود واو الاستيلاء يقال اعتوروا
الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل
المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب
المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا
كذلك فوقع بسببها اختلاف في اخر المعرب فوضع اصل الاعراب
للدلالة على تلك المعاني ووضعه بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني

قوله المعتورة متعد بنفسه وهي لا يحتاج لا عليه لانه لا لو جدان الا عتوار في كلام العرب مستعمل بحرف الجر فلابد فيها من التضمين وبوان يقصد بلفظ الفعل معناه الحقيقي ويلاحظ معنى فعل اخر مناسبه

المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى الموصوف والاعراب يدل على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الدال عليه وهو مأخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من اعربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني بالبعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على القلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالمفعول والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي

والجر بالاضافة

التثقيل للقليل والنصب ضعيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف
للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا كان
او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من معاني المعتورة على المعرب
المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد
فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد
فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل في زيد اذ به حصل معنى الاضافة
في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن
مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد وعمرو وكذا الجمع المكسر المنصرف
اي الجمع الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب
في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون
بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون
بالحركات الثلاثة في الاحوال الثلاث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع
والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا
وجرا على الظرفية بتقدير المضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم
الاول مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة جمع طالب وهو

وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة

جرا ونصبا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع

المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءتني مسلمات ورايت مسلمات

ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فان الجر فيه تابع

للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك

وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المراة من جانب زوجها فلا يضاف

الا اليها وهنوك اي الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة

والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف

واوي لان لامه هاء واصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بواوين اصله

ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف

الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف

نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات

نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب

باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة الى

لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني

لح ورأيت اخاك ومررت باخيك فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم
لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها حال الاسماء المضافة اليها ولم يكتف
في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب
هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف
ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد
وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع
ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة
لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد بوجود حرف صالح للاعراب
في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم
لم يسمع فيهما من العرب اعادة حروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به
وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا
الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه
يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه
كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه
الذي هو الاصل بالحركات التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان

كسائر

اعرب

لان اخره الالف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين

ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب المعنى

الذي هو الفرع اعراب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت

بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر **واثنان واثنتان**

وكذا ثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها

معنى التثنية فالحقت بها **بالالف** رفعا **والياء** المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما يجيء **جمع**

المذكر السالم والمراد به ما يسمى اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او بالياء والنون فيدخل

فيه سنون وارضون مما لم يكن واحده مذكرا لجمع بالواو والنون او بالياء والنون

ما الحق به وهو **اولو** جمع ذو لا من لفظه **وعشرون واخواتها** اي نظايرها السبع و

هي ثلثون الى التسعين وليس عشرون جمع عشرة والا لثلثون جمع ثلثة والا لصح

اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلث مقادير العشرة واطلاق ثلثين على تسعة لانها

ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان

معينة ولا تعين في الجموع **بالواو** رفعا **والياء** نصبا وجرا وانما جعل اعراب

المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد في اخره

حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فيتناسب ان يجعل ذلك الحرف

اعرابهما يكون اعرابهما فرعا لاعرابه بالحركت كما انهما فرعان له لان الاعراب
بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف
الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى ثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل واحد منهما
تلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي الجمع بلا اعراب ولو خص
الجمع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعل الالف علامة نحو يضربان
وضربا والواو علامة للرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل في المثنى لانه
الضمير المرفوع [illegible] في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر
على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية
وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من بيان تقسيم الاعراب بالحركة
والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري
الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان
اللفظي فيما عداه فقال **التقدير** اي تقدير الاعراب **فيما** اي في الاسم المعرب
الذي **تعذر** الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف
الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي

قوله اي في الاسم المعرب الذي اه
اشارة الى ان ما نكرة موصوفة لا مصدرية
كما قيل وذلك للاحتياج
الى جعل في بمعنى
اللام ان لم
يقدر الوقت
١٢
عصام

الذي في آخره ألف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصى بلام
التعريف أو محذوفة بالتقاء الساكنين كعصًا بالتنوين فإن الألف المقصورة
في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف إلى ياء المتكلم
وغلامي فإنه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل
امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى بعد دخوله موافقة لها أو مخالفة لها فما ذهب إليه
بعض النحاة من أن إعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا
أي في أحوال الثلث يعني كون الإعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب
إنما هو في جميع الأحوال غير مختص ببعضها أو استثقل عطف على تعذر أي تقدير
الإعراب فيما تعذر أو في الاسم الذي استثقل ظهور الإعراب في لفظه وذلك إذا كان
محل الإعراب قابلا للحركة الإعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان
كما في الاسم المعرب الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء
الساكنين كقاضٍ أو غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا أي في حالتي الرفع
والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي
عطف على قوله كقاض يعني تقدير الإعراب للاستثقال قد يكون في الإعراب
بالحركة وقد يكون في الإعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الإعراب

قوله مطلقا مصدر بمعنى الاطلاق منصوب على أنه مفعول مطلق [illegible] حال عن [illegible] أي اطلق اطلاقا أو [illegible] علامي والعامل فيه [illegible] الذي يفهم من الكاف [illegible] الاعراب [illegible] الذي تعذر [illegible] وذلك [illegible] اعراب [illegible] مثل عصا وغلامي أي و [illegible] مثل غلامي [illegible]

كقاضي

للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة لفظا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في
حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاء مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون
بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار
الاعراب حالة الرفع تقديرا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج
الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف
تقديرا بالتعذر في احوال الثلث نحو جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت
بابي القوم فانه لما سقط حرف الاعراب من اللفظ بالتقاء الساكنين علم انه لم يبق
الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه اي
فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب
المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل وجودا من المنصرف
وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف
غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان
تؤثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما فيه اثر اسبق ذكره من علل واحدة منها
اي من تلك العلل تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين

تسع او علة

[illegible] الدنيا [illegible] الدنيا [illegible]

العلتين بان تؤثرا وحدها تأثيرهما وهما اي العلل التسع بمجموعها في هذين البيتين

من الامور التسعة لا كل واحد منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد

من هذه الامور وذلك المجموع **عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم**

جمع ثم تركيب والعدول في العطف [العلتين] هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على

الوزن **والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب**

فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى تمنع النون الصرف حال كونها زائدة

وقوله الالف فاعل للظرف اعني من قبلها او مبتدأ وخبره الظرف المتقدم

عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة و

لهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين لو جعل الالف فاعلا لقوله

زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بالزيادة الالف قبل النون [اكهما] لاشتراكهما

في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا

وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف

الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر

العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان

كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنتان

بلوغ

منها الا واحدة او القول بانها تسع توزيع لها الى الصواب لان في عددها

خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم احد عشر وقال بعضهم اثنان لكن القول

بانها تسعة توزيع لها الى ما هو صواب في المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة

العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال

للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب بعد طلحة

اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع

ومعديكرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون الزائدتين واحمد مثال

لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله

على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان

لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث

ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل وثانيهما

اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين

الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول

عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول

قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب

لان تنوين العوض يدخله كما في جوار على قول من يجعله منصرف وكذلك تنوين المقابلة كما في عرفات فانه غير العلمية والتانيث ١٢ عصام الدين

العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر و
الجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون المزيدتان
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع
ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان
فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري
صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة
فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وان كان
الكسرة والتنوين خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي
لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن
الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع
من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلاسة اما
الاول فكقوله صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا
واما الثاني فكقوله شعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف
يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف

لا يلزم

التضوع بوي خوش دميدن

بيس بضروري فكيف يستقيم قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات

اذا امكن الاحتراز ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية

كما في قوله شعر سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد نذير هاشمي مكرم

عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد بفتح الدال لانخل بالوزن ولكنه

يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب

اي ويجوز صرف غير المنصرف لتحصيل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية

التناسب بين الكلمات امر مهتم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة

مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا للتناسب المنصرف الذي يليه اعني

اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال المجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف

الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة

التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان فامت كل واحد منهما مقام

العلتين لتكررهما احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة

كاكالب واناسي وانا عيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات

والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه

وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحد منهما كحبلى وحمراء لانهما

اكالب جمع اكلب والاكلب جمع كلاب والكلاب جمع كلب واساورة جمع اسورة والاسورة جمع سوار والاناعيم جمع انعام والانعام جمع نعم ١٢ منه

لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل وفي
حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف
التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة
بين المذكر والمونث فلو عرض اللزوم لها بعارض كالعلمية فلم يقو قوة نحو عائشة
فان تاء عائشة ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع بل بسبب العلمية فلم يقو قوة
اللزوم الوضعي **فالعدل** مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا او **خروجه**
اي خروج الاسم اي كونه مخرجا **عن صيغته الاصلية** اي عن صورته التي تقتضي
الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست
صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها
وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغيير
انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف منه بعض الحروف كالاسماء
المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه
عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا بعد ان
يعتبر مغايرتها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى
داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا

ان بلاد وتي وثلمانيه داخلتان تحت اصل وقاعدة كرمي لان اصله مرموي اجتمعت الواو والياء وسابق منهما ساكن قلبت الواو ياءً وادغمت بواو في الياء وكسرت ماقبل الياء فصار مرمي وهي قاعدة كلية والاولى الصفاء داخلة تحت اصيل وقاعدة وظاهر ان اسم المفعول من الثلاثي المجرد على مفعول ١٢

انها مخرجة عن صيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من المجموع الشاذة

ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس و

الناب ابتداءً على اقوس و انيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما

اوّلاً على اقواس وانياب واخرج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين

قد جوّز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تميزه عن بعض

ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه

فحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا باس بكونه اعم منه فح لا حاجة في تصحيح هذا

التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعاً انهم لما وجدوا

ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سبباً ظاهراً غير الوصفية

او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروا

فيها الا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة وجعلوه غير منصرف

للعدل وسبب آخر لكن لا بدّ في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل

للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق العدل بدونه

بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف يدل

على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك في بعضها لا دليل غير منع

اي لو كان غير منصرف [illegible]

منع الصرف فيفرض له اصل لتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام

العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا

واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع

الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن الاصل المحقق يدل عليه دليل غير

منع الصرف ثُلاث ومَثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون

لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاء ني القوم

ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء

ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف فيهما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب

مجيهما والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان

الوصفية العرضية التى كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها

فيما وضعا له واخر جمع اخرى مونث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في

الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام

او الاضافة او بكلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها

فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم فهو معدول عما

ذكر معه من اي عن آخر من والامام يذهب الى تقدير الاضافة لانها بو

قوله معناه خروجا كائنا اي معنى تحقيقا خروجا تحقيقا صفة لخروج مقدر تحال متعلق وهو الاصل وهذا ابعد عن العبارة

التنوين او الياء او اضافة اخرى مثلها نحو جنيد وقيل يا تيم تيم عدي وليس في
اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين **وجمع** جمع جمعاء
مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل الكائنة صفة
ان يجمع على فُعْل كحمراء على حُمْر والكائنة اسما ان يجمع على فعالى او فعلى او فعلاوات
كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جُمْع او جماعى او جمعاوات
فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي
والاخر الصفة الاصلية وان كانت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته
احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية على ما ذكرنا لا يرد الجموع
كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب و
الاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما الا على انياب واقواس فلا شذوذ وفي
هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فحسن ان يحكم فيهما
بالشذوذ ومن هنا ابين الفرق بين الشاذ والمعدول **او تقديرا** اي خروجا
كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف
لا غير **كعمر** وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب
ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل لامكانه وتعذر غيره ولا توقف اعتبار العدل

العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجود غير منع الصرف قدر فيهما

ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة

عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال علماً للاعيان المؤنثة من غير ذوات

الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملاً له على ذوات

الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار فانهما مبنيان وليس فيهما الا سببان

وهما العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل

سبب البناء فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداهما مما جعلوه

معرباً غير منصرف ايضاً حملاً على نظايره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين

لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل

سبب منع الصرف ولهذا القائل ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان

الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم

لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين

منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار

العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم

دالاً على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة

بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذ انت مع بعض صفاتها التي
هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد علما وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما
في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات
لا الاعداد وعلم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفي
عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف
هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف رحمه الله **شرطه**
اي شرط الوصف في سببية منع الصرف **ان يكون** وصفا **في الاصل** اي
هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان يعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال
سواء بقي على الوصفية الاصلية او زال عنه **فلا تضره** بان يخرجه عن سببية منع الصرف
الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث
لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم
كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة **فلذلك** المذكور
من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة **صرف** لعدم اصالة الوصفية **اربع**
في قولهم **مررت بنسوة اربع وامتنع** من الصرف لعدم مضرة الغلبة

الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها
السواد والبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة
اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب
اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية
فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند
استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف
في الاصل والحال وضعفت منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم
اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطاير اي لطاير ذي خيلان على زعم
وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم
الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل
ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي اي الحاصل
بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه اي شرط التانيث بالتاء في سببية منع
الصرف العلمية اي علمية الاسم المونث لتصير التانيث لازما لان الاعلام
محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت

قوله وضعفت منع افعى الخ فان قلت يسوا وجب تقدير الوصفية من غير تحقيق ضعفت منع الصرف لا وجب تقدير العدل ايضا من غير تحقيق ضعف منع الصرف في عمر فلم يحكم بالضعف فيه قلت تقدير السبب بعد تحقق منع الصرف لا توجب ضعفه وانما توجب ضعف منع الصرف لتقديره قبل تحقق منع الصرف في افعى كما في عمر عصام رح الله تعالى

قوله التانيث اللفظي قيل قيد باللفظي ليكون المعنوي للانواد د لشرطه حرفي حتى وهم يقابله بالتاء لاشتراكهما في كونه بالتاء فلا يحصل التقابل بالتقييد بقوله بالتاء وذلك ان المعنوي يكون التاء فيه مقدرا سواء كان حقيقية كهند وزينب او غير حقيقي كمصر وحلبت والمراد بتاء التانيث تاء زايدة في اخر الكلمة مفتوحا ما قبلها ينقلب في الوقف هاء فنحو اخت وبنت من مونث بالتاء بل التاء بدل من اللام فلو سميت كان حكمه حكم المونث المعنوي والاظهر ان يقال ان بالتاء ما كان لفظا وان اظهر المراد بقوله اللفظي تقويته مقابلته بالمعنوي ١٢ اعلو

العلمية عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث **المعنوي كذلك** اي كالتانيث اللفظي
بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء
شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجواز ولا بد في وجوبه من شرط
اخر كما اشار اليه بقوله **وشرط تحتم تاثيره** اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي
في منع الصرف احد امور ثلثة **الزيادة على الثلثة** اي زيادة حروف الكلمة
على ثلثة مثل زينب **او تحرك الحرف الاوسط** من حروفها الثلثة مثل سقر
او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور
الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض
الكلمة غير المنصرف ١٢
ثقل احد السببين فتقرر تحتم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمية لان لسان العجم
وهما التانيث المعنوي والعلمية ١٢
ثقيل على العرب **فهند يجوز صرفه** نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي
اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه فقط **وزينب**
علم للمؤنث وسقر علم للطبقة من طبقات النار **وماه وجور** علمين لبلدتين
ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة
على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك
الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو

ومن شانها ان تعارض ثقل احد السببين الخ
لانه لو انتفى احد الامور الثلثة لكان
الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من
غير العجمة فيكون في غاية الخفة
ليقاوم احد السببين الذي فيه
فلم يبق في الاسم الا سبب
واحد والسبب
الواحد لا يمنع
الصرف
فيجب
فلم
منع صرفه ١٢ متوسط

وهو العجمة فان سُمّي به اي بالمونث المعنوي مذكر فشرطه في سببيته منع الصرف
الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم
وهو مونث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سُمّي به رجل منصرف لان
التانيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع
الصرف وعقرب وهو مونث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا
سُمّي به رجل يمنع صرفها لانه وان زال التانيث الاصلي بالعلمية للمذكر فان الحرف
الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صُغّر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة
التصغير فيقال قُدَيْمَة بخلاف عقرب فانه اذا صُغّر فيقال عُقَيْرِب من غير
اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سُمّي به رجل
امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف
هو وصف التعريف للذوات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف
ان يكون علمية اي كون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية
او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت
مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات
ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام والاضافة

فصل اذا صغرت الاسم فانظر وان كان
على ثلثة احرف كفلس فقل فُلَيْس على
وزن فُعَيْل وان كان على اربعة احرف
كدرهم فقل دُرَيْهِم على وزن فُعَيْعِل وان كان
على خمسة كدينار فقل دُنَيْنِير على وزن
فعيعيل واذا اردت تصغير الجمع فارجع
الى واحده فصغره ثم اجمعه كقولك في
تصغير مساجد دراهم مُسَيْجِدات
ودُرَيْهِمات الا في جمع القلة فانه يصغر
تصغير الواحد كقولك في تصغير افلس
واجمال والسنة وغلمة أُفَيْلِس واُجَيْمال
واُلَيْسِنة وغُلَيْمة هو اصح

يجعل غير المنصرف منصرفاً او في حكم المنصرف كما سيجي فلا يتصور كونه سبباً
لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سبباً لمنع الصرف
والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سبباً كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر
من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتأثيرها في منع الصرف
شرطان شرطها الاول ان يكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون
متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكماً بان ينقله العرب من اللغة
العجمية الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس
بمعنى الجيد ثم سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف
فيه العرب فكانه كان علماً في العجم وانما جعلت شرطاً لئلا يتصرف فيها العرب
مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمية فلا يصلح سبباً لمنع الصرف فعلى هذا
لو سمي احد بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين
تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا تعارض
احد الخفتين السببين فنوح منصرف هذا التفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف
نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف
لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فانه له علامة

علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون
الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط
فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقويتها بسببين الاخرين لئلا
يقاوم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقويته بسبب اخر اعتبارها بنفسها
بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود
الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة
وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من الانصراف
نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى
تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام
ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح
ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من
ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل
اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب واحد قائم مقام سببين شرطه اي شرط
قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها
الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى

ولهذا سُمّيت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغيّرة للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترط بذلك ليكون صيغة مصونة عن قبول التغير فتشوّش بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها هاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارية وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فتور ولا حاجب الى الاخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في الاصل وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ان يكون بغير هاء وثانيهما بالهاء فاما ما كان بغير هاء فتمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها مما بُني على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية هو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان

تكلمة للتفصيل مع عدم التعديل لان مساجد ومصابيح عديلان له يعني كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما فرازنة فمنصرف ولو جعل قوله بغير هاء النظم مقصود بالتمثيل في قوله كمساجد لكان هذا المعنى قبوله وقيل اما للاستيناف ويكفي لكونه استينافا عدم سبق الاجمال وللتوقف على عدم سبق الكلام ١٢ عصام رح الله تعالى

وهو حال من الضمير في غير منصرف اي لا منصرف حال كونه علما ١٢ ترکیب کافیه ١٢

الفرق بين الجنس واسم الجنس الاول يصح اطلاقه على القليل والكثير ولا يكون له فرد مقدر معين كالماء والتمر والتراب ونحو ذلك فان الماء يصح اطلاقه على القطرة والبحر بخلاف الثاني فانه لا يصح اطلاقه الا على فرد معين مقدر بمقدار معين مثلا لا يطلق الرجل على اليد والرأس والرجل بل على تمام الشخص المركب من تمام اجزائه فتامل ١٢

ان علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل الجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن يسمى به الضبع مبالغة في عظم بطنها فكان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع الصرف هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع اي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل

فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر

في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل

في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف

على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كانعام ومصابيح فانه في حكمها من

حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما

فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على

تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن

وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه

جمع سروالة تقديرا وفرضا لانه لما وجد غير منصرف وعلم من قاعدتهم ان هذا الوزن

بدون الجمعية لم يمنع الصرف فقد فرضها لهذه القاعدة انه جمع سروالة

فكانه تسمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا

صرف اي سراويل لعدم تحقق الجمعية تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف

فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار

اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي

رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة

الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتني جوارٍ ومررت بجوارٍ كما تقول جائني قاضٍ ومررت بقاضٍ واما في حالت النصب فالياء محركة مفتوحة نحو رأيت جواريَ فلا اشكال في حالت النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة متقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوارٍ في قولك جاءتني جوارٍ جواريٌ بالضم والتنوين بناءً على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلامٍ وكلامٍ فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالت الجر بلا تفاوت

قوله كان قبل الاعلال كذلك قيل لا يسلم ان يكون الاسم قبل الاعلال منونا لان الاسم اذا لم يدخل فيه العامل لكان مبنيا على السكون مثل زيد واذا دخل فيه العامل منعه عن التنوين بسبب منع الصرف فكان في الصرف نظر

وفي لغة بعض العرب اثبات اليا في حالت الجر كما في حالت النصب تقول
مررت بجواريَ كما تقول رايت جواريَ وبناؤ هذه اللغة على تقديم منع الصرف
على الاعلال فانه حينئذ تكون اليا مفتوحة في حالت الجر والفتحة خفيفة فما وقع
فيه الاعلال واما في حالت الرفع فاصل جوارٍ جواريٌ بالضمة بلا تنوين حذفت
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت اليا لالتقاء الساكنين فصار
جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فانه
فيه الاعلال في حالتين كما عرفت **التركيب** وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة
واحدة من غير حرفية احد جزئه فلا يرد نحو النجم والبصري علمين **شرطه العلمية**
ليامن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف **وان لا يكون باضافة**
لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف
اليه ما يضاده اعني منع الصرف **ولا اسناد** لان الاعلام المشتملة على
الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في حال العلمية على ما كانت
عليه قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير
يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور
فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف

المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف
العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلت كانه
اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد
فلم يذكرها لندرتها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم للبلدة مركب
من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا
من غير ان يقصد بينهما النسبة اضافية او اسنادية او غيرها الالف والنون
المعدودان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف
الزوائد وتسميان الفا مضارعتين لمشابهتهما لالفي التانيث في منع دخول
تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما لكونهما
مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول
الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل
للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات
كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني
صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة
فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما

سبب واحد او شرط فذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم

زيادتهما او يمتنع دخول التاء فيتحقق مشابهتهما بالفي التانيث كعمران او كانتا في

صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرط انتفاء فعلانة

يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه لتبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها

ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مونثه عريانة وقيل شرط وجود

فعلى لانه متى كان مونثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث

على حالها ومن ثم اي من اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف

او غير منصرف فانه ليس له مونث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة بالله تعالى

لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا مونث فعلى مذهب من اشترط انتفاء

فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من اشترط وجود فعلى فهو منصرف

دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فانه

مونثه سكرى لا سكرانة و دون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء

الشرط على المذهبين لان مونثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى

اي عدم الاختلاف في انصراف ندمان ١٢

النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مونثه

ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان

اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببيته منع الصرف بل شرط
فيها احد الامرين اما ان يختص اي في اللغة العربية به اي بالفعل بمعنى انه
لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي
المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك
بذر علما لماء وعثر علما لموضع وخضم علما لرجل افعال نقلت الى الاسماء
واما بقم اسم لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو
من اسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل
ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول لانه على البناء للفاعل غير
مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير
مختص لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل او اول ما كان على
وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زايد من حروف اتين
كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زايد في اول الفعل غير قابل
اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه تخرج
الوزن بهذه التاء فيه لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل نحو اول

غير قابل للتاء قياساً وباعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد
عليه اربع اذا سمّي به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياساً ولا
اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي
الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية و
من ثم اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف
لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء
لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية موثرة اي كل اسم
غير منصرف يكون فيه علمية موثرة في منع الصرف بالسببية المحضة او
مع شرطية لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع مع الالف التانيث او صيغة
منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية
اذا نكّر بان يأوّل العلم بواحد من الجماعة المسمّاة به نحو هذا زيد ورأيت
زيداً آخر ومررت بزيد آخر فانه أريد به المسمّى بزيد او يجعل عبارة
عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محقّ
صرف لما تبين اي ظهر حين تبين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما
سبق من انها اي العلمية لا تجامع موثرة الا ما اي السبب الذي

اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظاً او معنًى والعجمة و
التركيب والالف والنون المزيدتين في الاسم لان كل واحد منه من الاسباب
الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من
الاستثناء الاول اي لا تجامع غيرهما اي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل لان
فيهما العلمية بجامعتها موثرة كما في عمر واحمد وليست شرطاً فيهما كما في ثلث
واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة
بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منهما من اوزان الفعل المعتبرة
في منع الصرف فلا يكون معها اي لا يوجد شيء من الامر الداير بين مجموع
هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا المجموع بهما فاذا نكر غير
المنصرف الذي احد سببيه العلمية بقي بلا سبب اي لم يتبق فيه سبب
من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه
قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية
من حيث وصف السببية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب
واحد فيما هي ليست شرطاً فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على
قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علم المفازة من اوزان الفعل

مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت تصمت وقياسه ان يجيء بالضمتين
فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز
ورود اصمت بكسرتين وان لم تشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا
كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل ايضا وقد عرفت فيما تقدم ان مجرد
وجود الاصل المحقق لايكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف
اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل ومنها الاصل المقتضية بوجود السببين في
اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل
احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه
الاخفش الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ الظاهر
مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ
وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف نحو احمر علما اذا نكر والمراد
بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران
وامثاله ويخرج عنه افعال التوكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل
المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف

لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار بعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف
بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية **اعتبار الصفة الاصلية**
اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصفية الاصلية **بعد التنكير** فانه
لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير
منصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين
فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها
فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث
على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث
لان الوصفية لم تنزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان
اسود اسم للحية السوداء وارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة
من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير
لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان
الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بعد التنكير والزائل لا يعتبر من غير
ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون
وهذا القول الاظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان

زائدتين لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف
الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي لا يلزم سيبويه من اعتبار
الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل
وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية
والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار
متضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في
حكم واحد وهو منع الصرف في لفظ واحد بخلاف اذا اعتبرت الوصفية
الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية
المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية
الاصلية والعلمية في منع الصرف في مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا
تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل
اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب
غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او بالاضافة اي اضافته
الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا
وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر

لان فيها لا يلزم اعتبار المتضادين لان احد السببين فيها الوصفية الاصلية والاخر الوزن الحاصل وهما لا يتضادان ١٢ عصام

٢٩

بالكسر لان الكسرة تطلق على الحركات الشبابية ايضا وللنحاة خلاف في
ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب
الى انه منصرف مطلقا لان عدم الصرف انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعف
هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت
جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه
لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا
والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو
بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين
دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه
من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين
مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت
احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة
فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان
لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية
كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به

وهو وحيث ضعف مشابهته للفعل
لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون
تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله
لان الكسر حذف لئلا يتوهم
ان يدخله التنوين التمكن
بسبب وجود الكسر فلما اضعف
بدخول اللام او الاضافة
لم يكن هذا التوهم
لمنافات التنوين
مع اللام او
الاضافة
١٢ عصا
م ١٢

الاسم غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه
الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطّرداً صفة المذكر الذي لا يعقل
كالصافنات للمذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام
الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون
للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة
كون الاسم فاعلاً وهي الضمة والواو والالف والمراد بالاشتمال الاسم
عليها ان يكون موصوفاً بها لفظاً او تقديراً او محلاً ولا شك ان الاسم
موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب
لكان مرفوعاً لفظاً او تقديراً وكيف يخص الرفع بما عدا الرفع المحلي و
هو مما سيبحث متلاعن احوال الفاعل اذا كان مضمراً متصلاً كما سيجي فمنه
اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل
المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان
عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على
ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه
بكل حكم جامداً او مشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا

الا بالمشتق **وهو** اي الفاعل **ما** اي الاسم حقيقةً او حكماً ليدخل فيه مثل قولهم
اعجبني ان ضربت زيداً **اسند اليه الفعل** بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن
الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها **او شبهه** اي ما يشبهه
في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف **وقدم** اي الفعل او شبهه
عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما
اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر
عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك
فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل
قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع
ما اسند الى الفاعل **على جهة قيامه به** اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل
او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله
زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على

مذهب من لم يجعله داخلاً في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من يجعله داخلا
فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل
زيد في قام زيد هذا مثال ما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه
هذا مثال ما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون
الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه بان يكون بعده
من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة
احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لرفع
توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي
تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم
مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا
فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو
زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز
خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر شعر جزى ربه عني
عدي ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان
هذه الضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان
الضمير يرجع الى عدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى

مستندهما

انما قال فيهما لانه لا يقتضي الى احد حاتم الحب الصديم ١٢

جزئي رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية
المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا في ضمن
الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال
عليهما لا بالوضع اذ لا يعتد ان يطلق على ما وضع بازاء شيئ اخر انه
قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغني عنه اذ القرينة شاملة له ولغيره
وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان
الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا نحو ضربت زيدا او مستكنا نحو زيد
ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل
زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما او بعد معناها
نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع
هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس
واما في صورت كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال
واما في صورت وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله

ما ضرب زيد الا عمرواً انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروباً

لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرواً الا زيد انحصار مضروبية عمرو

في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر

انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم

والتاخير لانها لو تقدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرواً

زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو فان الحصر انما هو فيما

على الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل عليه لكنه لم يستحسنه بعضهم

لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال

ان يكون معناه ما ضرب احداً احدٌ الا عمرواً زيد فيفيد انحصار صفة كل

واحد منهما في الآخر وهو ايضاً خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه

في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر فيهما في الجزء الآخر فلو اخر

الفاعل انقلب المعنى قطعاً واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو

ضرب زيداً غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسط بينهما في صورتي

التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرواً الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت

آنفاً او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرواً زيد

قوله من قبيل قصر الصفة قبل انهايتها تمامها لان الفعل الواقع على المفعول ما لصفة لزمانه تصف لوقوع الفعل عليه والفعل لا تتم الا بالفاعل ١٢ عصه

زيدًا او اتصل مفعوله به بان يكون المفعول ضميرًا متصلًا بالفعل وهو
اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربكَ زيدٌ وجب تأخيره اي تأخير
الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول
به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظًا ورتبةً واما في صورة وقوعه بعد الا
او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول
ضميرًا متصلا والفاعل غير متصل لمنافاة الاتصال توسط الفاعل
الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرًا متصلًا
فانه يجب حينئذ تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع
للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازًا اي حذفًا جائزًا
في مثل زيد اي فيما كان جوابًا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلًا عمن يقوم
به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان تقول
قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف
الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى
يحذف الفعل وكذا يحذف الفعل جوازًا فيما اذا كان جوابًا لسؤال
مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد ابن نهشل ليبك على البناء للمفعول

الصواب ان قولك من قام جملة اسمية صورة وفعلية لان الاستفهام بالفعل اولى لكنه اريد الاختصار ودل كلمة واحدة على ذات الفاعل ومع الاستفهام انقلبت الجملة الاسمية ففي الجواب روعي التعبير عن اصل وقد عني هذا المعنى كما ينبغي في حاشية المفتاح فارجع اليها ١٢

يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل
للفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السوال المقدر وهو من يبكيه واما على
رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة
متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا
للعجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل
من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس
كاللواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه الضعف من سأله
من غير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وهذا ما يتوسل به الى تحصيل
المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين
استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي
من الحذف لانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا خلاف
المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك
جاءني رجل اي زيد فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك

والظاهر ان لفظ ما عبارة عن المال المتعلق للاهلاك لان السوال انما هو لاجل ذلك المال المهلك فالتفسير للاهلاك لكنه امر معنوي لا وجودي حتى يكون السوال لاجله وذلك المال المهلك يتوسل به الى تحصيل المال الذي هو الربح ١٢

والغرض من الابهام ثم التفسير ايقاع الشيء في النفوس لان المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود منه وايضا في ذكره مرتين مبهما ثم مفسرا تاكيد ليس في ذكره مرة ١٢ رضي الله عنه

باستجارک الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قايم مقامه يغني عنه ولا يجوز ان
يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد
له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده مثل
نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم
في مقامه وهذا الحذف جايز لقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي
مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة فعلية
لا اسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه
جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير
الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا او بكرا كريم وشريف ابوه واقتصر
على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع
في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي
اسما ظاهرا او واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما
معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع
ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه
في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدلية فح لا يتصور تنازعهما

حذف الفعل والفاعل معا [illegible] ... تقدير الكلام ... جملة فعلية ... وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب ولذا قال وقد يحذفان ١٢

في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون بالفعل الثاني وهو مع كونه
متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير
المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب وما اكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن
قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين
وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح معه
اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود
اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل
فلهذا اختص بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى
مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا واما على
مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت
فقد يكون اي تنازع الفعلين **في الفاعلية** بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم
الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية **مثل ضربني واكرمني
زيد و**قد يكون تنازعهما **في المفعولية** بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم
الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية **مثل ضربت واكرمت
زيدا و**قد يكون تنازعهما **في الفاعلية والمفعولية** وذلك يكون على وجهين

البصريون سيبويه والاخفش من البصرة والاخفش تلميذ سيبويه والكسائي والفراء من الكوفة والفراء تلميذ الكسائي

وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر
فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرواً
وليس هذا قسماً ثالثاً من الشارح بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما
ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه
ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث
المقابل للاولين فقوله **مختلفين** لتخصيص هذه الصورة بالايراد يعني قد يكون
تنازع الفعلين واقعاً في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء
وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحداً او انما لم يورد
مثالاً للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من
الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني
وضربت زيداً او اكرمني واكرمت زيداً او ضربني واكرمت زيداً او
اكرمني وضربت زيداً او غير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعاً
ويختار النحاة **البصريون اعمال** الفعل **الثاني** لقربه مع تجويز اعمال
الاول **و**اختار النحاة **الكوفيون الاول** اي اعمال الفعل الاول
مع تجويز اعمال الثاني لسبقه والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر **فان اعملت**

نحو ضربت وضربني زيد واكرمت واكرمني زيد وضربت واكرمني زيد واكرمني وضربت زيداً

بلو

الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار والاكثر
استعمالاً اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز
الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع
الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته
افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون
موافقاً للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل
الا اذا اسند بشيء مسده خلافاً للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه
تحرزاً عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في مثل ضربني واكرمني
الزيدان عند البصريين وضرباني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز
اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافاً للفراء فانه
لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير
اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو
مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل
اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان
ولا يلزم محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد

نحو ضربت واكرمت زيداً وضربت واكرمت الزيدين وضربت واكرمت العبد اشـ ١٢

والفرق بين الحذف والاضمار ان الحذف ترك الشيء مع ازالة اثره اي ترك الفاعل والاضمار ترك الشيء مع ابقاء اثره وهو الفاعل ١٢ ق

بعد الظاهر كما هو في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو
وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت
المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو
اضمر ان استغني عنه والا اي ان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو
حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت
ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل
الاول كما هو مختار الكوفيون اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه
نحو ضربني واكرمني زيد ان جعلت زيدا فاعل ضربني ثم اضمرت في اكرمني
ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة ولا محذور فيه لان اضمار الفاعل ولا
قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل
الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا
يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور وهو زيد ويكون الضمير
راجعا الى اللفظ المتقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان
يمنع مانع من الاضمار قبل الذكر كما هو القول المختار ومن الحذف كما
هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف

لا بسبيل الداعي الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً حيث
اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلاً له ومنطلقاً مفعولاً له واضمر المفعول الاول
في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفرداً
خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقاً ولا يخفى
انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا جعلت المفعول الثاني
اسماً دالاً على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته
وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان
الاول يقتضي مفعولاً مفرداً والثاني مفعولاً مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد
فلا تنازع فيه ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول
بقول امرء القيس شعر ولو انما اسعى لادنى معيشة * كفاني ولم اطلب قليل
من المال * حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم
واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه
بالمفعولية وامرء القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول
فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي
الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال وقول امرء القيس

امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي ليس من باب التنازع
لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الي قليل من المال لاستلزامه
عدم السعي لادني معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلب المنافي
لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا
على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب
محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما
اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وحينئذ يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى
لادني معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكن اطلب المجد المؤثل واسعى اليه
مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبهه لم يذكر فاعله وانما لم يفصله
عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا
لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف
فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الي المفعول لملابسة كونه فاعلا
لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد
الفعل او شبهه اليه وشرطه اي وشرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف
فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى

قوله وثبوت طلب المنافي لكل منهما اما منافاة الطلب لعدم السعي فظاهر واما منافاته لعدم الكفاية لان طلب الشيء مستلزم بالكفاية فيكون طلب الذي هو عينه مستلزما لها ١٢ عصم

مفعول ما لم يسم فاعله

(اي اداء فعل مطلق است مانند مفعول [illegible] مضارع [illegible] ١٢

فُعِلَ أي الى الماضي المجهول ويُفعَلُ اي الى المضارع المجهول فيتناول
مثل أُفعِلَ وافتُعِلَ واستُفعِلَ ويُفعَلُ ويُفتَعَلُ ويُستَفعَلُ وغيرها من
الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني
من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسناداً تاماً فلو
أُسنِدَ الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاماً لزم كونه مسنداً ومسنداً اليه معاً
مع كون كل واحد من الاسنادين تاماً بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد
الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام لانه يدل على الحدث فقط و
لا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم مفعول الثاني
من باب علمت في كونه مسنداً والمفعول له بلا لام لان النصب فيه يشعر
بالعلية فلو اسند اليه الفعل فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان
مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه اى كل من المفعول له
والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت
واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت
واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها
للعطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو

قوله تغيير صيغته ان تغيير صيغة الفعل الى فُعِلَ ويُفعَل ونظائرهما بالضم اوله وكسر ما قبل آخره في الماضي وبضم اوله وفتح ما قبل آخره في المضارع لكن قصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي ...

الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام
مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول
به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل
الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن
تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب
زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير
ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفايدة
وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد
مخصص اذ لا فايدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه
بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اي وان لم يوجد
في الكلام المفعول به فالجميع سواء اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز
وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل
المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل
من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه
عاط اي اخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا او ذلك

عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيدٌ

عمروًا او ومنها المبتدا والخبر وفي بعض النسخ ومنه اي من جملة المرفوعات او

من جملة المرفوع المبتدا والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على

ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدا هو الاسم لفظًا

او تقديرًا ليتناول مثل قوله وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية

اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه العامل

اللفظي كما سمي انّ وكانّ وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون موثرا في المعنى

لئلا يخرج مثل بحسبك درهم مسندًا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدا

الخارج عن هذا الاسم لانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت

مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجريها كقرشي احوب

الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما

ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح و

الاخفش يرى ذلك حسنًا وعليه قول الشاعر شعر فخير نحن عند الناس منكم

فخير مبتدا ونحن فاعله ولو جعل خير خبرًا عن نحن لزم الفصل بين اسم التفضيل

ومعموله الذي هو منكم باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان

قوله
فخير نحن
عند الناس منكم
الباس القوة والشدة
قال ابن فخير نحن عند الناس
اذا الداعي المثوب قال يا
لالاي خير منكم عند الحوت اذا نادي
ينادي المنادي ورجع نداءه لا نتق
اذا فانا نكر اجمعين لنا عند نامن
الشجاعة وانتم تجعلون
القرار والفلاد تسقطون
ذلك وجمع البا
س البوس
كفلس و
فلس
١٢
مصباح المنير
عفا الله ذنوبه
الراقمه
١٢

لو كان فاعلاً له لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل ليخرج عنه قوله تعالى أراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير عايد الى الزيدان ولو كان رافعاً لهذا الظاهر لم يجز تثنيته نحو زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدا وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان طالقت مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام اسماً مفرداً مذكوراً بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعاً نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ ليس الا خبر جاز الامران كون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها ساداً مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا والصفة خبراً مقدماً عليه فيها صورة ثلث احدها اقائمان الزيدان وتعين ح ان يكون الزيدان مبتدا واقائمان خبراً مقدماً عليه وثانيها اقائم الزيدان وتعين ح ان يكون الزيدان فاعلاً للصفة قايماً مقام الخبر وثالثها نحو اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق

على يضرب في يضرب زيدٌ انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة للانه
ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول
من المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة اي في تعريف
المبتداء واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء ولك ان تقول المراد بالمسند
به المسند الى المبتداء او بجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعاً الى المبتداء
وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة
تأكيداً واعلم ان العوامل في المبتداء والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل
اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتداء
والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل
الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء عامل في الخبر وقال الاخرون كل واحد
من المبتداء والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل
اللفظية واصل المبتداء اي ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه اذا لم يمنع مانع
التقديم على الخبر لفظاً لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها والذات
مقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتداء التقديم
لفظاً جاز قولهم في داره زيدٌ مع كون الضمير عايداً الى زيد المتأخر

المتاخر لفظا للتقدمه رتبةً لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار
لعود الضمير الى الدار وهو في خبر الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى
المتاخر لفظاً ورتبةً وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه
ان يكون معرفةً لان المعرفة معنى معيناً والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام
انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا تقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت
تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص تقل اشتراكها فيقرب من
المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن
والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فيجعل مبتدأ وخير خبره
ومثل قولك أرجل في الدار ام امراة فان المتكلم عنده العلم وان
احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم
كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص عنده بالصفة فجعل
مبتدا وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت
في خبر النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد
في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم
نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما تخصص به

الفاعل لشبهه به او يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصيص الفاعل

قبيل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه انما

يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل

موصوف يصح الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد

قد يكون خيرا كما اذا كان مجي حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجي

عدو والمهر له منبباح غير معتاد يتشام به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول

يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني

لا يصح القصر لعدم فائدة وهيف خي يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير

اهر ذا ناب ومنه امثل نبعرب لرجل موتي ادركه العجز في حادث عظيم

مثل قولك في الدار رجل بتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار

علم انما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة

ومثل قولك سلام عليك للتخصيص بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف

الفعل وعدل عن النصب الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال

سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض

المحققين منهم مدار صحة الابتداء بالنكرة على الفائدة لا على ما ذكروه اه من

من التخصصات التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة

الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز

ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف

فيما سبق مختصًا بالمفرد لكونه قسمًا من الاسم فلم تكن الجملة داخلة فيه اراد

ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا فقال **والخبر قد يكون جملة** اسمية

مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل **زيد قام ابوه** ولم يذكر الظرفية لانها راجعة

الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها

فلا بد في الجملة الواقعة خبرًا عن المبتدا **من عائد** يربطها به وذلك العائد

اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد او

وضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرًا

للمبتدا نحو قل هو الله احد **وقد يحذف** العائد اذا كان ضمير القيام

قرينة نحو البر الكر بستين درهمًا والسمن منوان بدرهم اي الكر منه والمنوان

منه لقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما **وما وقع ظرفًا** اي الخبر

الذي وقع ظرف زمان او مكان او جار او مجرور **فالاكثر** من

النحاة وهم البصريون **على انه** اي الخبر الواقع ظرفًا **مقدر** اي مما تأول

الانقضاض

فرو ريختن كوكب ١٢

مصادر

لان نزول كوكب من الكواكب في هذه الساعة

غير معلوم بكل شخص فيفيد ١٢

لان الخبر قسم من المرفوع والمرفوع

قسم من الاسم المعرب والاسم

قسم من الكلمة والكلمة ...

مفردة ١٢

فان قلت لم لا يجوز ان يكون اللام

في الكر قائمًا مقام الضمير كما في نعم الرجل

قلت لان الرجل مشتمل لزيد بخلاف

الكر فانه لا يشتمل البر فلا بد

من الضمير في الكر

ليتعين البر

كيف ١٢

بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه
اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير ح مفردا ووجه
الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا
وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد
ثم ان للاصل في المبتدا التقديم وجاز تاخيره ولكنه قد يجب تقديمه اي تقديم
المبتدا لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر
الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب ح
تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام
وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك و ابوك خبره وهذا
هو مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة و
من خبره الواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي
المبتدا والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين لا قرينة بينهما
على كون احدهما مبتدا والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين
في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك فوجب تقديمه
ايضا مثل افضل منك افضل مني رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي

اي للمبتداء احترازاً عما لا يكون فعلاً له كما في قولك زيد قايم ابوه فانه لا يجب
تقديم المبتداء لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس **مثل زيد قام وجب تقديمه**
اي تقديم المبتداء على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا
واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتداء بالفاعل اذا كان الفعل مفرداً
مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتداء بالفاعل او بالمبدل عن
اذا كان مثنى او مجموعاً فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا
قاما الزيدان وقاموا الزيدون تحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلاً
عن الفاعل فالتبس المبتداء به او بالفاعل على هذا التقدير اي على قول من جوز
كون الالف والواو حرفاً دالاً على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت
هند **واذا تضمن الخبر المفرد** اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب
الحقيقة جملة او غير جملة **ماله صدر الكلام** اي معنى وجب صدر الكلام
مثل اين زيد فزيد مبتداء واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف
فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفرداً صورة وان قدر باسم
كان الخبر مفرداً صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز
به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ماله صدر الكلام

واذا كان ابوه فاعلا للظرف كان
ابوه جملة ظرفية واذا كان مبتداء
كان اين ابوه جملة اسمية ومجموع
اين زيد ابوه سمي جملة كبرى واين
ابوه جملة صغرى ١٢

في جملة او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتدا من حيث انه مبتدا فتقديمه
يصحح وقوعه مبتدا مثل في الدار رجل فان في الدار خبره بتخصيص المبتدا
بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدا نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه
بك اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته تمنع معا تقديمه على الخبر
فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدا راجع الى
ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها
زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدا وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان
الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر
خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدا
اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول
عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي
تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من
غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ و
المعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل
وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو

قيل ان على الله عبده متوكل ليس من هذا القبيل لان متوكل مبتدا والجار والمجرور المتقدم خبره وعبده مرفوع بانه فاعل الظرف لاعتماد الظرف على المبتدا لان عبده مبتدا ومتوكل خبره وفي المبتدا ضمير يعود الى متعلق الخبر وهو على ...

فلو جاء بعض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف
اولي ولنظر بعض النحاة الي صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال
مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان المتعدد بالعاطف
لا خفاء به لا في الخبر ولا في المبتدا ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف
ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف
ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك **وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط**
وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فتشبه
المبتدا والشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء **فيصح دخول الفاء في الخبر**
ويصح عدم دخوله فيه نظرا الي مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط واما اذا قصد
الدالة علي ذلك المعني في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد
فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه **وذلك** المبتدا المتضمن معني الشرط
اما **الاسم الموصول بفعل او ظرف** اي الذي جعلت صلته جملة فعلية
او ظرفية مأولة بجملة فعلية بينهما بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته
فعلا او ظرفا مأولا بالفعل ليتأكد مشابهته للشرط لان الشرط لا يكون
الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به **او النكرة**

وفائدة دخول الفاء في الخبر ايضا توذن بان ما بعدها مستحق بالفعل المتقدم او الظرف المتعلق بالفعل المقدر واذا لم يدخل الفاء احتمل ان يكون ما بعدها مستحقا بالفعل او غيره ١٢

لان صلة الموصول لا يكون الا جملة فلو قدر باسم الفاعل لا يكون جملة ١٢

اي بالموصول الموصوف ١٢

الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمهما الاسم المضاف اليهما مثل الذي يأتيني
هذا مثال للاسم الموصول بالفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم
الموصول بالظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول
المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل
رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا
مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف
الي النكرة الموصوفة باحدهما فقوله كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم
وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذي
يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما
كانت لمشابهته المبتدا والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان
تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الي الانشائية والشرط
والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال
ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قلت باب كان
وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل
تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا

لا مطلقاً ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما

والحق بعضهم قيل هو سيبويه انّ المكسورة بهما اي بليت ولعلّ في المنع

عن دخول الفاء علي الخبر والاصحّ انّها لا تمنع عنه لانّها لا تخرج الكلام

عن الخبرية الي الانشائية ويؤيده قوله تعالى انّ الذين كفروا وماتوا

وهم كفار فلن يقبل منهم توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم انّ المفتوحة ولكنّ

بليت ولعلّ فما وجه تخصيص انّ المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي

الحق انّ بهما هو سيبويه فاعتدّ بقوله وذكره ولم يعتدّ بقول من سواه فلم يذكره

مع انّ كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل علي منع انّ

المكسورة عن دخول الفاء علي الخبر ما سبق وما يدل علي عدم منع انّ المفتوحة

ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انّما غنمتم من شيء فانّ لله خمسه و

قول الشاعر شعر فو الله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنّ ما يقضي الله فسوف يكون

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازاً اي حذفاً

جائزاً لا واجباً وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد

اي هو اهل الحمد وانّما وجب حذفه ليعلم انّه كان في الاصل صفة فقطع

لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبيّن ذلك ويجب حذف

عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتداء
المحذوف جوازاً مثل المبتداء المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال
الرافع صوته عند الابصار الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة
الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل
تعيين الشيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه
كما يراه وانما اتى بالقسم جرياً على عادة المستهلين غالباً وليلاً يتوهم نصب
الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازاً اي حذفاً جائزاً لقيام
قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازاً في قولك
خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نقل عليه صاحب
اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان
للخبر المحذوف غير شاذ منه اي ففي وقت خروجي السبع واقف
وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوباً اي حذفاً واجباً فيما التزم
اي في تركيب التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر و
ذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدا الذي بعد
لولا مثل لولا زيد لهلك عمرو اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الثاني

قوله لان في الافتنان اه في القاموس افتن اخذ فنونا من القول والفن الضرب من الشيء والتزيين قوله و تغير الالوف اي الاعراب الالوف قوله زيادة تنبيه لتوجيه الخواطر الى الجوار وشرح او القاظ الاصغاء اليه متعلق بالايقاظ على تضمين معنى الحث والتحريض ويجوز ان يكون على حذف المضاف اي بصاحب الاصغاء قوله وذلك اي زيادة التنبيه تقتضي زيادة اعتناء اما قيد بذلك لان اصل المدح والذم والترحيم حاصل على تقدير اجرائه على موصوفه قوله كانه اراد ان ايقاظ الوصف انه اي الوصف امتاز من صفات المدح قوله فلم تتبين اه فلا يطلب نكتة التغير ويمكن ان يقال ان في القطع دلالة على ان جعل التابع مناط الثبوت في نفسه غير تابع للحكم السابق فيدل على زيادة اعتناء المتكلم فيفيد زيادة المدح والذم والترحيم من اجرائه على الموصوف قطعاً لا لفهم كونه بالقطع مقطوعاً من بعيته ١٢ عبد الحكيم ١٢ فقط

لو هم مبتدا او محذوف است تا معلوم شود که این هلال خبر مبتدا محذوف است اي هذا الهلال ١٢

اي التزام جواب لولا في موضع الخبر ١٢

انتفى لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب
لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عامًّا
واما اذا كان الخبر خاصًّا فلا يجب حذفه كما في قول الشاعر شعر ولولا الشعر
بالعلماء يزري ؛؛ لكنت اليوم اشعر من لبيد ؛؛ وقال آخر ولولا خشية
الرحمن عندي ؛؛ لجعلت الناس كلهم عبيدي ؛؛ هذا على مذهب البصريين و
قال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال
الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا
صورة او تأويلا منسوبًا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال
او كان اسم التفضيل مضافًا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا
وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين
وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير
قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان
قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك
فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال
مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية والحال قائم مقام الظرف اي

العاطفة واو للمفاجات وهي عند المبرد ظرف مكان فيصح خبرا عن الجثة فلا يحتاج الى تقدير الخبر فيكون المعنى فجئت ففي ذلك المكان السبع ١٢

قوله ومثل ضربي زيدا قائما ذهب الكوفيون الى ان قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو المبتدأ وخبر المبتدأ محذوف بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال محذوف اي ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفيين ان كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما ١٢ شرح ابيات

قائم مقام الخبر فيكون الحال قايما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه
تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا يلابسه قايما
اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قايما اذا كان عن الفاعل
خبر ان روي ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا
يلابس قايما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام قرينة كما تقول الذي ضربت
قائما زيدا اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدا والعامل في الحال
وقام الحال مقامه كما تقول رشدا اهديتنا فعلي هذا يكون مستريحين من
تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل
بجعل قائما من متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيئ
مسده ولتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش
الي ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف الي صاحب
الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الي ان هذا المبتدا لا خبر له
لكونه بمعني الفعل اذ المعني ما اضرب زيدا الا قائما وثانيها كل مبتدا اشتمل
خبره علي معني المقارنة وعطف عليه شيئ بالواو التي بمعني مع وذلك مثل
كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب

بتقييد المبتدا المعموم به وذلك لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل ولم يقم قرينة حقيقة منبسط بالقطع عليه فهو الظاهر في الاستغراق وقطعا للترجيح بلا مرجح وان لم يظهر في الاستغراق بل مخصوص بصفة دون صفة ووقت دون وقت وفرد دون فرد يلزم ترجيح بلا مرجح

واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف
مقامه ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك
لافعلن كذا اي لعمرك لبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك
يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر
والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف
لكثرة استعماله **خبر ان واخواتها** اي من المرفوعات خبر ان واخواتها
اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي انّ وكانّ وليت ولعل وهو مرفوع
بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت
الفعل المتعدي كما سيجيء عملت رفعا ونصبا فمثله **هو** اي خبر ان واخواتها
المسند الى شيء آخر **بعد دخول** احد **هذه الحروف** عليهما لقوله المسند
شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول
هذه الحروف خرج جميعها غيره والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها
عليهما لاحداث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل
يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم فيهما من حيث اسناده
الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه

بحث خبر ان واخواتها

قوله خبر ان ابتداء ومحذوف الخبر ... اي منه خبر ان وقوله هو المسند ابتداء الكلام او يقال مبتدا وقوله المسند خبره وقوله هو ضمير فصل ١٢ منه

ولا يخفى ان عمل الفعل على نوعين احدهما اصلي وهو يكون رافع الاول وناصب الثاني مثل ضرب زيد عمرا والآخر فرعي وهو ناصب الاول ورافع الثاني نحو ضرب عمرا زيد وهذه الحروف يعمل عمل الفرعي لا الاصلي ١٢ منه

فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند اليه اسماء هذه الحروف
ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد
بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل
ان زيدا يقوم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف
وامره كامر خبر المبتدا اي حكمه حكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا
وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومنفيا
ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف
الا اذا علم والمراد ان امره كامر خبر المبتدا بعد ان يصح كونه خبرا او بعد
شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا
للمبتدا يصح ان يقع خبرا لهذا الباب الا حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد
ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك الا في تقدمه
اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد
جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل
في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يقدم
المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما

فلما عملت العمل اللفظي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف
في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره
كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا كالحكم في جواز التقديم
اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم
نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف
ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صنفه اذ لا رجل قائم
مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند اي شيء اخرج بذا شامل
لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي بعد دخول لا فخرج به
سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب
في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف وانما عدل عن المثال
المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة
بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع
على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال
لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب
بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف

خبر لا هذه حذفا كثيراً اذا كان الخبر عاماً كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديراً فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما ترى خبراً في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به خبر اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائماً ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كان قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن ونحو ما هذا بشراً وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهته لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقاً بخلاف ما فانه لنفي

لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صدّ عن نيرانها فانا

ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز

فيما بعد الرفع ما لم تكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه

في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية لئلا ينتقض

ذكر التوابع فيما بعدها فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات

وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال **المنصوبات هو ما اشتمل**

على علم المفعولية قد تبين شرحه مما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية

علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف

والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واياك ومسلمين ومسلمين **فمنه**

اي من المنصوبات او ما اشتمل على علم المفعولية **المفعول المطلق** سمي

به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او اللام

او مع بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول

عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او له او معه

وهو اي المفعول المطلق **اسم ما فعله فاعل فعل** والمراد بفعل الفاعل اياه

قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون موثرا فيه موجدا اياه

عليه نحو مات موتاً وجلس جلسةً وتشرف تشرفاً وانما زيد لفظ الاسم لان
ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ فيدخل فيه المصادر كلها
مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكوراً حقيقةً كما اذا كان مذكوراً
بعينه نحو ضربت ضرباً او حكماً كما اذا كان مقدراً نحو فضرب الرقاب
او اسماً فيه معنى الفعل نحو ضارب ضرباً وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها
لا حقيقةً ولا حكماً نحو الضرب واقع على زيد **بمعناه** صفة ثانية للفعل وليس
المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل
المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديباً
في قولك ضربته تاديباً فانه وان كان ما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس
ما اشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي
فان الكراهة اعتبر اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور
لان معنى التاديب مغاير للضرب ١٢
واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما
كونها بحيث وقع فعل الكراهة عليها فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار
الاول كما في قولك كرهت كراهةً فهو مفعول مطلق واذا ذكرت
بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول

لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه
وقوع الفعل على المفعول به فيخرج بهذا الاعتبار عن الحد والطبق الحد على المحدود
جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد اي ان لم يكن فيه مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل
على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة
بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على
الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال
جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه
الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم وفتحها وقد يكون
المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت
جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا
من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا حسنا و
قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جواز كقولك
لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل
ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل

له حكم ما اضيف اليه ووجوباً اي حذفاً واجباً سماعاً اي سماعياً موقوفاً

على السماع لا قاعدة له تعرف بها نحو سقياً اي سقاك الله سقياً ورعياً

اي رعاك الله رعياً وخيبةً اي خاب خيبةً من خاب الرجل خيبة اذا لم

ينل ما طلب وجدعاً اي جدع جدعاً والجدع قطع الانف والاذن

والشفة واليد وحمداً اي حمدت حمداً وشكراً اي شكرت شكراً وعجباً

اي عجبت عجباً فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر

وهذا معنى وجوب الحذف سماعاً قيل عليه قد قالوا احمدت الله حمداً

وشكرت الله شكراً وعجبت عجباً فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام

الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمداً

له وشكراً له وعجباً له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق واجباً قياساً

اي حذفاً قياسياً سيعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوماً في مواضع

متعددة منها اي من هذه المواضع موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع

مثبتاً اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما انت سيراً لا يجب

حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه او بعد معنى نفي

داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه اي خبراً عن ذلك الاسم

قوله وبعضهم بان وجوب الحذف الخ وقال الشيخ الرضي الذي ارى ان هذه المصادر ... ان يكون الاضافة في حمده لبيان النوع اي الحمد لله الذي ينبغي كما في قوله تعالى وقد مكروا مكرهم ١٢ عبد الغفور

الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او ما سرت
سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية
او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه
خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين
لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي
تسير سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذا مثال لما
وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع
موقع الخبر ينقسم الى المعرفة والنكرة او الى ما هو فعل المبتدا او الى ما شبه
به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال
لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا سيرا مثال لما وقع
مكررا ومنها اي من تلك المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة
متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول
وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى

قوله فلا يرد نحو قوله تعالى الخ لان المفعول المطلق وقع مكررا لكن ليس ههنا في موضع الخبر لان الارض لا تطلب الخبر لانه مفعول ما لم يسم فاعله لذلك بخلاف زيد في زيد سيرا سيرا فانه مبتدا يطلب الخبر ١٢

قوله انما جمع بين الضابطين جواب سوال مقدر تقريره ان الضابطة الاولى وضابطة وقوع المصدر مكررا كل منهما على حدة فلم لم يفردهما كما في سائر الضوابط وتقرير الجواب انه جمع منهما لاجل المناسبة بينهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه ١٢ علوي رحمه الله

قوله او الى ما هو فعل المبتدا اما كون المفعول المطلق فعلا للمبتدا كالمثال الاول لان سير لا يكون الا سير المخاطب ... ١٢ عصام الدين

فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله
شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق
اما المن واما الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما
منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء
ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه
اي لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن
لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا علي فعل من افعال الجوارح
واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح
بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة
علي اسم كائن بمعناه اي بمعني المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت
بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلي صاحبه اي علي صاحب ذلك
الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا
له صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار
اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعني صوت تصويتا
فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت

قوله تعالى فشدوا الوثاق آه انما وجب حذف العامل منها لانه الجملة المتقدمة منه على المصدر الذي ينتقل الذهن منه الى غايات التي هي مصادر وقيامها مقام عواطها كالاثر الذي يكون بعد المؤثر والقرينة للحذف الجملة المتقدمة منه وهي شدوا الوثاق لان شدوا الوثاق يدل على تمنون او تفدون لانهما تحصيلان نتيجة والمحصل قرينة للمحصل ١٢ حلبي

المن ان تترك الاسير ان تكافؤ من غير ان تأخذ منه شيئا الفداء ان تترك الاسير وتأخذ مالا او اسيرا مسلما منهم في مقابله ١٢
المن نعمت دادن ومنت نهادن ونقصان كردن كقوله تعالى ولهم اجر غير ممنون اي غير منقوص ١٢ لغط ١٢

لانه ليس من هذا القبيل لان غرض المتكلم جعل الصوت الثاني عطف بيان الاول وهذا الكلام مستحسن عن الاول ١٢

لانه ليس من هذا القبيل لان غرض المتكلم جعل الصوت الثاني عطف بيان الاول وهذا الكلام مستحسن عن الاول

لغة ولا مصدر ١٢ هندي ١٢

له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحبه
الاسم وهو الضمير المجرور في قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى
اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امراة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع
ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة
غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت
اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون الجملة وهي له علي الف درهم
لان مضمون الجملة الاعتراف ولا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع
من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما توكد
نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها
اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي احق
حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون الجملة وهي
قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص
عليه بلفظ المصدر يوكد نفسه ومن حيث هو محتمل الجملة غيرها فالموكد
اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير الموكد اسم فاعل

من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد
لاجل غيره لشيوعه وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل
نفسه لتكرره وتقرره حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية
وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد
الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى
ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف
لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم
لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح من مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل
واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف
الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى
الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي
اسعد تسعيدي بنفسه بخلاف الب فانه لا يتعدى الا باللام المفعول به هو
ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق
في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف
فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون

فصل لبيك

ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به وخرج به المفاعيل
الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له
او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق
عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الي ما هو الفاعل حقيقة
او حكما فخرج به مثل زيد في ضُرِب زيد علي صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الي
فاعله ولا يشكل بمثل أُعطي زيد درهما فانه يصدق علي درهم انه واقع عليه
فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فانه مفعول ما لم يسم فاعله في
حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فايدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع
عليه الفعل لكان اخصر **نحو ضربت زيدا** فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة
حرف فعل اعتبر اسناده الي الفاعل الذي هو ضمير المتكلم **وقد يتقدم** اي
المفعول به **علي الفعل** العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما
ومتاخرا اما جوازا مثل قولك الله اعبد ووجه الحبيب اتمنّي واما وجوبا
فيما تضمن معني الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن تكرم اكرمه هذا
اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو ان من البر ان
تكف لسانك **وقد يحذف الفعل** العامل في المفعول به **لقيام قرينة**

التكف = باز داشتن

مثال الذم ١٢ مثال المدح ١٢

مقاليه او حاليه جاز نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا

فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي

يريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها

بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم

والترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك

المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لانحياز عن مثلها محدودة

مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ و

نفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد

واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب

ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة

المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا نادى

مقبلا عليك توجهه حقيقة مثل يا زيدا او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض

فانها نزلت او لا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء

وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه

ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد نداؤه

نداءه فيخرج بهذا القيد من تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف حكمه
بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب
اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك ناديته وتقول له
تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب
المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى **بحرف**
نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة
المفتوحة واحترز به عن نحو ليقبل زيد **لفظا او تقديرا** تفصيل للمطلب اي
طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون
الية مقدرة مثل يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظية
بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في
المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر
مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه
على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدا فحذف الفعل
حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته
فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو

في بعض كلامه انّ يا واخواته اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لايكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به لعامل واجب الحذف و على المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدّران وعند المبرّد حرف النداء قايم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدّر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه **ويبنى** اي المنادى قدّم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتهما بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواها **على ما يرفع به** اي على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام **ان كان** اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه **معرفة** قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لانّ يا زيد بمنزلة

وهو الظاهر لانه يجوز حذف حرف النداء مع بقاء عمله بخلاف اسم الفعل ولان اسم الفعل مستقبل بالافادة بالنظر الى مسماه لانه جملة وحرف النداء ليست كذلك لانه يلزم منه كون اسم الفعل على حرف واحد في الهمزة ولم يوجد ذلك في اسماء الافعال واذا بطل في الهمزة بطل في الكل
١٢٠
منه

بمنزلة ادعوك وهذه الكاف كالكاف ذلك واياك لفظا ومعنى وانما
قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى
لمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبنى على الضمة ولهما
معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبنى على
الالف ويا زيدون مثال المبنى على الواو ويخفض اى نحو المنادى بلام
الاستغاثة اى بلام تدخل وقت الاستغاثة وهى لام التخصيص او
دخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو
يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذ قد يحذف المستغاث نحو يا للمظلوم
اى يا لقوم اغيث فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم فى
هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث
واقع موقع كاف الضمير التى تفتح اللام الجارة معها نحو لك بخلاف المستغاث
له لعدم وقوعه موقع كاف الضمير فان عطفت على المستغاث شيئا بغير يا
نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث
له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام
المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول

لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة

من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو

الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد الفه فلام التعجب نحو

يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف

ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد ونصب ما سواهما كليا واجيب بان

كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث

بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب

يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيتقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب

بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قوله يا للماء

ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم ويا هؤلاء اعجبوا

للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام

ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو الظاهر

مما سبق **ويفتح** اي يبنى المنادى على الفتح **لالحاق الفها** اي الف

الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها **ولا لام فيه** ح

لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يجتمعان

ولا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما
اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع
اللام او الالف لفظاً او تقديراً ان كان معرباً قبل دخول حرف النداء
لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى
المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفرداً بان يكون مضافاً او شبه مضاف
واما ما يكون مفرداً لكن لا يكون معرفة واما لا يكون مفرداً ولا معرفة
فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفرداً لكونه مضافاً مثل يا عبد الله والقسم الثاني
وهو ما لا يكون مفرداً لكونه شبه مضاف مثل يا طالعاً جبلاً والقسم الثالث
وهو ما يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلاً مقولاً لغير معين اي
لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلاً لا تقييد له لانه اذا كان منصوباً
لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفرداً ولا معرفة مثل يا حسناً وجهه
ظريفاً ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالاً اذ حيث اتضح مقاصد كل من
مثالين سهل تصور مقاصدهما معاً فلا حاجة الى ايراد مثاله على الانفراد
مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعاً جبلاً هذه العبارة
اعم من ان يراد بها معين او غير معين فاشتملت الاقسام باسرها مذكورة وهذه

وانما قيدناه بقوله ظريفاً احترازاً عن كونه لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسناً وجهه الظريف ١٢ منه قدس سره ١٢

الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث بيا فلا حاجة الى ايراد مثاله على حدة

وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المنادى المبني على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع مثل يا زيداه وعمراه والاعمراه ولان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن والوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه

ولما لم يجر الحكم الاتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما يحتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان

التاكيد والصفة على انه لم يتبع الارجح في امتناع وصف المنادى ولم يتبع الاكثرين في جعل التاكيد اللفظي كالبدل ١٢ عصام

لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعراباً وبناءً نحو يا زيد زيد
وقد يجوز اعرابه رفعاً ونصباً وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم
يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقاً وعطف البيان كذلك والمعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف بحرف
الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما يجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او
المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعاً
للفظه وتنصب على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعاً لمحله وهو ههنا
منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد يا زيد
العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثال لانها اكثر واشهر ويا غلام
بشر وبشراً في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في
المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل ابن احمد وهو استاد
سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع
مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي
ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء وهي
الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم تباشره حرف النداء جعلت تلك

لان حركة المنادى تحصل بسبب حرف النداء وحركة الاعراب تحصل بسبب العوامل

الحالة الثالثة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو ابن العلا النحوي القاري المقدم
على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف
النداء بواسطة اللام لا يكون منادي مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع
لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان اي المعطوف المذكور
عنهما لفظيا وكذلك لا يجوز انتزاع اللام منه
كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس
مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادي مستقلا بنزع اللام عنه
والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن في جواز نزع اللام
عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب
لانهما موضوعان مع اللام فلا يمكن نزع اللام عنهما
لامتناع جعله منادي مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى
المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت
منادي فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها
مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في
عطف البيان ولا يجي المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا
لان اللام تمنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل
والمعطوف غيرهما اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع

وهو الممتنع دخول يا عليه فغير المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه

علمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادي المستقل الذي يباشره حرف النداء

وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطية لذكره واما المعطوف

المخصوص فمنادي مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون

حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل منهما مطلقا في هذا الحكم

غير مقيد من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف

او مختلفين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا

ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد

وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادي المبني على

الضم اما كونه منادي فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم

من اختيار فتحه المبني عن جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون الا في المبني على الضم

الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة

بين الابن وبين موصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فخرج عنه مثل يا زيد الظريف

ابن عمرو ومضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فلو

لم يكن كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع

به لكن ثمّ يختار فتحه بكثرة وقوع المنادي الجامع لهذه الصفات والكثرة
تناسبه التخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركته الاصلية لكونه مفعولا به
اذا نودي المعرف باللام اي اذا أُريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل
بتوسط اي مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادي المعرف باللام تحرزا
عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا او يا ايهذا
الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا اي العرب رفع الرجل مثلا ولكان
صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مرّ لانه اي الرجل مثلا هو المقصود
بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي
هي علامة المنادي فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن
قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادي ولهذا لم نذكرها هناك بل نخرج صفة
الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا
رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل
ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع
المنادي المبني وقالوا بناء على قاعدة تجوز اجتماع حرف النداء مع اللام
في اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها

خاتمة

لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها
ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في
موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال واما مثل والنجم والصعق
وان كانت اللام فيه لازمة لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس و
ان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة
للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس و
لعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم شعر من اجلك يا التي تيمت قلبي
وانت بخيلة بالوصل عني لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت
لازمة للكلمة حكموا عليها بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان
اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا وذلك اي
وجاز في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة
صورة ووليه الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب و
في الثاني النصب فجاز اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما
هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني
تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او

مضاف الى عدي المحذوف لقرينة المذكور وذلك مذهب المبرّد وايراد السيرافي

اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عديّ فقتحها

لنصب الثاني كما في يا زيد ابن عمرو وتعيّن النصب في الثاني لانّه اما تابع مضاف

او تابع مضاف وتمام البيت شعر يا تيم تيم عديّ لا ابا لكم لا يلقينّكم في سوءة

عمر البيت لجرير حيث اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير مخاطباً لبني

تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاة اياهم

المنادي المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي و

سكونها مثل يا غلامي و اسقاطها اي الياء اكتفاءً بالكسرة اذا كان قبله كسرة

احترازاً عن نحو يا فتايّ مثل يا غلام و قلبها الفاً نحو يا غلاما وهذان الوجهان

لفصيحان غالباً في النداء لانّ النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد

الفراغ من النداء بسرعة ليتخلّص ويتوجه الى المقصود من الكلام فخففت

يا غلامي بوجهين حذف الياء واكتفاء الكسرة دليلاً عليه وقلبت الياء الفاً لانّ

الالف والفتحة اخفّ منهما من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان والكانا

واقعين في المنادي المضاف الى ياء المتكلم لكن لا لفصيحان في كل منادي كذلك

الا فيما غلبت عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها ليدل الشهرة على الياء

المشبه بالمضاف اليه اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى
نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع
الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء
فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى و
لا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب
لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين
مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه
زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم
وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين
الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زايدا على ثلثة احرف لان العلمية
تناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة ندائه العلم مع انه لشهرته يكون فيما القي
منه دليل على ما القي ولزيادة على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية
المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بتا التانيث وان لم يكن
علما ولا زايدا على الثلاثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى
مقتضي للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي و

اي الموقع الذي يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي هو آخر الكلمة ١٢

لم يبالوا ابقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان ثباة كذلك

ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا على ثلثة او التاء كلمة اخرى

بر اسها ولا يرخم بغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ

من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى

ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان

في آخره اي آخر المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة

في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانية فان الياء والنون فيهما

زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الآخر كاسماء

اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعال جمع اسم

كما هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان او كان في

آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لا ان الغالب في الحرف

الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من

ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما

في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الالف او ياء او واو ساكنة

حركة ما قبلها من جنسها والمراد به المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن

الذين بغلبتهما وكثرتهما فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير
وهو اي والحال انما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف
من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم
بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان في
حكم الواحدة لان نحو قلون وثمون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة
فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما
في الاول فلانهما في حكم الواحدة فكانا زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني
فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد
المثل السائر حلت على الاسد وثبت على النقد فان كان مركبا ويعلم من
بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين
حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله
منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء
وان كان غير ذلك اي المذكور من اقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف
حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا
حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادي المرخم في حكم المنادى

قبله

الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه

على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم

وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد الضمة في يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد الفتحة

وقد يجعل قد للتقليل اي وقد يجعل المنادي المرخم على الاستعمال الاقل اسما براسه

كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال

يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما براسه

صارت الواو طرفا بعد الضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كادل في ادلو

يا كرا لانه لما جعل كرو اسما براسه ارتفع ما يمنع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو

فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة

النداء يعني خاصته يا في المندوب لانه لا يدخل عليه سواهما لكونها اشهر صيغتها

فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادي والمندوب في اللغة

ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذر زوه

في البكاء ليشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح وهو المتفجع عليه وجودا او عدما يا

او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع

عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل الا

متطرفة

الندبة

الا حق للنادب لفقد الميت فاتخذ شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه
ويا عمراه ويا حسرتاه ويا مصيبتاه ويا واويلاه واختص المندوب بوا امتيازا به
عن المنادي لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب
والبناء حكم المنادي اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام
المنادي فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادي كما اذا كان مفردا
معرفة يضم واذا كان مضافا او مشابها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه
صورة جميع اقسام المنادي ليرد انه عليه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز
لك زيادة الالف في اخره اي اخر المندوب لمد الصوت المطلوب في ندبته
فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت
الى حرف مد متجانس لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة
غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب
واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكوه اذ الميم اصلها
الضم لا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي
الحاقها بعده المندوب في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب
المتفجع عليه عدا الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب

بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وا رجلاه اذا ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب
خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع
الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان تلحق بالموصوف مثل وا زيداه
الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف اليه لانه جي به لتمام
المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة لانه جي بها بعد تمام الموصوف للتخصيص
والتوضيح فلهذا اجاز مثل يا امير المومنيناه ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافا
ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة
وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه
اتم منه من جهة المعنى والاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف
المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكي يونس ان رجلا ضاع له
قدحان فقال واجمجمتي الشاميتاه والجمجمة القدح ويجوز قيام قرينة حذف
حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر
كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى
والاشارة اي الا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام و المستغاث

بالمضاف

لان الاسم انما يتم بالتنوين او بالنون او بنوني التثنية والجمع او الاضافة ١٢ عصام الدين ١٢

والجمجمتي ياء متكلم مضاف اليه ١٢

لغير معين

والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مدّ الصوت وتطويل الكلام

والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف

النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه

الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا

اي يا يوسف وبعطف اي او وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل

او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف

من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت

نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن اليّ واما المضمرات

فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في

اصبح ليل اي صر صباحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس

شذوذا قالت امراة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق

قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف

النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان

فيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل

هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة

في القوي فيكن ولطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلي الفضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة

التحقيق شطار كرده شده است ١٢ اي خالي نباشي تو ١٢

جواز الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف التنبيه ويا حرف النداء

اي بغير تشديد ١٢

اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول اليا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في اللام ولا وسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالناصب

اي من باب حذف المنادى ١٢

والثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول به اضمر اي قدر عامله اي ناصبه على شريطة التفسير الشريطة والشرط بمعنى واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه فح احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصل به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن ذلك العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم ضميره

٢ او متعلق

النعامة التي هي

بان يلقي عليه ثوب فيصاد ويصار شبكا لمن يكبر ولو اضيع من هو اشرف منه ١٢ اقصام رح الله تعالى

التخيل بردن ... ١٢

التخلير رها كردن ١٢

قوله عن احتراز احتراز عن الاولى عن الجمع ... التفسير عن صورة ... مثلا ... ان زيدا ضربته ... زيدا ضربت ... في زيدا ضربت ... فلو قيل ... ضربت ... التوكيد ... عليه ... وجه وجوب الحذف ... من عبارة ... ١٢

ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم
او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا لسبب آخر بحيث لو سلط
عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه
اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين
الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج
مثل زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال عنه خرج نحو
زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل
معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية
خرج خبر كان في نحو زيدا كنت اياه فهنا صور اربع احدها اشتغال الفعل
بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تسليط ما
يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور ح
الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة
ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد منها للمشتغل بالمتعلق و
الاحسن في ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته

تقدير

وهو ان استعمال الفعل بلا ضمير الاكرام اكثر من استعمال الفعل ا متعلقه

مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد
تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل
بالمتعلق مع تسليط ما يناسبه باللزوم وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع
تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسته للمحبوس عليه
ينصب في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل
المفسر المناسب لزيدا في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت
زيدا ضربته اضمرت ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس
جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما
يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده و
لابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان
الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او تسوى
فيه الامران والى هذه الخمس الصور اشار المص فقال ويختار في الاسم
المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية
يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجيح خلاف

المحبوس

خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان تجرد
ذلك الاسم على العوامل اللفظية قرينة مصححة للرفع وجود ماله صلاحية التفسير
قرينة مصححة للنصب فمتى لم ترجح النصب قرينة اخرى ترجح السلامة عن الحذف
نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة
للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم
مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي
والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب
وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى منها لانها لا تقع بعدها غالبا الا المبتدا اي
بخلاف العطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت
بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت
مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار ح هو النصب فان الرفع يقتضي
وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة
على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل
الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة

الرفع

فاكرمه

قوله فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل اه ولانه يلزم كون الجملة الانشائية خبرا لاسمية وهو قليل قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا لاسمية لا يجوز الجملة الاسمية انشاء فالمراد بلزوم الاسمية علة وقوعها بعدها وقيل اللزوم في غير باب الاضمار على شريطة التفسير ١٢

يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبته ووقوعها بعدها فلا ينتقض و

يختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي لسبب عطف جملة هو فيها على

جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة

والجملة المعطوف عليها في كونها فعليتين نحو خرجت فزيداً لقيته وبعد حرف النفي

يعني ما ولا وان ليس ولم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع

ولا بعد ان يعمل الفعل فيها في العمل نحو ما زيداً ضربته ولا زيداً ضربته وان

زيداً ضربته الا ما ديناً وبعد حرف الاستفهام نحو أزيداً ضربته وانما قال

حرف الاستفهام لانه يختار الرفع من اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل

همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيداً ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لا

هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية

الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقيه فاكرمه وبعد حيث

الدالة على المجازات في المكان نحو حيث زيداً تجده فاكرمه وفي ما قبل

الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيداً

اضربه وزيداً لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام

والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور

المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها
اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديراً والا فلا وكذلك
يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسّر اي التباس ما هو
مفسّر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسّر في هذه الحال بل من حيث هو
خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انّه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع
مع موافقته للمعنى المقصود او الصفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس
انما هو بين خبريّة ذات ما هو مفسّر على تقدير النصب ووصفيته للاسم بوصف التفسير على
تقدير النصب وبين الصفة فان التركيب لاحتمالهما معاً مثل قوله تعالى
انّا كلّ شيءٍ خلقناه بقدرٍ بنصب كلّ على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع
بالابتداء وجعل خلقناه خبراً له لكان موافقاً للنصب في اداء المقصود لكن
خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون خلقناه صفة لشيء وقوله تعالى بقدر خبراً
له وهو خلاف المقصود فانّ المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر
لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانّه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة
غير مخلوق الله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي
الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت

المفسّر

في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره نحو ذلك والا لا يصح العطف

على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع

اي قام مع ضميره ١٢

فيها الاسم المذكور على جملة ذات الوجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية

فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل فالوجهان مستويان لحصول التناسب

فيهما ففي الرفع تكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون

فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع

قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما

اذا تعارضتا تساقطتا ١٢

اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار

المبتدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف

الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما واذا كانت من حروف الشرط فحكمها

ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا

يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما واما وجب النصب

در تحلا نيد بن ١٢

بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا ان زيدا ضربته ضربك

مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به

منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان نظير في

الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدوّ ويا عدوّا وقد جاء شاذا

في المنادي يا علام بالفتح اكتفاءً بالفتحة عن الالف ويكون المنادي المضاف

الي ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه الاربعة وقفا اي في حال الوقف تقول

يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا

اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امّي علي الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف

الي ياء المتكلم مع وجوه اخر زايدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم

كما اشار اليها بقوله ويا ابت ايضا ويا امت ايضا اي قالوا يا ابت

ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة علي

وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت

ويا امت لاجرائه مجري المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا

ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي

ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا

يا ابن امّ ويا ابن عمّ خاصة هذه الاختصاص بالنظر الي الامّ والعم

اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر

اي الابن الصف فانهم يقولون بنت ام وبنت عم علي الوجوه الاربعة مثل باب

علامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن
عم بحذف الياء والاكتفاء على الكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء
الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الي ياء المتكلم يا ابن ام و
يا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ
وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه
فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية
دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولي وهو في غيره اي
غير المنادي واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام
وهو اي ترخيم المنادي حذف في آخره اي آخر المنادي تخفيفا اي لمجرد التخفيف
لا لعلة اخري مقتضية الي الحذف المستلزم للتخفيف فعلي هذا يكون ذلك التعريف
مخصوصا بترخيم المنادي ويعلم منه ترخيم غير المنادي بالمقايسة ويمكن حمله
على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الي الترخيم مطلقا و
الضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادي على التقدير
الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادي على التقدير الثاني امور
اربعة ثلثة منها وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه

عدمية

في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم
المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن الظاهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان
صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو
او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب
فان قلت لا نحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب اخر ينصبه مثل يلابس
او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابسه الذهاب او يلابسه
احد بالذهاب به او اذهب به احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور
او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر
كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية
فليس من الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب وكذلك اي مثل
ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحايف اعمالهم
فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا
كل شيء في الزبر فقوله في الزبر اذا كان متعلقا بفعلوا افسد المعنى لان صحايف
اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لو وقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا
فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف الظاهر الآية فات

بلغ

المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب
فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كاين في صحائف اعمالهم
مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء
والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم
ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور
اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر
ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع
ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في الرواية الشاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى
ان تمحلوا الاخراج عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار
فاشار المصنف الى ما تمحلوا الاخراج عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف
واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي
هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبط بالشرط لا للا
على سببيته للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزها فيما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور
بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ

اعلم ان بين الواحد والمفرد عموما من وجه فيجوز زيد واحد ومفرد ايضا نحو عبد العبد مفرد لا واحد ونحو الرجل واحد وليس بمفرد ١٢

او الزانية مبتدا ومحذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف

اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم

الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زايدة

او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة

فيتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا

فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل

لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين

الرفع والرابع من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به

فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في

اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل

فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون

مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول

او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر بان

قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه

وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق

فان قلت كيف تضيق الوقت عن سؤال و لا يضيق عن ذكر المحذر منه قلنا لا في المبالغة في التكرار من التاكيد و حصر المقصود في التحذير اليه ١٢ عصمه ١٢١٢

عطفا

هذا القسم يكون ظاهرا او مضمرا سواء كان ايضا مضافا او لا والمضمر متكلما او مخاطبا وغايبا نحو اياي واياكما واياك واياكم واياه واياه وانصاف نحو نفسك نفسك الله الاسد ١٢

ذكر مكررا لانه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الي المعمول اشعارا بانه
محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان
للاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك
وبعد نفسك من حذف الارنب وهو ضربه بالعصا ولبعد حذف
الارنب عن نفسك وعلي التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد تبعيد
الاسد او الحذف من نفسك تحذيرا منهما لا التحذير منهما والطريق الطريق
مثال لثاني نوعيه اي الزم الطريق الطريق ولا يخفي عليك ان تقديرا اتق في
اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت من الاسد فينبغي ان لا يقدر فيه
مثل بعد ونحوه وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعني الالتزام
عن الطريق لا علي تبعيده فالصواب ان يقال تبعد بعدا او اتق ونحوهما
مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني نحو نفسك
فان المعني علي بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها
كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن نوعين فينبغي
ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير فانه تابع للتحذير والتوابع
خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد ونقول في قسمي النوع الاول

نفسك لانه لم يحذر بالعدد حتي يدخل في النوع الاول ولم يذكر مكررا فيدخل في النوع الثاني ١٢ عصام رحمه الله تعالي

اجيب عنه

الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف
سوكما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك
ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر
عن ان وان قياسي ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير
من لشذوذه من غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف
العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ
كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل
فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك
او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء
الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو من زمان او مكان عن ان فيهما فعل سواء
ذكر الفعل الذي فعل فيهما اولا فقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فيه نحو يوم
الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي
مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه
فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في
التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه

يفعل

فُعِل

فعل فيه فعل مذكور ليخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث
انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى عليك انه
على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله فعل مذكور الا لزيادة توضيح المعرف
وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة واشارة الى قسمي
المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في
وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح
القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور
بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل
المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول
فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظرف الزمان كله مبهما كان الزمان
او محدودا يقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منهما جزء مفهوم الفعل فيصح
انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منهما محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما
في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظرف المكان ان كان مبهما
الدهر زمان در جز كار
قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست
خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ

وتصويره

والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره سواء كانت معرفة او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والمحدود ما له حد يحصره سواء كانت معرفة او نكرة كيوم وليلة القدر و رمضان

المكان

اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتاً وصفةً نحو جلست في المسجد
وغير المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال و
فوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلاً يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع
الارض فيكون مبهماً ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجارية مجرى
بعضها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الستة عند ولدى و شبههما
نحو دون وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل
شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل
على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معيناً نحو جلست مكانك
لكثرته في الاستعمال مثال الجهات الست لا للابهام وكذا حمل عليه ما بعد
دخلت وان كان معيناً نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا للابهام على الاصح
اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه لكن الاصح انه مفعول
فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان
الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول
لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بما يطلب المفعول فيه كما اذا قلت
دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه وما

ما يقابل

مفعول به

يؤيده ذلك ان كل فعل نسبته الي مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب
الي مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي
هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح
ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الي الدار ليس كذلك فانه
اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة
الدخول الي الدار ليست كنسبة الافعال الي امكنتها التي فعلت فيها فلا تكون
الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه علي الاستعمال الافصح فيكون
اشارة الي ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الافصح
استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وقوله وينصب
اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال
متي سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر علي شريطة التفسير نحو يوم
الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل
لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل
مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة
او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب

المفعول له علة غائية للفعل في الذهن اي سبب حاصل للفاعل علي الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج نحو ضربته تاديبا وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا للجبن في الخارج ولهذا اورد مثالين ١٢ فتدبر

جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل الجبني التأديب

فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور

في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه

كما في ضربته تأديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد

نحو الجبني التأديب الذي ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه للفعل فيه

مثل ضربته تأديبا مثال لما فعل لقصد تحصيل فعل وهو الضرب فان التأديب

انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب

وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون

المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا

للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله

فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تأديبا وجبنت في القعود

عن الحرب جبنا وضربه ضرب تأديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج

بان صحته تأويل نوع بنوع آخر لا يدخله في حقيقته الا ترى اي صحة تأويل الحال

بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد في وقت الركوب

من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا يشترط

كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن وللاكرام

الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان

شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم بتقدير اللام لانها

اذا ظهرت لزم الجر وانما خص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات

الافعال فلا تقدر غيرها من من او الباء او في مع انها من ادوات المفعول له

لقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا

حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان

تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاؤها

في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة الى انما يكون

في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل

الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان

عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي اتحد فاعله وفاعل عامله احترازا

عما اذا كان معللا بغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في

الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب

واحد اذ لا مغايرة بينهما الا باعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من

من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض
زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين
فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز
بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك
امس وانما تشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا
تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها **المفعول معه** اي الذي فُعِلَ
بمصاحبه بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع
الفعل عليه فقوله معه مفعول مالم يسم فاعله اسند عليه المفعول كما اسند الى الجار
والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع اي اللام واعتذر عن
نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا
جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة
وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل
قد حيل بين العير والنزوان فان مفعول مالم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى
مصدره اي حيل الحيلولة لان بين لازم الظرفية لا لقيام مقام الفاعل
فعلى هذا يكون معناه الذي فُعِلَ فعلٌ لمصاحبه على ان يكون مفعول مالم يسم

وقد حيل بين العير الخ قال قدس سره
في الحاشية العير الحمار الوحشي
والاهلي والنزوان الوثوب ومنه
قدس سره في تفسير الوثوب بر جستن ١٢ منه

فاعله ضميراً راجعاً الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو مذكور بعد الواو احترز عن

المذكور بعد غيره كالفاء بمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو
نحو جاء زيد فعمرو ١٢

لاجل مصاحبة معمول فعل واداة تية اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى

الماء والخشبة او مفعولا به نحو كفاك وزيداً درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظياً اي

لفظياً كالمثالين المذكورين او معنى اي معنوياً نحو مالك وزيداً اي ما تصنع والمراد

بمصاحبة لمعمول فعل مشاركته في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيداً

او مكان واحد نحو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو

العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة

اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو

التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف

التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل

على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظاً

اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيداً وعمراً والوجوب العطف

فالوجهان اي العطف والنصب على المفعول له جائزان نحو جئت انا وزيد

بالرفع على العطف وزيداً بالنصب على المفعول له والا اي وان لم يجز العطف
لحصول الفاصل الضمير المنفصل ١٢

عم از اکار انت گروهی مصاحبت جاء زید را اولی ترین از آن می دانند و مثل تری ما عرفت بدان انتقیت که یکی از ماها بود

بل تمتنع تعين النصب مثل حسبت وزيد فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة

لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من

اللفظ وجاز اي لم تمتنع العطف تعين العطف حيث لا تحمل على العامل المعنوي

بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو الا اي وان لم يجز العطف

بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه

امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف

عمرو على الشان اذ السوال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل

في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع فمعنى ما شانك وعمرا ما تصنع وعمرا ومعنى ما لك

وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ

من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي

من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتميز

يدل الحال على ان مدلولها هيئة للفاعل او المفعول من حيث هو فاعل او مفعول ١٢

وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول به

كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به

فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول به

وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا

وانما قيد المفعول بقوله به لان الحال لا تقع بيانا لسائر المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة الى المفعول به ولا يشكل بمثل جئت انا وزيدا راكبين مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لان مجي الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لا لانه مفعول معه وانما قال ما يبين ولم يقل اسم يبين لان الحال قد يكون جملة والجملة لا يكون اسما ١٢

اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظاً اي لفظياً بان يكون
فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كان ملفوظين حقيقة او حكماً او معنى اي معنوياً
بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار
لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول ههنا اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فيدخل فيه
الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول مطلقاً مثل ضربت
الضرب شديداً فانه بمعنى احدثت الضرب شديداً وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف
اليه كله كما اذا كان المضاف فاعلاً او مفعولاً لا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه
فكأنه الفاعل او المفعول به نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفاً وان يأكل لحم اخيه
ميتاً فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل
اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلاً او مفعولاً به وهو جزء
المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم
يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال
عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزء كان دابر الشيء اصله والدابر
مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول

المفعول

مفعول ما لم يسم فاعله فعلى قرئ تُبيِّن على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل او
تُبيَّن على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به
لا بالمفعول وخرج به الحال من المفعول معه او المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل
او المفعول الا لا دخول ما وقع حالا عن المضاف اليه نحو ضربت زيدا قائما مثال
للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعليه ياء المتكلم ومفعوليه زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا
الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار
قائما مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعليته الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا
زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل
باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولذلك انهما ليسا
مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير
زيد به مفعولا به لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن
منطوق الكلام المعتبر بصحة وقوع القائم حالا في معنوية لا لفظية وعاملها
اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد
في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل و

هو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد واهب راكبا وزيد في الدار قائما إن كان
الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة
المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا **او معناه** المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح
به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي
والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعلك في الدار قائما وكأنه اسد صائلا
اي الذي بمنزلة تمساك ١٢
وشرطها اي شرط الحال **ان تكون نكرة** لان النكرة اصل والغرض هو تقييد الحدث
المنسوب الى صاحبها بحصولها والتعريف زائد على الغرض **وان يكون صاحبها**
معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف **غالبا** اي ليس شرطها
ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك
ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني
رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق
كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز
الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا وبعد الانتقاض للنفي نحو ما جاءني رجل الا
راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه
غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع في هذا

اما وجعلت حالا عن المستتر في حكيم فليس مما نحن فيه ١٢

الحال

في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها
معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن
تخلفه في بعض المواد ينافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره
ويجعل قوله صاحبها معرفة مبتدا وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون
نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال لبيت اللبيد
يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد
بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة مزاحمة
ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال
اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم
يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم
يكن شرب منه ولعل المراد به هنا النفس اخلالها بعضها في بعض او المعنى على
مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك شاذ اول بالنكرة
فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها
مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وتنفرد وحده اي انفرادا و
تجهد جهدك فهذه الجملة الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية

وثانيها انها معارف موضوعة موضع النكرة اي معتركة ومنفردا او مجتهدا فالصورة وان كانت معرفة ففي التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بعدها الا انها في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وانه ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا المعنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل ويجوزه الاخفش بشرط تقديم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار واما مع تاخير المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل

يحتمل ان يكون معناه انّ الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية
الّا انّ الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم
عليه هذا اذا كان لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعله
داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاجمال الناشي
لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور
سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال
عليه اتفاقا نحو جاءني مجردا عن الثياب ضاربته زيد وذلك لانّ الحال تابع
ووقع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه
ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون
تقدمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح
ونقل عن بعضهم الجواز مستدلا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معدّ للفعل كالهمزة
والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند
فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا
واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء

وهو انّ الظرف يتقدم على العامل المعنوي
اي في الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي ظ
او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقد
عليه اتفاقا عصام الدين رح الله

کشیدن و از خود چیزی نمودن که آن نباشد و بیراه رفتن ۱۱

التعسف ای حمل چیزی

للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة المصدر المحذوف اي ارسالة كافة وبعضهم
يجعلها مصدرا كالكاذبة والعاقبة والكل تكلف وتعسف ولكل ما دل
على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا
من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل
به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا الاشتقاق في الحال وتكلفوا في
تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل
بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو مابقي فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو
ما فيه حلاوة صرفة فانهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة
البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبتسر والرطب بالمرطب
من البسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه رطبا
والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم
بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد
حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت
بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم يكن معتبرة فيه
الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان المضمر بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر

المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرابطة تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو
منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه
لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن
قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في خبر اسم الاشارة اي اشير اليه
حال كونه خبرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يفيد
الاشارة بحالته الخبرية ولانه يصح حيث وقوع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح العمل
فيه نحو تمره نخلتي بسرا اطيب منه رطبا **وقد تكون** اي الحال **جملة** لدلالتها على الهيئة
كالمفردات فصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية **خبرية**
محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه
في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة
مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة
حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية
اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او منفيا او ماضيا مثبتا
او منفيا فهذه خمس جمل **فالاسمية** اي الجملة الاسمية الحالية مثبتة كانت او منفية **بالواو والضمير** معا
لقوة الاسمية بالاستقلال فناسب ان يكون الرابط في غاية القوة نحو جئت

فيها

منتقلة تارة وثابتة به تارة ١٢

وانا راكبا وحيث وانت راكبا جاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها
تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وادم بين
الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بهما مع الضمير انما يكون في الحال
المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو نحو قوله هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو
في بيان حال المؤكدة والمنتقلة سيأتي بعد هذه ١٢
لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان
الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في
فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل مضارعا فيها
مثبتا ملتبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو
نحو جاءني زيد يسرع وما سواه اي سوى اي الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع
المثبت من الجملة المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو
والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم
قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او
جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني
زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو
والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد و

قوله فوه مبتداء الى في خبره والجملة في موضع النصب على الحال في كلمته والحاق في قولك فوه عائد الى الهاء في كلمته واين حملت الحال من الفاعل عائد الى ...

لانه اذا انتفى الفعل الماضي استمر ذلك الانتفاء الى الحال بحكم الاستصحاب فلم يحتج الى قد بل امتنع دخول قد عليه لاقتضائها تحديد الاعلام و بان قد للتحقيق فلا تليق بباب النفي بخلاف الثبوت فانه يحتاج في استمراره اليه ١٢ وافيه

زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان

الماضي الى الحال لفظة على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه

الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه تجوز الآن المتبادر من الماضي

المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى

يقربه اليه فيقارنه وهذا الخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد لا ظاهرة

ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة

منوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا خلاف

مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت

صدورهم قوما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال

والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع

فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك

للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا

مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال

او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة سؤال

ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين

ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة
مطلقا اي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة
والمنتقلة قيد العامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنفك
عن الاب في غالب الامر اي حقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى
تحققته وصرت منه على يقين او من حققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته
اي تحققت الابوة لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب
المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر تحقق عطوفا وشرطها اي شرط وجوب
حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد
بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه
اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب
الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد
ولا بد منها من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان
للعمل فيها والا كان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله
شاهد قائما بالقسط والتمييز اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به
عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس ان يرفع الابهام عن شيء بل هو

قيد لا انتقال لان في مثل زيد ابوك عطوفا عطوفا فقد يزيد عطوفا عن زيد لا ينتقل من حيث انه اب ١٢

بل هو ترك مبهم واريد معيّن المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع

له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقاً لكن المطلق ينصرف الى الكامل

وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عيناً جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله

عيناً لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل ناش في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا الرفع

به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلاً اما موضوع لمفهوم كلي

بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في احد

واحد من جزئياته بل الابهام انما نشا من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه

بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له

ولذا الرفع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي

حفص وعمر موضوع لشخص معيّن لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر ال بذكره الخفاء الواقع

في ابي حفص لعدم الاشتهار فيه لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن صفة واحترز به

عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات

وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلاً للنصف من فلا شك ان الموضوع

له معنى معيّن متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمنين ولا ابهام

فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم فيه بحسب الوضع انه من جنس العسل

أو المثل او غيرهما فان الأمن حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي

او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب اصل الوضع اتبع بصفة او

حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا يرفع الابهام

المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف **مذكورة**

او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التميز فالمذكورة نحو رطل زيتا

والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب اليه زيد فنفسا

يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه **فالاول** اي القسم الاول من التميز وهو

ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه **عن مفرد** يعني به ما يقابل الجملة وشبهها

والمضاف **مقدار** صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره

ويتبين **غالبا** اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في

ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار **اما**

متحقق **في** ضمن **عدد نحو عشرون درهما وسيأتي** ذكر تميز العدد وبيانه في باب

اسماء العدد **والثاني** ضمن **غيره** اي غير العدد كالوزن **نحو رطل زيتا** فان

الرطل نصف من **ونحو منوان سمنا** وكالكيل **نحو قفيزان برا** كالذراع

نحو ذراع ثوبا وكالمقياس **نحو على التمرة مثلها زبدا** والمراد بالمقادير في

قفيزان

ة

٨

قوله ويعني به ما يقابل الجملة لم يحمل المفرد
بمعنى ما يقابل هذه الثلثة فكانه
اراد معنى مجازيا بالقرينة المقا
بلة وهو ان المفرد قوبل
بالنسبة في هذه الثلثة
فالمقابلة يقتضي
ان يراد ما
يقابله نسبة
في جملة
او
شبهها او اضافة وشبهه على ما ذكره على التميز
مثلها زبدا فانه مضاف وقد جعل
في امثلة المفرد المقدار و
كانه اراد بما يقابل المضا
ف ما يقابل الم
كب الا
ضافي
١٢
عصام

في هذه الصور هو المقدرات لأنّ قولك عندي عشرون درهماً ورطل زيتاً و ذراع ثوباً وعلى التمرة مثلها زبداً المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما تتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتاً او النون كما في منوان سمناً او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبداً وبهذا الم يتوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانياً فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً فيشابه التمييز الذي بعده مفعول بوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها فلا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلاً فيفرد اي التمييز ان كان الاسم التام مثنى او مجموعاً ان كان اي التمييز جنساً

وهو ما يشابه اجزاءه يقع مجرداً عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى

والكيل

قوله هو التنوين لفظاً او تقديراً كما في خمسة عشر ... عبد الغفور

تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا

ان يقصد به الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيستعمل المثنى والمجموع حينئذ لانه

لا يدل لفظه على الجنس مفردا عليهما فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص

قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع

جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع

حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد

التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس

نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا فتم الكلام اي المفرد المقدار تماما بتنوين او

بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بنونه اي نون التثنية

فانه لما تم الاسم بهما انتصب التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار

الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا

كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيتا

ومنوان سمنا والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون

الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا قليلا في نون الجمع نحو عشرون درهما

اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه

فلانه جاز ان يضاف الي غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان بالاتفاق

لكثرة الحاجة اليه فلو ضيف الي المميز يلزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم

مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم

العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورت الالتباس ايضا الدعلي قلته

ليكون الباب اقرب الي الاطراد **وعن غير مقدار** عطف على ان مفرد مقدار اي

الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ماليس

بعدد ولا وزن ولا قراع ولا كيل ولا مقياس **نحو خاتم حديدا** فان الخاتم

مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضي تميزا **والخفض** اي خفض التميز باضافة

غير المقدار اليه **اكثر** استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب

التميز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة **والثاني** اي

القسم الثاني من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه **عن نسبة** كان

القائل يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة

يستلزم الابهام فيها ورفعها عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها

تنبيها علي ان مقابلته في هذا القسم للمفرد المذكور من القسم الاول انما هي لمجردا لنسبة

لاغير **كما يليه** اي نسبة كائنة في جملة **او ما شابهها** اي ما يشابهها عطف على جملة

لان المسند اليه اذا لم يكن معينا لم يعلم ان النسبة الى اي مسند اليه واذا لم يكن المسند اليه معينا لم يكن الاسناد معينا فعدم تعين النسبة لازم لعدم تعين المسند اليه واذا رجع المفرد ١٢

بلغ

وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماءً او اسم المفعول نحو الارض مفجّرة عيوناً او الصفة
المشبهة نحو زيد حسن وجهاً او اسم التفضيل نحو زيد افضل اباً او المصدر نحو اعجبني طيبه
اباً وكذا الكل مما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيدٌ رجلاً نحو طاب زيد نفساً مثال للجملة والتمييز فيه خاص
بالمنتصب عنه وزيد طيب اباً مثال لما في شبه الجملة والتمييز فيه يصلح بان يكون لما انتصب عنه
ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فقيد ان المثالان لكن في
قوة اربعة امثلة فكأنه قال طاب زيد نفساً او اباً وزيد طيب نفساً واباً فقوله وابوة
وداراً وعلماً عطف على نفساً واباً بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين
غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في جملة او ما ضاهاها خمسة امثلة
فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي فهو متعلق بالمنتصب
عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما
متعلق بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه
نفساً وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء به واباً وابوة وداراً وعلماً اورد
هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارساً اشارة الى ان
التمييز قد يكون صفة مشتقة والفيا لما اورده صاحب المفصّل مثالاً للتمييز المفرد على
ان يكون الضمير فيه مبهماً كالضمير في ربه رجلاً ويكون فارساً تمييزاً عنه اراد ان يبين

واعلم ان زيد في طاب زيد نفساً يسمى ما انتصب عنه التمييز بمعنى ان نسبة طاب الى زيد صارت سبباً لانتصاب التمييز لا بمعنى ان زيداً عامل في التمييز وناصب له ١٢ منه

فان طاب مسند في اللفظ الى زيد وهو مسند الى مقدر متعلق بزيد وهو مبهم لاحتمال جميع متعلقاته فاذا قصدت ان تصرح قلت اباً او نفساً او الا طاب ابوة زيد ونفس زيد فحصلت هكذا لم يحصل الابهام ١٢

التفرس بالفارسية پي بردن از احوال باطن ١٢

نسبة

على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون
في الدار اية والدار في الاصل للتبيين وفيه حيث يكثر للعرب فاريد به الخيري للتدخيرة فارسا
والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل
واما الفراسة بالكسر فمن التفرس **ثم ان كان** اي التمييز بعد ما لم يكن له مضاف نصا في المنتصب
عنه **اسما** لا صفة **يصح جعله لما انتصب عنه** والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه **جاز**
ان يكون ذلك التمييز تارة **له** اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه **و** تارة
لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال
مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فيجوز ان يكون تارة تمييزا عن زيد
اذا اريد انسانا والطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه
باعتبار ان الطيب مسندا اي متعلقه وهو ابوه **والا** اي ان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا
في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه **فهو لمتعلقه** خاصة نحو طاب زيد ابوة
وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها
له بالتعبير عنه بها في المتعلق زيد وهو للذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى
زيد **فيطابق** التمييز **فيهما** اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان
نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه **ما قصد** من وحدة التمييز

يعني بعد از ان كه بانه تميز از ذات مقدره اسمي كه صحيح بود اطلاق ان اسم برايچ منصوب شده تميز ازو وان فاعل يا مفعول جعل مذكور است مثل زيد اشجعه كوه دس عين بمعني بعد ان صالح در طبق عن طبق كفراني ... ١٢

ان ٢

يكون ٣

او تثنية او جمعه سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد اباً والزيدان

ابوين والزيدون اباءً او المعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد اباءً اذا اردت اباً

فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباً وجداً انه فعلي كل من التقديرين

اذا قصد وحدة التميز اورد مفرداً واذا قصد تثنية اورد تثنية واذا قصد جمعية اورد

جمعاً فان صيغة المفرد لا يصح ان تطلق على المثنى والمجموع **الا اذا كان التميز جنساً** على

يقع

القليل والكثير فانه اذا قصد تثنية او جمعية لا يلزم ان تثني ذلك الجنس او تجمع بل يكفي

ان يؤتى به مفرد الصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعه نحو طاب زيد علماً

والزيدان علماً والزيدون علماً **الا ان يقصد** بالتميز الذي هو الجنس **الانواع**

من حيث امتياز انها النوعية فانه لا بد من تثنية او جمعه نحو طاب الزيدان علمين

والزيدون علوماً اذ الزيدان متعلق الطيب من كل من الزيدين والزيدين نوع اخر

من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى **وان كان** اي التميز **صفة مشتقة**

مثل لله دره فارساً او ماء ولا بهما نحو كفى زيد رجلاً فان معناه كاملاً في الرجولية

كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا المتعلق لان الصفة تستدعي موصوفاً

والمذكور اولى بموصوفيتها فاذا قيل طاب زيد والداً كان الوالد زيداً او لا يحتمل

ان يكون والده بخلاف الاسم نحو اباً **والمقبل** الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى

وطاب زيد الابوين اذا اردت اباً واماً او ام

بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفةً له مع مطابقتها اياه او مطابقة اياها ويجوز
ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت الصفة صفةً
له ومطابقةً اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث لكونها حاملةً لضميره **واحتملت** اي الصفة المذكورة **الحال** ايضاً لاستقامة
المعنى على الحال نحو طاب زيدٌ فارساً اي من حيث انه فارس او حال كونه فارساً
لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم غير من قائل يؤيد التمييز لان من
في التمييز لا في الحال وايضاً المقصود مدحه بالفروسية لا الحال الفروسية وقد يمدح
حال الفروسية بتعبير من الصفات **ولا يتقدم التمييز على عامله** اذا كان اسماً تاماً
بالاتفاق فلا تقال عندي درهماً عشرون ولا رطلاً زيت لان عامله اسم جامد
ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوي ان يعمل فيما قبله
والاصح اي اصح المذاهب **ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل**
الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلاً للفعل نفسه نحو طاب زيدٌ اباً
اي طاب ابوه او فاعلاً له اذا جعله لازماً نحو فجرنا الارض عيوناً اي انفجرت
عيونها او اذا جعله متعدياً نحو امتلأ الاناء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم
على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وشبهها البحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء

صفةً

ماءً

ماءً

من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد
اسناد الفعل الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام
فيه للاجرام بتميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل بمعنى وذلك بعينه
مثل قولك طاب زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو الطيب التجارات
فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الطيب اليه حقيقة واليها
مجازا وبهذا اندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما
فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد في المعنى
تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح
وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكهما في هذا التجويز بقول الشاعر اتهجر سلمى
بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه حينئذ
يكون في كان ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها
مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كان للحبيب ونفسا تمييز عن نسبته اليه اي وما كان
الحبيب نفسا لطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل هذا البيت على تقدير تانيث الضمير ايضا
على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير راجع الى الحبيب باعتبار النفس او المعنى

هذا اشارة الى الجواب عن الاستدلال المازني والمبرد بان المراد هو التذكير ١٢

او المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير واضح في التمسك **المستثنى**

اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية هذا

او بوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه الى قسمين وعرّف كل واحد منهما

لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال

متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج

كجزئيات المستثنى المنقطع **عن متعدد** جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا واجزاؤه

نحو اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد (اي جزئيات المستثنى) **لفظا** اي ملفوظا نحو جاءني

القوم الا زيدا **او تقديرا** اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا

زيد **بالا** غير الصفة **واخواتها** واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني

القوم لكن زيد جاء **والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها** اي بعد الا واخواتها

غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن

داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم

الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا

(حال من كاف الخطاب في قولك ١٢)

وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم ان لا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيهما

منقطع له من التعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او

ثم قسمه ١٢م

فزيدا مخرج عن القوم وهو متعلق بتقدير الا ...

يصح

غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة و مالاختصار **منصوب** وجوبا **اذا كان** واقعا

بعد الّا لا بعد غير وسوى وغيرهما **غير الصفة** قيّد به وان لم يكن الواقع بعد الّا التي

للصفة داخلا في المستثنى لئلا يتوهم دخوله فيه **في كلام موجب** اي ليس بنفي ولا نهي و

لا استفهام **نحو جاءني القوم الّا زيدا** واحترز به عمّا اذا وقع في كلام غير موجب

لانّه ليس بواجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة فيهما الى قيد آخر وهو ان يكون

الكلام الموجب تامّا بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الّا يوم كذا فانّه

منصوب لكنّه على الظرفية لا على الاستثناء لانّ الكلام في كونه منصوبا مطلقا

لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الّا ان

يقال الحاجة الى هذا القيد انّما هو لاخراج مثل قرئ الّا يوم كذا فانّه مرفوع وجوبا

لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين

الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الّا لانّه شيء متعلّق او معناه تعلّقا معنويا

او له او شبهه الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول

او مقدّما عطف على قوله بعد الّا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان

المستثنى مقدّما **على المستثنى منه** سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني

الّا زيدا القوم وما جاءني الّا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه

اختلفوا في كلمة على حدة قال بعضهم ان على مع حدة ظرف ... ١٢

بالفعل

قوله لامتناع تقديم البدل على المبدل منه يعني لو لم يجب النصب لكان تابعا للمستثنى منه على البدلية والبدل لا يقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الّا النصب على الاستثناء ١٢ حلوى

منه او منقطعاً اي المستثنى منصوب ايضاً وجوباً اذا كان منقطعاً بعد الّا نحو ما في الدار
احدٌ الّا حماراً في الاكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في
الكثر مذاهب النحاة فانّ اكثرهم ذهبوا الي اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقاً منصوب
عندهم اذ لا يتصوّر فيه الّا بدل الغلط وهو لا يصدر الّا بطريق السهو والغفلة وكما
المنقطع انّما يصدر بطريق الرويّة والفطانة وامّا بنو تميم فقد قسّموا المنقطع الي قسمين
احدهما ما يكون قبله اسم يصحّ حذفه نحو ما جاءني القوم الّا حماراً فهنا يجوّزون البدل او
ثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصحّ حذفه فهم هنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه
كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله تعالى
وهو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلاً في العاصم فيكون منقطعاً او كان بعد خلا وعدا
اي المستثنى منصوب ايضاً وجوباً اذا كان بعد عدا من العدو اي بعد وقبل جاءني القوم
عدا زيداً وبعد خلا من خلا يخلو خلوّاً نحو جاءني القوم خلا زيداً وهو في الاصل لازم
يتعدّى الي المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمّن معنى جاوز او يحذف
من ويوصل الفعل فيتعدّى بنفسه التزموا هذا التضمين او الحذف والايصال في
باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالّا التي هي امّ الباب وفاعلهما
ضمير راجع امّا الي مصدر الفعل المتقدّم او الي اسم الفاعل منه او الي البعض مطلق

اي في الكثر

عدوًا اذا جاوزه

من المستثنى منه او البعد بر جاني القوم خلا او عدا مجيئهم او الجائي منهم او بعضهم
زيدا او هما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد لكونا اشبه بالّا التي هي الاصل
في باب الاستثناء **في الاكثر** اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان
ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا ٣ في ذلك
في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر **او ما خلا وما عدا** اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال
نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية
بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او
مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاءوا خالين ٩ بعضهم
او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على
ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم يقل في
الاكثر **و** كذا المستثنى منصوب بعد **ليس** نحو جاءني القوم ليس زيدا **و** بعد
لا يكون نحو يجيء الملك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من افعال النواقص
الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل
من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على

على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ و
لا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا تتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى
النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير
المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد
سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرها في كلام غير موجب احترازا
عما اذا كان في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه
احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض
النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب
ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما
قد علم فيما سبق فاكتفي بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا
بالنصب على الاستثناء نحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا
بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية
وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختير البدل في
هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة
وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على

حسب العوامل اي بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى
منه غير مذكور وتخصيص ذلك المستثنى باسم المفرّغ لانه فرّغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد
بالمفرّغ له لا يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي الحال ان المستثنى واقع في غير الكلام
الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اي لا يصح ان يضرب
المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد او لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا
زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو
قولك كل حيوان يتحرك فكه الا سفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة
دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين ليدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا
يوم كذا اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم
جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول
كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما
لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد
فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا الاستقامة المعنى والا فلا يصح مثل قرأت
الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص
في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا

اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما
جايزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة
المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها
ومخالفة واحد منها اياها في ذلك الفعل اكثر واغلب كما في المثال المذكور وبان الفرق
بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين
من المستثنى منه مقطوع بدخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو ظهرت
في الثاني ايضا قرينة ظاهرة تامة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك
من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان
ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب
فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي من اجل ان المفرغ لا يكون في
الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت
لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة
العلم فلا يستقيم المعنى وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان
يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة
في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم

وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن تمثيل
التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة
كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من تصور منه الضرب من
الضاربين او المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك **واذا تعذر البدل**
من حيث حمله **على اللفظ** اي لفظ المستثنى منه **فعلى الموضع** اي يحمل على المستثنى منه
لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان **مثل ما جاءني من احد الا زيد** فزيد
بدل مرفوع على موضع لا مجرور محمول على لفظه ومثل **لا احد فيها** اي في الدار
الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل **ما زيد شيئا الا شيئ لا يعبأ**
اي لا يعتد به فشيئ مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ
ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيئ المستثنى قيل ايراد صفة
به لئلا يلزم استثناء الشيئ عن نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد
عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق
والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان **من** الاستغراقية
لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا
لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني

ما جاءني من احد الا زيد بالجرّ لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في
الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخريين لانّه لو ابدل المستثنى على اللفظ
وقيل لا احد فيها الا عمروًا بالنصب لانّ فتحه شبيهة بالحركة الاعرابية لانّها حصلت لكلمة
لا فهي كالنصب الحاصل بعامل فلا بدّ من تقدير لا حقيقة او حكمًا ليعمل فيه هذا الحكم
وكذا في قوله ما زيد شيئًا الا شيءٌ لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه فلا بدّ من تقدير ما
كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدّران لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا تكرير العامل
او حكمًا اذ النفي بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانّه في قوّة التقدير حال
كونهما عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار
الكلام مثبتًا لانتقاض النفي بالّا لانّهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي
بالّا وحيث تعذّر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع
على انّه محمول على محلّ احد وهو الرفع بالابتداء وشيءٌ على انّه محمول على محل شيئًا وهو
الرفع بالخبرية فان قلت في هذا المثال لاحد محلّان من الاعراب محلّ قريب هو
نصبه بكلمة لا ومحلّ بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر حمله على محلّه البعيد لا القريب
قلت لانّ محلّه القريب انّما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالّا بخلاف
محلّه البعيد فانّه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئًا الا شيئًا مع انّه

العمل
المستثنى
النفي

مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر

فيها لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل

ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا

بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء

فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي

وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او

ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في

الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل

متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب

القوم عمرا حاشا زيدا اي براه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في

الاستثناء دون الصفة اذ هو فيها باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل اي

المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى بالاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي

كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة

بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها

على هذا الوجه اكثر في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها اي الا في الاستثناء

في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة
ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة
غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون
موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد و بعد
ما كان مذكورا لكون متعددا ليوافق حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها اي الا
من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان
يكون قد دخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكور اي منكر لا يعرف باللام حيث يراد
العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد
منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به
الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس
المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما البعض منه معلوم العدد نحو قوله علي
عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه اذا كان محصورا
على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل
رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه
الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى

انما قال تابعة لجمع منكور لانه اذا كانت تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء لان النكرة في حيز النفي تفيد العموم فيصلح للاستثناء

وانما قال غير محصور لانه لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء نحو لفلان علي عشرة الا واحدا

حملها على غيره انما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا لانه قد ١٣ فقيدناه بقولنا غالبا

يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيدا وقد لا يتعذر في غير المحصور

نحو ما جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا والا حمار او لكن لما كان ذلك نادرا

لم يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما آلهة اي في السماء

والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا

اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لا استثناء لان الجمع منكور غير محصور وهي

آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء

وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه يصير المعنى

لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما

آلهة مستثنى عنها الله وهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما

آلهة غير المستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت الصفة بمعنى غير فانه يدل على انه

ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة

لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع

منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة

مع صحة الاستثناء قال نحو في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا

لان زيدا لا يكون محصورا لانه لا يعلم قطعا انه داخل في مائة رجل ولا منقطعا ايضا لانه لا يعلم قطعا انه لا يدخل فيها فعدم الاستثناء مطلقا ١٢

لله

بلغ

إلا زيد صفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكاً بقوله وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك

إلا الفرقدان فإن الفرقدان صفة لكل أخ لا استثناء منه وإلا لوجب أن يقال

إلا الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وفي البيت وجهان آخران

أحدهما وصف كل دون المضاف إليه والمشهور وصف المضاف إليه وهو المقصود

وكل للإفادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف و

هو قليل **وإعراب سوى وسواء النصب على الظرف** أي بناء على ظرفيتهما لأنك إذا قلت

جاءني القوم سوى زيد أو سواء زيد فكأنك قلت مكان زيد **على المذهب الأصح** و

هو مذهب سيبويه فإنهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية

والتصرف فيهما رفعاً ونصباً وجراً كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان

دناهم كما دانوا وزعم الأخفش أن سواء إذا أخرج عن الظرفية أيضاً نصبوه استنكاراً

لرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع

فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب **خبر كان و**

أخواتها وستعرفها في قسم الفعل إن شاء الله تعالى **هو المسند بعد دخولها** أي دخول

كان أو أخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها أن يكون إسناده إلى اسمها

واقعاً بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك أن ذلك إنما يتصور بعد تقرر الاسم

والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على النكرة لا يكون بعد دخولها بل نحو
قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم
بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين انه المعرف وليسا من افراد
المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها
للعمل فيها وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان
زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه
وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدا والخبر ولكنه لا يتقدم على اسمها حال كونها
معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب
ای تخصیص کرده شده ۱۲
فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو
كان المنطلق زيدا او كان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما
لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب
في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا و
قد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف
من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة

وحكم خبر كان واخواتها كحكم خبر المبتداء في جواز وقوعه مفردا او جملة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية وفي جواز استعمال الجملة الواقعة خبرا لكان عاريا الى اسمها وفي جواز تقديم الخبر على الاسم فيقول كان زيد قائما وكان زيد ابوه قائم وكان زيد ابوه قام وكان قائما زيد ۱۲ متوسط

جعل ضمير مثلها اي هذه الصورة والاظهر جعلها الى هذه الجملة وانما قال المص في مثلها ولم يقل فيها بارجاع الضمير الى مثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها ما اراده الاول بل ما هو اعم منه وهو ما اشار اليه الشارح في حفظ هذه النكتة الجليلة ولا تغفل مثلها ۱۲ عص

۲۲
۲

هذه الصورة وهي ان يجي بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب
الاول ورفع الثاني وهو اقويها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان
خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا او رفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان
في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه
خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف
اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت
منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا
ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة
ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم والقي الخبر على حاله
فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير
كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فيعمل به عمل بالاول من غير فرق
الا حذف اللام فلا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم ان و
اخواتها وستعرف في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها
اي دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى
البعدية او الدخول فيما سبق اندفع ما قيل التعريف منهما القياس مثل الو

يبتغي ان يجعل ضمير جزاؤه ح الى المظروف لا الى الظرف اي جزاؤه تلك الخبر خير فاندفع ما قال الشيخ الرضي انه ليس مراد المتكلم ١٢
عصام الدين ١٢

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

وفي مثل ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي نفي صفة الجنس وحكم
والتمام يقتضي اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا
من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير
عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله
من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا
يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو
مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد
دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في
حد اسمها مطلقا لكن اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة
لا اي لا يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه
بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه اولا و
منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام
رجل مثال ما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد
عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها
نكرة مشبها بالمضاف على النسخ المشهورة ومن تتمة المثالين كليهما فالكلام

اي في الدار تقديره له

لا يسبق ان يتوقف اعطى لكل حكم الاكثر من
وجهين لان اكثره من المنصوبات
لا كله ولانه لا يتعدى فعل اعطى
باللام بل يتعدى بنفسه ١٢

بلغه
فعل يليها مع جميع ما يليها احوال مترادفة
من مجرور اليه وذلك ان تجعل مضافا او
مشبها به صفة نكرة وهو نصب من حيث
المعنى ونكون التذكير لان تانيث ما لا معنى
له يدون التاء ويجوز ان لا التعبير و
في تقييد الحد بالمضاف
وما تبعه لاخراج

فإن كان أي المسند إليه بعد دخولها غير واقع على الأحوال المذكورة بل كان
مفرداً بانتفاء الشرط الأخير فقط وهو كونه مضافاً أو مشبهاً به أي يليها نكرة غير مضاف
ولا مشبهاً به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فإنه لو كان مفرداً معرفة او
مفصولاً فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به أي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول
لا عليه وهو الفتح في الواحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم
بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور
ما قبلها في المذكر السالم نحو لا مسلمين ولذلك عبّر بالمفرد عما ليس بمضاف ولا
مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وإنما بني لتضمنه معنى من إذ معنى لا رجل
في الدار لأنه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة أو تقديراً
فحذف من تخفيفاً وإنما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة أو حرف يستحقها
النكرة في الأصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمضارع له لأن الإضافة
ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل أعني الإعراب
وإن كان أي المسند إليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة أو مفصولاً بينه
أي بين ذلك المسند إليه وبين لا بانتفاء الشرط الاتصال على سبيل منع الخلو
سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافاً أو مشبهاً به أو لا وهي ستة

الجمع ولا مسلمين

لا من رجل فيها

وإن كان أي المسند إليه بعد دخولها المراد من الدخول صورة لا الورود لأجل العمل فيه فإن المسند إليه في هذين الموضعين ليس اسم لا بل هو مبتداء ١٢ شرح رضي الدين

صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار

رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو

لا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على

الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف

لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمها لكن مطلقا لا بعينه اما في

المعرفة فيكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد وفي النكرة فيكون مطابقا

لما هو جواب له في مثل قول القائل أفي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة

ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب

وحل سؤال مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان الاسم لا فيه معرفة

لان ابا حسن كنية علي عليه السلام ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر

فاجاب بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان

مثلا متوغل في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او تاويله بمفصل بين

الحق والباطل لاشتهاره عليه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي

هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي

مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان

انما لم تعمل في المعرفة لان وجه المشابهة هو كونها لنفي الجنس لم يكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينفي الجنس بل يجيء باستغراقها ١٢ رضي

المسائل

بلغ

وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب
التوجيه فانها بحسب التوجيه يزيد عليها الاول فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله
على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد
خبرها محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول
الا بالله محذوف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول
ونصب الثاني اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي
الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على
الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه المشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر
لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول و
رفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس
واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع
بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة
على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة
الا بالله جواب لمن قال اي لغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز
الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف

ولا قوة الا بالله

نسخه
على حدة
لانه

فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون
لا لنفي الجنس ضعيف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه
لالغاء عمل لا باالتكرير لا لكونه بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط
وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعد ها في الاعراب فهذا اعلى
الوجه الاول يتعين لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
والازم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى الوجه الثاني يحتمل
ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا
دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها
اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى
الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا
رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا تنزل عندي ولم يذكر سيبويه
ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص
ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت
من حروف الافعال مثل ان ولو وحرف التخصيص فيجب انتصاب الاسم
بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماؤه

نزول

اما الاستفهام حقيقة الظاهر انه تنبيه الشارح على المقصود للمص جعل التحقيق في الثلثة ومع كونها للمعنى الآخر التي يجيء لها حرف الاستفهام من الانكار والتوضيح والتهديد وغير ذلك وقيل تخصيص الثلثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها فانه لا اختلاف فيها ١٢ شرح ١٢

ماذا اما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها
حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتخصيص بمنزلة هلا فكانه قال الا تروني
رجلا يعني هلا تروني رجلا ولذلك نصب ونونه وهي عند يونس لا التي دخلت عليها
همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه تنوينه لضرورة
الشعر **ونعت** الاسم **المبني** لا لنفي اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل
ظريفا **الاول** بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احترازا عن
نحو لا رجل ظريف كريم في الدار **مفردا** حال من ضمير مبني والعامل فيه معنى احترازا
عن نحو لا رجل حسن الوجه **يليه** حال بعد حال او صفة مفردا احترازا عن المفصول
نحو لا غلام فيها ظريف وهذا التقييد يغني عن الاول **مبني** على الفتح حملا على المنعوت
لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني
في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور
سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه فيقال
لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه
فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل
نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما **ومعرب** لان الاصل في النعوت

نون

حملا

تبعيتها المتبوعها في الاعراب دون البناء رفعا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب وهو النصب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والعباس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي تزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة ومثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين

حمل

قوله ارتدى به جعله رداء وكذا تأزر به جعله ازارا معنى البيت لا اب وابن مثل مروان وابنه في اكتساب المعنى اذا جعل المجد ازاره ورداءه اعراب البيت لا فيه لنفي الجنس اب اسمها وابنا عطف على لفظ اسمها مثل خبرها اذا ظرف لما قبلها وهو مبتدأ ارتدى خبره الجار والمجرور في محل النصب مفعوله و تأزرا عطف عليه وقوله اذا هو مثل قوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن ١٢ شرح ١٢

علامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ... ان يقال للاب
له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مثنىً على ما ينصب به والجار مع مجروره
خبرًا لها وقد جاء على قلّة مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب
واسقاط النون في مثل غلامين كما في حالة الاضافة تشبيهًا له اي لاسم لا
في هذين التركيبين مع انه ليس مضاف بالمضاف واجراء الاحكام
المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك
التشبيه انما هو لمشاركته اي لمشاركة اسم لا هذين للمضاف باظهار اللام
بينه وبين ما اضيف اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف
من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل
لا ابا له ولا غلامي له جائز تشبيها له اي بمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة
فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين
التركيبين له اي لما اشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على
الاضافة وهو الاختصاص الّا انّ بين اختصاصين تفاوتا فانّ الاختصاص
المفهوم من التركيب الاضافي اتمّ مما يفهم من غيره ومن ثمّ اي لاجل
انّ جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف

في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا اباً فيها اي في الدار لعدم الاختصاص

فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له

وهذه الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار عدم لمشاركته في

اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد

لفسادهما على تقدير عدم الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين

لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد

على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة

لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر فلا يصح اضافة الى الدار فكيف

يصح تركيب لا ابا فيها تركيب مضاف فيه الاب الى الدار لان اباه موجود

ولا غلاميه موجود ان اما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين

له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل

وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او

لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل

وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام

بين المضاف والمضاف اليه تاكيدا للام المقدرة وتحكم المص لفساده

المفاد

لفساده كما عرفت ويحذف اسم لا هذه حذفاً كثيراً مثل لا عليك اي لا بأس
عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافاً وقولهم لا كزيد ان جعلنا
الكاف اسماً جاز ان يكون كزيد اسماً والخبر محذوفاً اي لا مثله موجود وجاز
ان يكون خبراً اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفاً فالاسم محذوف اي لا احد
كزيد خبرها وما ولا المشبهتان في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس وهو المسند بعد دخولها
اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبرهما ولا لهما انما جعل اسمهما وخبرهما اسماً وخبراً لهما
انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبراً لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث
لا يثبتون اعمالها لا يجعلون الخبر خبراً لهما ولا الاسم اسماً لهما بل هما مبتدأ
وخبر على ما كان عليه قبل دخولها عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل
قال الله تعالى ما هذا بشراً وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم واذا قيل
انما خصصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية
مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على
الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور
الثلاثة اما اذا زيدت ان فلانها عامل ضعيف عمل لشبهه بليس فلما فصل
بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها للمعنى النفي

المضاف عقلا الا ان يتقي المضاف على ما هو المتبادر فيستغني عن الاستخدام في قوله وهو كل اسم ١٢ عصام رحمة الله عليه وبركاته ١٢

فلما انتقض النفي بالا بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها
في العمل واذا عطف عليه اي على خبر ما بموجب بكسر الجيم اي بعاطف
تفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو
قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم الاسم المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة
الذي في نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل اي الاسم اشتمل ليخرج الحروف
الاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة
المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة
او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه
لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف
اليه وان كان مختصا بالمجرور لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به
فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه
بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريف المضاف اليه وهو ههنا
غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث
اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا اي هو كل اسم

هو كل اسم حقيقة او حكماً ليشمل الجمل التي تضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اي اسماً كان نحو غلام زيد او فعلاً نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظاً او تقديراً اي ملفوظاً كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدراً حال كون ذلك المقدر مراداً من حيث العمل والبقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسماً اذ لو كان فعلاً لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجرداً اي منسلخاً عن تنوينه او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل على تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجاً يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوهما من الاولى علامة تمام الكلمة ليعلموا اتصالها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظراً الى كلام القوم حيث لم يسموا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو الاضافة بتقدير حرف الجر

لكنه لم يبيّن تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر
مصنفاته وقد تكلّف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضاربُ زيدٍ بتقدير
اللام لتقوية العمل اي ضاربٌ لزيدٍ وفي اضافتها الى فاعلها مثل زيدٌ حسنُ الوجهِ
بتقدير من البيانية فانّ الذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز
فانّ في اسناد الحسن الى زيد ابهامًا فانه لا يعلم انه الى شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه
فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح انّ الاضافة
اللفظية لا تفيد الّا تخفيفًا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعًا قبل الاضافة
فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الّا التخفيف في اللفظ
وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى
في المضاف تعريفًا او تخصيصًا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى
لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم
الفاعل والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اي فاعلها او مفعولها قبل الاضافة
سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكنها غير مضافة الى معمولها
بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضاربُ زيدٍ وحسنُ
الوجهِ وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء امّا بمعنى اللام فيما اي في

والمفعول

اي في مضاف اليه غير جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف
وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا له
فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف
اي الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف
اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف
والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له
فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو كليث واسد او اعم
مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم
الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من
وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا
بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى
اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو
بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول
اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح
اظهار اللام فيه ولهذا قال المص بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام و

بهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه
الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل
في استعمالاتهم ورده اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم
اي ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد
الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين
قلنا نعم لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا
للاقسام اما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما
على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال
للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي
واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف
اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية
المضاف لان نسبة امر الى امر معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته
فان ذلك غير لازم كما لا يخفي فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير
اشارة الى واحد معين فلا تكون هيئة التركيب الاضافة موضوعة
لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع المعين

لكن

باعتبار اصل الوضع

قوله

لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قول الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني

وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما

لا تفيد التعريف والكانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام

الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة

غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من

الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جائني مثلك كان معرفة اذا قصد به الذي

يماثله وهي الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف

مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء وذلك

ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة

فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي

شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فالكاف

واللام حذف لامه والكان علما نكرة بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم

وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجرده

وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او

كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت

بلو

الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو
اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتمتنع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا و
لا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا
والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون
ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف و
هو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف
بالعلمية فانها حين صارت اعلاما فلم تبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام
او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف
واما اجازة الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد
المعرف باللام المضاف الى المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار
ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل
واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة
ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله الا الف
الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان
يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى

عمّا

الى معمولها احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مضارع البلد وكريم
العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه
من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد اي الاضافة اللفظية
فايدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ
لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما سقط من اللفظ
بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف
فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله
وانما قال او حكما نحو حواج بيت الله
او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ
المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام اذ
كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف
القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف
اليه معا نحو قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف
التنوين في المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم
اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد
من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه بالصفة

زيد

بلفظ

الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز مذا التركيب
وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول
للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة
والمراد ان المشار اليه ثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع
الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك
الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك
الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد
لعدم التخفيف لان التنوين في الضارب زيد انما سقط للالف واللام
لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء
التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم
هذا الفرع لكنه اخره للنكتة لو اخره خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد الا انه
توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف
التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه

تتمة

شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخير اللام المتقدمة حسباً على الاضافة مجرد
ادعاء مخالف للظاهر وانما لم يقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة
الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار
العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث
اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف بقوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به
لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى
ان فيه ثبوت مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف
في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر لانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه
مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب
شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب مع لم يجز رب سخلتها بادخال رب
على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها
عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ممدوحة الواهب المائة الهجان اي
البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل
عنها او من قبيل اخلاق الثياب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيها

تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافته الا دنى ملابسة
عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من الابل يزجي
بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد و
اطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها
مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة
حركة حرف الروي من القصيدة واما الاية فانه قاسه على الضارب الرجل و
الضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس
عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه
المختار في الحسن الوجه وهو حسن الوجه بالاضافة المفيدة لخفة بحذف الضمير في
الوجه وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعولية
ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفا
باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضاربك زيد والحسن الوجه فقياسه
عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان
القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا اشبهه وهو الضاربي والضاربه
وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضاربك

الضاربك في

الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب
المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في
جوازه الى حمل حملا اي المحمولية على ضاربك فانه فاعل المفعول له والفعل المعلل
به اعني جاز وبيانه انهم اذ جعلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام
بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى
تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة
بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزه بدونه حملوا
الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما
فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان
سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت
للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا
بالمفعولية ثم تضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم
تضاف ويقال ضارب زيد ولم يتصور ضاربك فعلم انها سقطت
لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل

ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف
التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك فحصل التخفيف جدا
ثم حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما
فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الا
للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب احد واعلم انا
حملنا قوله وضعف الواهب الائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل
والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة عن استدلال الفراء على جواز الضارب
زيد عن جانب المص على موافقة لبعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحد منهما
اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف
الواهب الائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى
به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف صار مثل
الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه
قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه فح يندفع ما فيه من توهم
شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين
الآخرتين الى مسئلة ظاهر وتضمن الرد على النحاة في الاستدلال بها

قوله وارجاع كل من الصورتين الآخرتين الى مسئلة ظاهر لانهما مثل الضارب زيد بدون توسط العطف ... مسئلة على حدة فلذلك كل منهما ...

ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي

بحاله لان لكل من مبنيي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما

مقام الآخر وبهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد جامع

حوابه ولا يضاف صفة الى موصوفها لان الصفة يجب ان يكون متاخرة عن

وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله

ولا يضاف موصوف الى صفته مثل الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى

وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذا التركيب اضيف موصوف الى

صفته فان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة

والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها فاجيب بان تحمل

هذه التركيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك

تحمل على معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد

مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع

ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا

والجامع قائم مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف

المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف

وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة

المسجد الجامع

مسجد

الاولى ولقلة الجبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يمشي
في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف
مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان
الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر
الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو
قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما
قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه
واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار
كانه اسم غير صفة فلما قصد تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل
خاتم صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوها الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا
خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس
مبهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا المضاف
اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص اي ذلك المضاف
اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع
في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان

كالانسان والناطق لعدم الفايدة في ذكر المضاف اليه فانك لو قلت
رايت ليث اسد لا تفيد الا ما تفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد
واضافته الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة
فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه
اي المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى
على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعمية العين
عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء و
يرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم
سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه
اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول ان يحمل احدهما على المدلول
والآخر على اللفظ فانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني
مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح
واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو
في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو
او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل

عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها
بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا تثقل عليها الحركة بعد السكوت
يعني في الابتداء فكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل
ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة
وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي
على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالسكون حقيقة فيما اذا كانت
صدر الكلام او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض
للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت
اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي
وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء
لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماي
لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى
ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة
مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم
الياء فصار مسلميّ وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو

ورحيّ

في الياء

الواو والياء والاولى منهما ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الي ياء المتكلم

قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت

ياء ساكنة اوجبت بقاء الضمة قبلها تعسرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل

مسلمي ان كان قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في المثنين

مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في

الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تتحرك واختير

الفتح لخفتها اما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم

فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منهما اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان

يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز

المبرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغم

الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر قدر احلك ذا المجاز وقد ارى

وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا

ومعنى واجاب عنه المصنف في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال

الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابي اي جمع اب فاصله ابين

سقطت النون بالاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في الثانية

في

ومعنى البيت قدر من الله ايزالك في هذا الموضع واقسم بالمالك هذا الموضع بدار ان اراك ليست قدر مبتداء احلك جملة خبره وتنكيره كتنكيره في قوله شر اهر ذا ناب ... ذو المجاز ... فاعله ... الواو العاطفة ... بمعنى ليس ذو المجاز اسمها بدار خبرها والباء زائدة وجواب القسم محذوف تقديره وابي انه كذلك اي ليس ذو المجاز بدارك ١٢ شرح لبا ...

فصار ابّي وقد جاء جمعه ملذا اي في قول الشاعر فلما تبيّن اصواتنا بكين وفدّيننا بالابينا

اي لما سمعن وعلمن اصواتنا وقلن لنا آباؤنا فدا لكم وتقول اي امرأة قائلة لا متاع

اضافته الحم الي المذكر حمي ومني بلا ردّ المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم

وانّما فصلهما عن اخي وابي لانّه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب

الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال

الاضافة الي ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد

استعمالاتهم وفمي في بعضها ابقاء الميم المعوّض عن الواو عند قطعه عن الاضافة

واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن

فم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منها اي من الضم والكسر وجاء

حم مثل يد فيقال هذا حمٌ او حمك ورايت حمًا او حمك ومررت بحمٍ او حمك

مثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك ورايت حمأ وحماك ومررت بحمء وحميك

ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا

بالالف فيقال هذا حمًا وحماك ورايت حمًا وحماك ومررت بحمًا وحماك

مطلقًا اي جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد

والاضافة بل تجي هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء

قوله فلما تبيّن البيتين جاء متعديا ولازما وتبين في البيت متعدد وفدّيننا من التفدية بمعنى جعل الشيء فداء الّا الا بقوله سمعت تلك النساء اصواتنا بكين وقلن لنفديكم بابائنا لفظ بكين من المصراع الثاني هي قوله فلما عرفت بمعنى جاء مضاف الى الجملة بعده وبكين جواب لما وهو العامل فيه ١٢ جلبي ١٢ حفظ

وباب هنٍ شمل به مطلقاً اي في الافراد والاضافة يقال هذا هنٌ ورأيت هناً
ومررت بهنٍ وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف
الى مضمر لانّه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس اسم الجنس
وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر شعر انّما يعرف ذا الفضل من الناس
ذووه ولو ضمير قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانّه خص المضمر
بالذكر لانّه كان للبعض تلك الاسماء حكم خاصّ عند اضافته الى ياء المتكلم فنفي اضافته
الى المضمر مطلقاً نفياً لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع
اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى الاسماء الاجناس ليس الّا باضافته
اليها التوابع وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسميّة والفاعل الاسمي
يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التي هي اقسام الاسميّة فلا ينتقض حدّها بخروج نحو انّ وانّ ضرب
ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود حقيقة كل ثان اي متأخر منتهٍ لوحظ مع سابقه
كان في المرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعداً متلبس
باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب
سابقه فانّهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فانّ العالم

اذ اتو خبط مع زيد كان في المرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع
والرفع في كل منهما ناشٍ من جهة واحدة شخصية وهي فاعلية زيد العالم لان المجي
المنسوب الي زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله
كل ثان يشتمل التوابع وخبر المبتدا او خبر كان وان واخواتهما وثاني مفعولي
ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني
مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل
في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد
لكن هذا المعني من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث
انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا
ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس
انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي
اخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم
ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الي اللاحق والسابق
اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني
هولاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظ كل ههنا ليست

قطعا

ليست في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس للافراد وبالافراد للمحدود

بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو تابع باعتبار لفظه من جهة وحدة لكنه لما

ادخل عليه كل افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار

المحدود فيهما لعدم ذكر غيرهما فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جميع افراد

منه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في

متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول المعنى في متبوعه مطلقا اي دلالة

مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع فلا يرد عليه

البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد

وعلمه او التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على المعنى المشمول في القوم

فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص

موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد

وغلامه او جاءني زيد نفسه لم تجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة

فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها

في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة

كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون النعت لمجرد الثناء من غير قصد

جعل مطلقا صفة الدلالة ولا تساعده العبارة لانه يجب تانيث مطلقا الا ان يقال لم يعتبر تانيث المصدر وتانيث الابدل في الدلالة على معناه من التنا ١٢ عصام الدين

بل للاضافة الى ضميره وكذا الكلهم على الشمول في القوم ليس بهيئة تركيبه بل للاضافة الكل الى ضميره فلا فائدة لقوله مطلقا ولا يتم ما ذكر في بيان فائدته ١٢ عصام الدين

قوله انما هي لخصوص موادها وذلك في اعجبني القوم كلهم باطل لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر الشمول

تخصيص او توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او المجرد الذم نحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم او المجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الواحدة يفهم من التاء في
نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير
من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق
ولم يكن هذا مرضيا للمص رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون
النعت مشتقا او غيره في صحته وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع
غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما
اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على
ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذا مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال
او خصوصا اي لبعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول
معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك وح
لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اى رجل كامل في الرجولية
فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان
يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع
نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على

اعلم ان الصفة على اربعة اوجه لان
الموصوف اما ان يكون بعضه
غيره وتميزه عن سائر الاجناس
فالتقسيم في الصفة الكاشفة
واما ان يعلم ولكن لقصر
لبعض الوجوه فيوفي
بما يرفعه في المخصصة
واما ان تلتبس
ولكن لكن توهم الا
لتباس فهي بما
تقرر فهي المؤكد
والاوفيا ومح
وغيرها ١٢
شرح
مصباح
١٢

[illegible]

اعلم ان الفرق بين التخصيص والتوضيح بمجرد
اصطلاح النحوي فان الاول تقليل الاشتراك
في النكرات والثاني رفع الاحتمال
في المعارف وكونه فالباقي للتخصيص
والتوضيح لم يستفد من لفظه
ما افاد بهما كما ان التعليل
يستفاد من حرف
التعليل ١٢ عصام
الدين رح
الله عليه
١٢

[illegible]

على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة
فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الأخر التي لا تدل على هذا المعنى
لا يصح ان يقع صفة مثل جاءني الرجل هذا وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم
الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه
فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فيقع صفة له وفي المواضع
الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة
بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد
كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا يقع صفة
الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق
لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه
قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط فيكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع
صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم وتوصف بحال الموصوف اي بحال قائم به
نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف
يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ
كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال

الموصوف تبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة

في الاعراب رفعاً ونصباً وجراً والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع

والتذكير والتانيث الا اذا كانت صفته يستوي فيها المذكر والمونث

كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح

وامراة جريح او كانت صفته مونثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت

بحال متعلق الموصوف تبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف

والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة و

هو الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل يشبه به يعني

يسند الى فاعله فان كان مفرداً او مثنى او مجموعاً افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكراً

او مونثاً حقيقياً بلا فصل طابقه وجوباً كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث

وان كان فاعله مونثاً غير حقيقي او حقيقياً مفصولاً يذكر او يونث جوازاً

تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد

غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها مثل

يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمورة داره مثل

تعمر داره وبرجل قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار

قوله الا اذا كان اي فانه يستوي فيه جميع هذا الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامراة عدل او افعل التفضيل بمن فانه مفرد مذكر لا غير او افعل التفصيل للزيادة على من اضيف اليه او فعول بمعنى فاعل او فعيل بمعنى مفعول وما في الشرح في هذا المقام سهو بين وقع من الاقلام ١٢ عصام رح

قاعد

معمورة

في الدار جارية فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف
بحال الموصوف يشابه في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع
الى موصوفه مثل زيد القائم والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية
والواو في جمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث والتاء في الواحد المؤنث
ولذلك قلت مررت برجل ضارب برجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة
ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب يضربان
يضربون وتضرب تضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود
الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان
الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان للاخرى مشابهة بالفعل في الخمس البواقي
عن هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما
حكم عليه بالتبعية في الخمس الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل
بين ضابطة عدم تبعيته بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله
عند عدم التبعية ومن ثم اي من اجل كون الوصف الثاني في الخمس البواقي كالفعل
حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان
الفاعل مونث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه

لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى الظاهر

ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان القعود ايضا جمعاً

لان جمع الكثير في حكم المفرد فكانه لم يجمع ١٢ هندي ١٢

كقاعدون لانك اذا كثرت الاسم المشابهة للفعل خرج لفظاً عن موازنة

... مناسبة لان الفعل ومناسبة بالتكثير فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه

... ان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او

... ويجعل الفعل خبراً مقدماً على المبتدا والمضمر لا يوصف

... اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لها الى التوضيح

... على الوصف الموضح الوصف المادح والذام و

... ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو

... معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه

لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال

فيه تامل لانه اذا رجع الضمير الى صفة العام فلا فرق بينه وبين لفظ العام في الدلالة على قيام

لم يذكر المص انه لا يوصف بالمضمر لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف اخص او

مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصاً بالتعريف والمعلومية من

الصفة ~~اشد اختصاصاً بالتعريف والمعلومية من الصفة في التعريف~~ يعني

اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف

في التعريف او مساوياً لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون
منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام
ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات بينهما مساوات ومن ثم
اي من اجل ان الموصوف اخص او مساوٍ لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي في
اللام الا او الموصول فانه ايضاً مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساوات
في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة
نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف بها والتعريف
المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف
ساير المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتاً لغير اخص فهو محمول
على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا
اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس
تقتضي جواز وصفه بذي اللام او الموصول او المضاف الى احدهما للابهام
الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا ازيد رفعه
لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه

دون ذلك صرح به السيد في الحواشي ١٢ فتح الله

لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فيتعين دون اللام لتعينه
في نفسه وجعل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بزيد الذي
كرمهم اي الكريم ومن ثم اي من اجل ان التزم وصف باب هذا بذي اللام
لدفع ادنى الابهام المقتضي بيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض
لانه لا يتبين به الجنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن
مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل عالم العطف
تابع المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء آخر او نسبة
شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من
المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا
مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة
المجيء اليه بالنسبة المجيء الواقع في الكلام وكان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك
نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احترازا
عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصودة متبوعاتها وقوله مع
متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه
المعطوف ببل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معهما احد

احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع
مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطية ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة
ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف
عليه بتلك الحروف التسعة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى وتمام الحد بما ذكره
جمعا ومنعا ازدفه لزيادة التوضيح بقوله **وتتوسط بينه** اي بين ذلك التابع
وبين متبوعه احد الحروف العشرة **سيأتي** تفصيلها في قسم الحروف انشاء الله تعالى
مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر
والدبير فالصفة الداخلة عليها حروف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان
احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفة
على الصفة المتقدمة تابعة لها وتصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى
انها تابع لانها صفة لزيد تتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان يتوسط
حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف الثاني على الاول فلو لم
يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في
حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد

اللصوق

جوّز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع
عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله
تع ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية
فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال
في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاء زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه و
بين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما باق على ما كان
عليه الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من
التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف
وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسط بينهما عاطفة لدلالتها فيهما
على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة
في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه
واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان
او مستترا لا المنفصل اكّد بمنفصل اذا لم عطف عليه وذلك لان المتصل
المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله و
من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان

كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكّد اوّلاً بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك
المتصل وان كان كالجزء لكنه منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به
فتاكيده به فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه ~~فلو كان معطوفاً عليه~~ فكأنه يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضاً
تاكيداً وهو باطل فان كان الضمير منفصلاً نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء
لفظاً وكذا ان كان متصلاً منصوباً نحو ضربتك وزيداً لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة
فيهما الى التاكيد نحو ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الّا ان يقع فصلٌ
بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال
الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف
نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا
ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل
مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان
هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد
ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور
المتصل أعيد الخافض حرفاً كان او اسماً لان اتصال الضمير المجرور بجاره

لانهما ليسا مثل المرفوع في شدة الاتصال لانهما فضلتان فكانه منفصل ١٢

بمنفصل

عطف على الضمير المستتر في ضرب لا على البارز وهو هو ١٢

أشدّ من اتصال الفاعل المتصل بفعله لأنّ الفاعل إن لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله والمجرور
لا ينفصل من جارّه فكره العطف عليه إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس
للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكّد به أوّلاً ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع
المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلّة ولا يكتفى بالفصل لأنّ الفصل لا تأثير له إلا في جواز
ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصوّر له أثر فكيف
يكتفى به فلم يبق إلا إعادة العامل الأوّل نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد
والمعطوف هو المجرور فقط والعامل مكرّر وجرّه بالأوّل والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم
بيني وبينك إذ بين لا يضاف إلا إلى المتعدد وقيل جرّه بالثاني كما في الحروف الزائدة
في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه أعني لزوم إعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب
البصريين ويجوز عندهم تركها اضطراراً وأجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال
السعة مستدلّين بالأشعار فإن قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو القوم
جاءوني كلّهم والإبدال منه نحو أعجبني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز
أيضاً تأكيد الضمير المجرور نحو مررت بك نفسك والإبدال منه نحو عجبت بك جمالك
من غير إعادة الجار ولم يجز العطف في الأوّل إلا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني
إلا مع إعادة الجار قلنا التأكيد عين المؤكّد والبدل في الأغلب إمّا كل المتبوع أو بعضه أو

البدل

او بعضه او متعلقه والغلط قليل باذكرهما ليسا باجنبين لمتبوعيهما ولا منفصلين عنه لعدم
تخلل فاصل بينهما وبين متبوعيهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة
زايدة بخلاف العطف لتغاير المعطوف عليه وتخلل بينهما العاطف فلا بد
فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار
في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده
بالمنفصل ويقوي مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضية وانما قلنا من الاحوال
العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب
والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس
في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منفيا في المعطوف
احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل
وليس هو في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو
اجتماع اللام وحرف النداء هو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها
فتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة
الضمير كرب رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في

قوله واما نحو رب شاة وسخلتها
ان كان الضمير عبارة عن هذه
الشاة المذكورة وقوله او
محمول على نكارة الضمير
يعني ان الضمير راجع
الى شاة ولا يعنى
الشاة المذكورة
بعينها فهو بمنزلة
سخلة شاة

حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره الا ان المعطوف مثل

المعطوف عليه بلا واو وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو ولان ضم زيد بالنظر الى

حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة

وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد

معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف

عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو

الا الرفع في ذاهب او نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن

زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى الاسم فتعين الرفع

على ان يكون خبرا مقدما لمبتداء وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة

ولا مانع فيه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم

الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب

المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب

زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لما نسبته

الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة

او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى

فيكتفي بالربط في الاول والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم
منها بسببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببية الذباب ويمكن
ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف
اي اوقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اثنان على معمولين لها
لعاطف واحد وقال بعض شارح اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا
محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان تجعلا معمولين لها
واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين واما قال على معمولي عاملين
لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمروا وبكر خالدا
ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين
بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع توهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد
عمروا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ
العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء
تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر شعر اكل امرء تحسبين امرأ
ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه
عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين

يحذف المضاف وانما حذفه استهجانا لتقديم ذكر المعمول على ذكر العامل ولان الامتناع مبني على تقدير العامل دون المعمول اذ لم يكن العامل متعددا اجاز العطف على المعمولين فذكر العاملين وحذف المعمولين اشارة الى ان مدار الامتناع على تعدد العامل دون المعمول ١٢

البيت لابي دواد وقوله توقد اصله تتوقد فقوله اكل امرء الهمزة فيه للاستفهام وكل مفعول تحسبين والياء فاعل وامرء مفعول الثاني ونار معطوف على امرء ونار معطوف على امرء الثاني ١٢ جلبي

مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز عنده العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة
ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعممها وغيرها
وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جائز في جميع المواد عند الجمهور
في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في
صورة تقدم المجرور باخبر المرفوع او المنصوب المجنبه في كلامهم واقتصر الجواز
على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه
فانه لا يجوز عنده العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف
المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله يريدون عرض الحيوة
الدنيا والله يريد الآخرة كما جاء في بعض القرأت اى عرض الآخرة التاكيد تابع
يقرر امر المتبوع اى حالته وشانه عند السامع يعني يجعل حالته ثابتا مقررا عنده
في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب
او منسوبا اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع
او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد
او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك
زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتيل الضرب الشديد فيجب تكرير

بجر الآخرة

تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشي والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في الشمول المتبوع لافراده فعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله للافراده فانه كثيرا ما نسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريدوا النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كلمة كل واجمع واخواته وكلاهما ثلثهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص رحمه الله الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظ خروجهما به واما الصفة فلان وضعها الدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو توضيح متبوعها فهو تقرير امر متبوعه وتحقيقه لكن لا في النسبة او الشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي هو تكرير

نصبه على الظرفية لا بدعن صفة الاحيان وما للتاكيد مع النكرة والعامل الفعل الذي بعده ١٢٥ شرح ١٢

الا ترى انك اذا قلت جاءني رجل فلا شك في نسبة المجي الى رجل بل شك من انه اي رجل من الرجال فلا قلت هو عبد الله علم اي الرجل هو ١٢ اوا فيه ١٢ بلفظ

اللفظ الاول اي تكرير اللفظ الاول واعادته حقيقةً نحو زيد زيد او حكماً
نحو ضربتَ انتَ وضربتُ انا فانّ ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفاً
للاول لفظاً اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانّه لا يجوز تكريره متصلاً ويجري
اي التكرير مطلقاً لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماً
او افعالاً او حروفاً او جملاً او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع
الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من
هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي
مختص بالفاظ محصورة اي معدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما
وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل
لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول
كتيع اي تام والبصع بالصاد المهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من تبضع
اي روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط
مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعنى التاكيد بالتامل الصادق فالاولان
اي النفس والعين يعمّان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث باختلاف صيغتهما افراداً وتثنيةً وجمعاً واختلاف ضميرهما

العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة
انفسهما بايراد صيغة الجمع في التثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما
وانفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر
والثاني لما تسمى النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين تسمى الثالث ثانيا للفظية
نحو كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والثاني بعد الثلثة المذكورة بغير المثنى مفردا
كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله
وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن
وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة
او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل
الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع وكتعاء و
اكتعون وكتع وابتع وبتعاء وابتعون وبتع وابصع وبصعاء وابصعون وبصع
ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع
لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم تختلط افراده مجتمعة لم
تصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث يصح
افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع

تقول

٣ الجمع الذي في حكم الواحدة وغير الجمع المذكر السالم ١٢ عصام ١٢

٢ ذو امور متعددة فيتناول الافراد والاجزاء اذ الكلية والجزئية لا يتحققان الا فيه ١٢ هندی ١٢ ١٢

بلغ

فايدة **مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله** فان العبد قد يتجزى في الاشتراء
فيصح تأكيده بكل ليفيد الشمول **بخلاف جاءني زيد كله** لعدم صحة افتراق اجزائه لا
ولا حكما في حكم المجيء **واذا اكد الضمير المرفوع المتصل** بارزا كان او مستكنا **بالنفس**
والعين اي اذا اريد تأكيده بهما **اكد** ذلك الضمير اولا **بمنفصل** ثم بالنفس والعين
مثل ضربت انت نفسك فنفسك تأكيد للتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل هو انت
اذ لولا ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل اذا وقع تأكيد المستكن نحو زيد اكرمني هو
نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو وقيل زيد اكرمني نفسه لالتبس النفس
الذي هو التأكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الابواب
عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين اي
بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس بالفاعل
ولجواز تأكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده بمنفصل نحو انت نفسك
قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين
بلا تأكيد نحو القوم جاءني كلهم اجمعون لعدم الالتباس التأكيد بالفاعل لان
كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا
واكتع واخواته يعني ابتع وابصع **اكتاع** بفتح الهمزة على ما هو المشهور اجمع

ع المقصود

اجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعية لا بالاصالة لكونها اول منها على ما هو المقصود
وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع لو جمعت معه وذكرها
اي ذكر اكتع مع اخواته دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها
على معنى الجمعية واللزوم ذكرها من شانه التبعية دون الاصل البدل تابع مقصود
بما نسب الى المتبوع اي تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون
المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون
النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره
مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله المقصود بما نسب الى
المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه
بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود
بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود
ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى
فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان
زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودا بالنسبة الى
زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب

ضمير دونه راجع الى المتبوع وضمير المقصود المستتر فيه راجع الى التابع اي مقصود فيما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع فانه لا يكون مقصودا بل التابع مقصود ... الحاصل انه ليس المقصود الى المتبوع ... عصام

حقيقة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة لكن في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط ١٢ عصام

الى المتبوع منهما القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة
ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع
فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان
تقصد بنسبة شيء الى شيء نفيا النسبة الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة
للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه و
بدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة
وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما
اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر
الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين
من قبيل اضافة المسبب الى السبب الادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله
مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني
زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح
الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف
البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما
ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان

اقول الفرق بين البدل وعطف البيان شيئان احدهما ان يكون البدل في حكم تكرير العامل وثانيهما ان يكون المقصود من عطف البيان هو الاول ... لا سيما الاول بخلاف البدل فان المقصود هو الثاني والاول توطئة له ١٢ مير سيد شريف

والبيان ورجع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب اما لا نسلم ان المقصود

بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال

بعض المحققين في جواب الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا

انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني زيد اخوك ان قصدت

فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان

قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد

فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه

بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل

منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول

اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس

اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث تعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار

ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب

زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب

الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط

اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه

بلفظ

ما اذا كان المبدل منه جزءاً من البدل ويكون ابداله منه بناءً على هذه الملابسة نحو
نزلت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءاً من فلكه بل هو مركوز فيه مثلا
في المثال ويمكن ان يورد بمثاله مثل رايت وجه الاسد برجه فانه لا مجال لهذه
المناقشة فيه فان البروج عبارة عن مجموع الدرجات وايضا لم يجعل هذا البدل قسما
خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل بعدم وقوعه في كلام
العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي
يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان
لان حذف حرف الجر مع ان القياس ١٢
غلطت غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل
والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيداً اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك
ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة
مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة من المعرفة واجب لئلا
يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة لتكون كالجابر
لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو
جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته
زيداً او اخوك ضربت زيداً اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من

مثال المنفصل ١٢

ولا نظرت الى القمر فلكه قيل فيه ان المبدل منه لا يوجب نسبته الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخر قلت ان لم يكن في الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك لم يكن الاسناد الى القمر صحيحا للاسناد الى فلكه وكذا اذا سئل عن المتكلم هذا التركيب بل رايت الاسد فقال نعم رايت الاسد في برجه لكان المخاطب منتظرا الذكر وان البدل ١٢ حاشيه

المراد بالغلط في قوله بدل الغلط هو المبدل منه لان البدل ليس نعلا بل الغلط هو المبدل منه فيكون المعنى بدل الشيء من الغلط ١٢ وافيه

اتوا صيغة جمع مذكر غائب معلوم فعل ماضي ١٢

الا من الغائب مثل ضربته زيدًا لان الضمير المتكلم والمخاطب اقوى واخص ولا الّذين الظ

فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل لزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع

كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها

مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك و

اشتريتني نصفي واعجبني علمك واعجبتك علمي ضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف

البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به

عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف

البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما

على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص

عمر فان ابا حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر رضي الله

عنه عطف بيان وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على

ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم

استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر

ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي

فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده

فقال ضحّ عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعيره وزوّده وكساه
وفصله اي فرقه من البدل لفظاً اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل
انا ابن التارك البكريّ بشر فانّ قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكريّ جاز وان
جعل بدلاً من البكريّ لم يجز لانّ البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك
بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعاً وعليه
الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصيّر والّا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير
ان كان فاعلاً لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعاً جمع واقع
حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله منتظرة لازهاق روحه لانّ الانسان ما دام به رمق فانّ
الطير لا تقرب به واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبيّن فيما سبق والمراد بمثل انا ابن
التارك البكريّ بشر كلّ ما كان عطف بيان للمعرّف باللام الذي اضيف اليه الصفة
المعرّفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعمّ من هذا الباب
اي كلّ ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلاً فيما ول صورة النداء
والمضاف فانك تقول يا غلام زيدٌ وزيداً بالتنوين مرفوعاً حملاً على اللفظ ومنصوباً
حملاً على المحلّ او جعلته عطف بيان ويا غلام زيدُ بالضمّ اذا جعلته بدلاً والمعنى
الاوّل اظهر والثاني افيد **المبني** اي الاسم المبني وهذا الحدّ لا يصحّ الا لمن يعرف

قوله انا ابن التارك البكري بشر البيت اي انا ابن الذي ترك البكري بشر بحيث ينتظر الطيور ان تقع عليه اذا مات بعد جرحه جراحة قريبة الى الموت اعلم ان التارك ان عديناه الى مفعولين فقوله عليه الطير ثانيهما والّا فهو حال وعلى الاول يجوز ارتفاع الطير بالظرف وقوله ترقبه حال من الطير لكونه فاعله لعليه ووقوعاً جمع واقع حال اما من المستكن في ترقبه واما من الطير وقيل عليه ظرف لغو متعلق بوقوعاً والطير ترقبه جملة اسمية حال من البكري بالضمير وحده ووقوعاً مفعول ترقبه ۱۲ چلبی

قوله اي الاسم المبني اي هذا الحدّ للاسم المبني كما هو الظاهر لعدم ... فهذا انما يتم لو كان معرفة المبني موقوفاً على معرفة المبني الاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته بما بعده من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافي ۱۲ عصام الدين ۱۲

يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا
للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني **فانه ناسب** اي الاسم الذي ناسب **مبني الاصل**
وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المعتبرة في تعريف
المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمين الاسم
معنى مبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات
فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه
كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع
ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحروف
في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قراه بالفتح **او وقع**
(لان اليوم اضيف الى اذ وهو مبني الاصل)
غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية
المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب
ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة
لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا
او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو واما اختلف ترتيب ذكر
المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا للتقديم

قوله او اضافته اليه الضمير في اليه راجع الى شبهه ومشابهه بمبني الاصل في الاية اما او على ما اختاره الرضي واما الجملة المضاف اليها على ما اختاره المص وان كانت اضافة اليوم لا مبني الاصل على قول المص جعل الجملة من حيث هي مبني الاصل كيف خلافه

مانع مفهومه ووجودي لشرفه **والقابه** اي القاب المبني من حيث حركات اواخره

وسكونها عند البصريين **ضم وفتح وكسر** للحركات الثلث **ووقف** للسكون واما

الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات

والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها

لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال

بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا

مفتوحة والجيم مضمومة **وحكمه** اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه **ان لا يختلف**

آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل **لاختلاف العوامل** اذ قد يختلف آخره

لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة ومن زيد **وهي** اي المبني والتانيث

باعتبار الخبر **المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات**

والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الاشارة

لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات

وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليس بمبني بل بعضها

فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء

لان الاصل في الاسماء الاعراب اذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك

وانما قال في البناء والقابه وفي الاعراب انواعه لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة لان لكل واحد منها معنى على حدة بخلاف القاب البناء فانه ليس المراد منها الا الالفاظ ١٢

الكوفيون

لان هذه الالقاب

اعلم ان الضم والفتح والكسر في الحقيقة القاب الحركات

ذلك من علتين آخرين احدهما علة البناء على الحركة فان الاصل في البناء السكون
والاخرى الحركة المعينة يعني انهما اختيرت دون الباقيتين المضمر ما وضع لمتكلم من
حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب
وقيل المراد بالمتكلم ما يتكلم به او لمن يطلب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت
لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان هذه الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة
وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او
معنى او حكما اراد بالتقديم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا او متقدما تحقيقا
مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقديم المعنوي ان يكون
المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم
من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم
من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى
ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثم
مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقديم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة
لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة للتعظيم وتوضيحا

ان صيغه امر مجهول است از جاء معروف بر وزن قيل ١٢

في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا اقصار فانه في حكم العائد
الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد و
ربه رجلا **و هو** اي الضمير بالنظر الى ما قبله قسمان **متصل و منفصل فالمنفصل** المستقل
غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله
نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضرب الا اياك **والمتصل غير
المستقل بنفسه** المحتاج الى عامله الذي قبله المتصل به ويكون كالجزء منه **وهو** اي المضمر
باعتبار الاعراب المحلي اقسام **مرفوع و منصوب و مجرور** لقيامه مقام الظاهر و
انقسام الظاهر اليها **فالاولان** اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان
متصل لانه الاصل **ومنفصل** لمانع من الاتصال **والثالث** الضمير المجرور **متصل
فقط** لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال
ان شاء الله تعالى **فذلك** اي الضمير **خمسة انواع** المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب
والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل فقط النوع **الاول** يعني المرفوع المتصل
ضمير **ضربت** على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي **ضربت** على صيغة المتكلم
الواحد المجهول الماضي المنتهين اولهما **الى ضربن** صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي
وثانيهما **الى ضربن** صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما ابتداء بالمتكلم لان المتكلم

ضمير

المتكلم اعرف المعارف وآخرها ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التعريف هكذا ضربتُ
ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا
ضربن على هذا القياس المجهول والنوع الثاني المرفوع المنفصل انا الى هن انا
نحن انتَ انتما انتم انتِ انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت
الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاخر لواحق دالة على احوالها من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل
هو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربكَ
ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن و
القسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني الى انهن انني اننا انكَ انكما انكم انكِ
انكما انكن انه انهما انهم انها انهما انهن والنوع الرابع اي المنصوب
المنفصل اياي الى اياهن اياي ايانا اياكَ اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكن اياه
اياهما اياهم اياها اياهما الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار
ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم
ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا

ضربه

اياه

لك الى الثمن وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب

ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت ضربنا فضميرهما

مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر و

المثنى المؤنث والجمع المذكر والجمع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة

غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر وبين المثنى المؤنث واعطوا للغائب

حكم المخاطب في ذلك الا ان الضمير في ضربا او ضربتا هو الالف المشترك بينهما و

حرف التانيث ولبيت الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني ان للمتكلم

لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثني عشرة كلمة لثمانية عشر

معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها

ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا تلك الامور بعلل ومناسبات لا لطول الكلام

بذكرها **فالمرفوع المتصل خاصة** يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان **يستتر**

لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كالجزء من الفعل مجرور وفي باب الضمائر التي وضعها

للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشتهر

شيء ويكون فيما بقي دليل على ما القي كما يجيء في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس

في جميع الصيغ بل **في الفعل الماضي للغائب** الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا

بعلل

على ما مضى

مسنداً الى الظاهر نحو زيد ضربت و للواحدة المؤنثة الغائبة اذا لم يكن مسنداً
الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التأنيث لا الضمير المرفوع واللام تجتمع
مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند وفي المضارع للمتكلم مطلقاً سواء كان
واحداً او فوق احد مذكراً او مؤنثاً نحو اضرب ونضرب و للواحد المخاطب
المذكر نحو تضرب واضرب و للواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين
الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقاً سواء كانت اسم
فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفرداً او مثنى
او مجموعاً مذكراً او مؤنثاً او لم يكن مسنداً الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك
زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون
بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها
الا ان تغير عاملها او العامل منهما ليس علامة في الضمائر وانما هو عامل في اسم الفاعل
والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت الضمائر لا تتغير
الا ترى ان الياء في تضربين والنون في يضربن والواو في يضربون
الظاهر فالتثنية والجمع ١٢
والالف في يضربان لا تتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة حرفاً

والهندان ضاربتان

اللام للوقت او للاجل ١٢

التثنية والجمع وليتناسب الضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او
منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير
للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر
المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان
يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل
الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف
عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل اي عامله معنويا
لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع
اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب كانني
وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي ذلك الضمير صفة جرت على غير
من هي له اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة
لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل
زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو وقيل المتبادر انه
عمرو ولانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل
الضمير على خلاف الظاهر فيعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لما احتيج

والمجرور

لا حاجة اليه اذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس
فيه للاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون شاملا اختصارا
على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا
مثال للفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي
اتق نفسك والشر ويا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما مثال لكون
العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال للضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير
من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي
صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا
والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم للفاعل بدليل
نحو نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا
يكون نحن فاعلا كما قال واختار في التمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة
اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترز اذا
عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير
الثاني صلا فيجب الاتصال فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما
مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الآخر احترازا عما اذا تساويا وبان

حيث جمع الضاربوهم ولو كان نحن
فاعلا لضعف جمعه لانه كالفعل
والفعل اذا التقدم على الاسم
لا يثنى ولا يجمع ومن ثم ضعف
رجل قاعدون غلمانه على
ما عرفت من قبل
١٢ غاية التحقيق
وهي غاية
التحقيق
١٢١٢

فنحن الاول مبتدأ والزيدون والزيدان
مبتدأ ثان وضاربوهم خبر مبتدأ
الثاني وكلمة نحن الثالث تاكيد
لنحن الثاني المستتر الذي في ضمن
ضاربوهم فهذا المبتدأ
والخبر خبر المبتدأ
الاول ١٢

نحو اعطانيه اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقديم احد المتساوين من
غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احترازاً عما اذا كان
الاعرف موخراً نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم في تاخير الاعرف ولا التفات
طعن في اول الوهلة بارادته على خلاف الاصل وحكي عن سيبويه تجويز الاتصال
ايضاً نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته
متصلاً نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته
منفصلاً نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو منفصل وان كان
متصلاً او نحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعاً بجر الاول بالاضافة
والنصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد
بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف ويكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير
الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح
في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني
فلئلا يلزم تقديم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه
مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما كان

اعطيتهوك

من غير مرجح

الانقص

ولكنه

لا يكون احدهما أعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب
كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما
وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتداء ويجب ان يكون خبر المبتدا اي ضميرا
منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته
لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان
لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان
رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال
الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخرها
يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما
لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول
لولا انا لولا نحن الى آخره لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك
الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول
عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما وذهب
الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر
قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت وانت في هذا المقام مع انه

لولا هي

بعد

ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف
جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش يتصرف في ما بعد لولا وسيبويه
في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى ان الكاف ضمير منصوب وقع موقع المرفوع
وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهنا ايضا الاخفش تصرف
في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة
في الماضي اذ الحقه تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت
الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع
لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي اعراب
نحو يضربني اذ الحقه تلك الياء تبقى آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف
كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل
الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع و
مع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن ولعل وليت مخير بين الاتيان
بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن
وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام مع النون
في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت واختيار لحوق نون الوقاية في ليت من بين

فيما اذا دخل على الضمير المجرور المتصل بناء على انها
عمل الجر في المضمر دون المظهر كما ان دولا لا تعمل
الجر في غير عدوة ولعمل النصب في عدوة لكن
يشكل عليه بان الجار اذا لم يكن زائدا فلا بد
من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهر ولا يصح
تقديره واجيب بان حرف الجر اذا كان
زائدا لم يحتج الى متعلق فلا ١٢ عوني

قوله نون الوقاية مبتدأ مع الياء خبره
لازمة حال من ضمير الظرف وقوله
وانت مع النون اه وقوله واختيار
في ليت اه وقوله وعليها حمل معطوفات
على الحال وقوله واختيار مستثنى
من التخيير وكذا عكسها لعل او ثنية
ان المراد باخوات ان ما عدا
ليت ولعل ١٢ عصام الدين رحمه الله

اي لا حقيقة لان في
الحقيقة آخر المضارع
النون في يضرب ١٢

قوله لانها في الوسط حكما لشدة
امتزاج ياء الضمير فيه لانه
فاعل بخلاف ياء المتكلم
لانه مفعول وتكون
علامة الاعراب
بعد الياء ١٢

وهو اجتماع النونات كما في الاخوات التي فيها النون والتضعيف كما في لعلّ والموجب لعدم النون هو الحمل على اخواتها و

من بين اخواتِ انّ لعدمِ مانعٍ في ذواتها والحملُ على اخواتها خلافُ الاصلِ و
في مِن وعن وقد وقطْ وهما بمعنى حسبُ للمحافظة على السكونِ اللازم الذي هو
الاصلُ في البناءِ مع قلّة الحروفِ وعكسها اي عكسُ ليتَ لعلّ في الاختيار
فالمختار فيهما تركُ النونِ لثقل التضعيفِ وكثرة الحروفِ ويتوسّط بين المبتداء
والخبر قبلَ العواملِ نحو زيدٌ هو القائمُ وبعدها اي بعد العواملِ نحو كنتَ انتَ الرقيبَ
صيغةُ مرفوعٍ ولم يقل ضميرٌ مرفوعٌ لمكانِ الاختلافِ في كونه ضميرًا منفصلٌ مطابقٌ
للمبتداءِ افرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتانيثًا وتكلّمًا وخطابًا وغيبةً يسمّى هذا المرفوعُ
فصلًا وذلك الشرطُ لنفصلَ ذلك المرفوعُ المتوسّطُ بين كونه اي كونِ الخبر
نعتًا وخبرًا فيما يصلح لهما ثمّ اتّسعَ فادخل فيما لا لَبسَ فيه وذلك عند اختلافِ
(اي ذلك المرفوع المنفصل ۱۲) (اي عدم الالتباس ۱۲)
الاعرابِ وكونِ المبتداءِ ضميرًا او غيرِ ذلك بالحَمل على صورة اللبسِ وشرطُه اي
شرطُ الفصلِ بذلكَ المرفوعِ ان يكونَ الخبرُ معرفةً لانّ الفصلَ انما يحتاج اليه فيها
او افعلَ من كذا لمحاقته بالمعرفة لامتناعِ اللامِ فيه مثلُ كان زيدٌ هو افضلُ من عمروٍ
واقتصر على مثال افعلَ من بعد دخولِ العواملِ دونَ الخبرِ قبل العواملِ لاستغنائهما
عن المثالِ لكثرتها ولا موضعَ له اي للفصلِ من الاعرابِ عند الخليلِ لانه عنده
حرفٌ على صيغةِ الضمير وعند بعضهم اسمٌ مبنيّ لا يقتضي فيه الاعرابُ ولا عاملَ لكن

دون المعرفة و
اي او يكون الخبر مشابهًا بالمعرفة من حيث انه مضاف او مشبهًا في امتناع دخول اللام التعريف عليه نحو كان زيد هو افضل من عمرو ۱۲

الخليل استبعد الفاء الاسم فذهب اي حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ

اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر و

ما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني

مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت

انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره

بدون الواو وحينئذ الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد

يتقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام

ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة

او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذه الجنس من الكلام ضمير غائب

يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليها و

ضمير القصة اذا كان مؤنثا وتحسين تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا

ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده

اي هذه الحصة الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة

معترضة لبيان الواقع ليس داخلا في بيان القاعدة لانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم

فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا وايضا يلزم منه تدارك قوله يفسر بالجملة

من

الحصة هي المعنى المتحقق في ضمن فرد ومن افراده التخصيص كالحصة المتحققة في ضمن زيد قائم مثلا وهذا المعنى جزئي ١٢ ف د

بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا انسان

هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ او راجعاً الى الشأن و زيد قائم خبراً عنه فانه يصدق

عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسراً بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان

لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان

او القصة منفصلاً او متصلاً واذا كان متصلاً يكون مستتراً او بارزاً على

حسب العوامل فان كان عامله معنوياً بان يكون مبتدأ كان منفصلاً وان كان لفظياً

يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستتراً والا بارزاً مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل و

كان زيد قائماً مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز

وحذفه عن اللفظ باضماره لا لفنيا حال كونه منصوباً ضعيف اي جائز مع ضعف

بخلاف ما اذا كان مرفوعاً فانه لا يجوز حذفه لكونه عمدة واما جوازه فلكونه على صورة

الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراداً وبلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل

مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً وظباء الا مع ان المفتوحة

اذا خففت فانه اي حذفه بنية الاضمار هنا مع كونه منصوباً لازم كقوله تعالى

واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان المثقلتين

بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجد وان هي المكسورة المخففة عاملة

في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة

في الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي احدر بالعمل

فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة

عليها عملا مع انه احدر به ولم يجوزوا اظهاره ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف

المطلوب منها كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان

مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة

في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه

اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها

حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير غائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها

اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز

وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال

كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا

وللمثنى ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي ذو ذان وذين حال كونهما

للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب

الثلاث الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مفيدا لكل واحد منها

المخففة

منها لجال خبرها وهي في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه

قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي

الاصل في اللغات المؤنث الواحدة لانه ثم يشتق منها الاخيرتان وذي فقيل هي

الاصل لكونها بازاء ذا المذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتهما

يستلزم تقدمهما على سائر متفرعاتهما وتي بقلب الالف ياء وتِه وذِه بقلب الالف والياء هاء

بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بها وتثنيته اي المثنى المؤنث تان

في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا ما ذكره لدورها على الالسنة وتوهم

بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انهما معربة

والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان

موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية المنصوب والمجرور ووقوعهما على صورة

المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما وجمعهما اي جمع المذكر

والمؤنث اولاء مدا او قصرا اي ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا تكتب

بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق

والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها

وانما هو حرف جيء للمشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على التثبت الا شاذ به كقولك

احد ها هذا وثانيها ان الفاء ضمير الشان مبتدأ وهذان ساحران جملة خبره وثانيها ضمير الشان محذوف والجملة خبر ضمير الشان مقدر كذا نقل عنه وانما دخل اللام في خبر المبتدأ وذا الكلام قليلا لانه يجوز

تعويض وصل الياء الحاصل من الاشباع او من ابدال الالف بالياء والياء هاء ۱۲ عصام الدين

الجمع بين التاء والياء ولا تقول ان الياء بعينها علامة التانيث بل نقول الخصيص ابدالها بالمؤنث دون المذكر لانه لما يكونان في بعض المواضع علامة التانيث كما في احسنت وبنت وكلتا فان تاء بنت وكلتا علامة التانيث

للتنبيه على

مولانا عصام الدين عليه الرحمة الى يوم الدين ۱۲

هاز يد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف
الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر
موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب
خمسة والقياس يقتضي ان ستة واشترك خطاب الاثنين ورجعت الى خمسة مضروبة
في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث والمثنى وجمعهما
وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة
لان افراد المفرد المؤنث ترتقي الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب
خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك
اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين على هذا القياس وذانك
وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا
ای شان حالت جر ونصب ۱۲
اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذا البواقي يعني تاك الى تاكن
وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولاك بالمد واولئك
بالقصر الى اولالكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وغيرهم

از سبب عدم استعمال ذيك افراد مؤنث شش شود نه هفت منه

وذكر في الصحاح لا يقال ذيك فانه خطأ ويقال ذا للقريب وذلك
للبعيد وذاك للمتوسط وأخر المتوسط لا تحقق البعد بتحقق الطرفين ولما رأى المصنف
كثرة استعمال كل من هذه الكلمات مقام الآخرين منها لم يتخذ هذا
الفرق مذهبا له واحاله الى غيره فقال ويقال تلك وتانك وذانك حال كون تائين
الاخيرين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع تستعمل كلمة ذلك في افادة
البعد ولا يبعد ان تجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تانك
وذانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط لعدم حذف
حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح
الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة
لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما عداها من اسماء الاشارة فقد
يستعمل في المكان وغيره الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا
يتم جزءا اي اسم لا يتم تركيبه يعني لا يكون جزءا تاما الكلام جزءا مميزا او لا يصير
جزءا تاما الكلام بتمامه من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه
جزءا او فيما يجعل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل
والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما نفى كونه لا جزءا مطلقا لانه اذا كان

لان المتوسط

خاتمة

الشذوذ

اي الموصول

من حيث

مجموع الموصول والصلة جزء من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما

اولياً الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي

عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة

الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي

لا الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس

لها صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على

معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم ~~لا يتوقف عرفه على معرفة~~

~~الموصول بان يقال~~ لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز

ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه

ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل

اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيه اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية وغير

خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم بحسب المفهوم من ان يكون

ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب

ان يكون ضمير الموصول عينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة

جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير له

ان يقول

أي للموصول لا لغيره وصلته الالف واللام اسم فاعل ومفعول لان اللام
الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة بمعنى مفرد اعمالا بالحقيقة
والشبه جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث
واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع
والياء في حال النصب والجر والالى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه
في جمع المذكر اشهر والذين كاللتين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء
واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاتي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء
للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انهما في جمع المؤنث اشهر
واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء
الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي
فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء في ما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن
ايضا بمعناه فيما يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار واية
بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة
الي بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي قال الشاعر

الفاعل والمفعول

صورة

فيمن

الخبر مبين كلدان ١٢ الظني برآوردن سنك ازجاه ١٢ تاج

دبيري ذو حفرت وذو طويت بئا اي البئر التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما

الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف

واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع والعائد المفعول اي

العائد الذي للاسم الموصول الى اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه

فضلة بلا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر

اي لمن يشاء ❊ واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم

مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين نفس المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من مسائل

اي وهو الالف واللام ١٢

وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي

بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها

حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم انما يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المص

الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر

عن خبر جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان

الباء ليست صلة الاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي او

اي الذي قصد الاخبار عنه ١٢ هندي ١٢

كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه

اي الالف واللام ١٢

اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في جملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له هي

جوزوا الكوفيون في ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما او من الاستفهامية كانت اولا ولم يجوزوا البصريون الا في ذا فالشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زايدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي من الذي فان ذا زايدة او بعده موصول ١٢ عصام الدين رحمته الله

مثلا لا بد من تذكيران الحال والتميز يجب ان يكونا نكرتين حتى يعلم انهما لا يخبر ان منهما وان المجرور بحتي وكاف التشبيه لا يقعان مضمرين حتى يعلم انهما لا يخبر ان منهما وان ضمير الشان تحت الصدارة لغرض الابهام قبل التفسير لحتي يعلم انه لا يخبر عنه وعلى هذا القياس ١٢ عنوي ١٢

٩٦ شارح لفظ اخبرت به ارادت نمود چراکه اگر اخبرت بر وی معتبر بود پس معنی انکه دهنیکه خبر دهی و حالانکه خبر دادن پس اراده خبر دادن از خبر خواهند نمود در متن ممکن نیست دراینجا ١٢ هندی ١٢

له في الجملة الاولى خبراً لها اي للكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير جزاء
عنه نعتاً للحال او ضمّن اخّرته يعني جعلته اي جعلته خبراً متأخراً فاذا اخبرت
مثلاً عن زيد من جملة ضرب زيد بالكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية
وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيداً او المراد بموضع محله
الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول به من ضرب ضميراً لالذي واخرت
المخبر عنه يعني زيداً وجعلته خبراً عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك
اي مثل الذي في الاخبار به الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم
الفاعل او اسم المفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم
الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يوجد اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل
واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية متصرفاً
اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا
مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقاً وبشرط ان لا يكون في اول
ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين
وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم
زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين

أي صحيح

المفعول

فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول
مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه
اذا تعذر امر تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان
مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة
وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف
فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل
بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت
عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل كذلك امتنع في المصدر العامل بدون
المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن دق
القصار بدون الثوب لانه يؤدي ان تجعل الضمير الذي جعل في موضع دق
القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك
امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي
هو معرفة في موضعها بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير
كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك
الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو

الى الموصول

قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان تقال الذي زيد ضربته
غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى المبتدا بقي المبتدا بلا عائد وان جعلته عائدا
الى المبتدا بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها
اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو
عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع
وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره
النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكره النفوس وتامة بمعنى شيء
منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيء او نعم الشيء هي
وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون
موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية
نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله شعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا
حب النبي محمد ايانا اي على شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة
والصفة فان كلمة من لا تجي تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في
ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب
ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا

فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي يقع صفة اتفاقا فلم جعلها
اسما كمن التي لا يقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل
استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل اي رجل عظيم يسأل عن حاله
لا يعرفه كل واحد ثم انقلبت عن الاستفهامية الى صفة وهي اي كل من اي
واية معربة بالاتفاق وحدها لا اشتراكها في الاعراب غيرها من الموصولات
الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه
التزم فيهما الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث
واذ واذا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اي الذي هو اشد
وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج
الى امر غير الصلة وانما بنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها
بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم
الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه
ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء
الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا ضعف وجهان احدها

احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي
شيء الذي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس وحينئذ جوابه رفع اي مرفوع
على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام فيكون
الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه
اي شيء ومنها عبارتان احدهما ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه
اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤديهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى
اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم
من مجموعهما اي شيء وح جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل
محذوف كما اذا قلت الاكرام فيكون الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي
الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة
بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي
اللذين هما من اقسام المبني الاصلي فعلته بناؤها مشابهتها لمبني الاصل فيما قيل اف
بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع
الحالي لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي
مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذلك بفتح

التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم اي بَعُدَ مثال لما هو بمعنى
الماضي وقدّم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات
واشباهها ليست بافعال مع تأديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة
لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها ويدخل اللام في بعضها والتنوين
في بعض لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعة لكلمة
أمهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت
الذي هو الدال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح
ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولذا قال
ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر
ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف
وفَعَالِ اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد
قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي
المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا اوّل بعضهم قول
سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا
على انه لم يأت منه الا نادرا وفَعَالِ حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى

العرب

بمعنى الفجرة والفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي
الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه وحال كونه صفة للمؤنث مثل يا فساق
بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الآخرين مبني لمشابهته له اي بفعال
بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلانه ذهبت اليه النحاة ان فعال
بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال
وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء
الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل
معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج
الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما في جمع فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال
وبين وجوهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه
علما للاعيان اي لعينين من الاعيان وانما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال
للاعيان ليخرج باب فجار فانه وان كان علما لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله
مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث
وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا
وزنة ومعرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره راء اي الذي فعال علما

للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين
في بنائه واقلّهم لا يفرّقون بين ذوات الراء وغيرها بل يكون باعراب
الكل نحو حضار علما لكوكب ووجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه
في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة
اسهل من سلوك طرائق مختلفة **الاصوات** اعلم ان الاصوات الجارية
على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر
اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب
وحكمه حكم المصادر والثاني نحو صه وصحّ وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة
بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا
اسماء الافعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض
معنى له كقول المتندم او المتعجب وي وحينئذ لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به
شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يقصد به
من نفسه ما تشابه به صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الى اصدار ما يشابه
صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها
ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت

تقليل

المصادر

قلت نخ لاناخة البعير وحينئذ الف لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام
كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية
كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت
الغراب فهي في هذه الحالة الف مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث
انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير
نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذه الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها
دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجريها واخذها حكمها او تشبيهها
لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذه الاعتبار **كل لفظ**
انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت **حكي به صوت** انما
اصدر على لسان الانسان شبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني
من الاصوات الغير المنقولة **او صوت به البهائم** يعني مثلا اي لاناختها
او زجرها او دعائها او غير ذلك انما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذوات
القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل بعض افراد الانسان ايضا كالصبيان
والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها **فالاول كغاق**
او صوت به الانسان شبيها بالغراب **والثاني كنخ** مشددة او مخففة عند

كما قلت زيد بلا تركيب وهو في هذا الوقت مبني

انما فسر بذلك لان حقيقة الحكاية لا تاتي مقتضاه اذ
شرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الفاظ الا
مركبة من حروف صحيحة متحركة محكيات
صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات
والجمادات لا تحسن الافصاح
بالحروف حسان الانسان ١٢

كغاق

كنخ مشددة او مخففة لاناخة البعير او زجرها
كحس بكسر الحاء او السين المشددة وهج بفتح الهاء
وسكون الجيم زجر الغنم وحب بالضم الموحدة
وسكون السين المهملة دعاء لها او غير ذلك
نحو سع حسبت للابل وتدع لتسكين صغار
الابل اذ الغرث وهج وهجا للتحشو
الابل ١٢ مير وجه الدين رحمة الله

إناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الأول وهو ما كان صوت الإنسان ابتداءً من
غير تعلق بالغير قيل وذلك لأنه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين
بالأسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك أولى لكونه صوت الإنسان من غير
تعلق بغيره **المركبات** أي المركبات المعدودة من المبنيات **كل اسم مركب**
حاصل **من تركيب كلمتين** حقيقة أو حكماً اسمين أو فعلين أو حرفين أو
مختلفين وجعلهما كلمة واحدة **ليس بينهما نسبة** أصلاً لا في الحال ولا قبل التركيب
وإنما قلنا حقيقة أو حكماً لئلا يخرج مثل سيبويه فإن الجزء الأخير منه صوت غير
موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث أجري مجرى الأسماء المبنية
وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شراً لأن بين جزئي كل واحد
منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى أنه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع أنه
من أفراد المحدود لأن بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه
يخرج منها هذه النسبة صعب من خرط القتاد والأحسن أن يقال المراد
بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر إحدى الكلمتين مع الأخرى ولا شك أنه يفهم
من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الإضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية
التي في تأبط شراً النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف

بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا يدل الا على نسبة
اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر لا يدل عليها من غير فرق فان
الحد على المحدود طردا او عكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره
نبيا اي الجزء ان الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني
لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر فحذف الواو وركبت عشرة
مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر اثاني عشر الى
تاسع عشر او اخواته كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء
ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل
المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي
وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد
من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق
منه فالثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين
فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات الدالة على ما ذكرنا ارادوا ان
ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان
صيغة فاعل لا يتسع حروفها جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين

قوله وجوابه ان المراد الخ وحاصل الجواب ان تضمن الثاني حرفا اعم من تضمن الثاني في الحال او في الاصل فحادي عشر في الاصل احد عشر الا انه غير الاحد الى الحادي بمعنى العطف وان لم يوجد في المغير اليه لكنه موجود في المغير عنه حادي عشر لكن العشرة معطوفة على واحد الذي تضمنه الحادي لا على الحادي اذ المعنى ... الواحد والعشرة ١٢ عصام

او في اخذ بعض الحروف من كل جزء منهما لئلا يلتبس واختصار والاول لئلا يدل
على المقصود من اول الامر فاخذ واحد من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي
عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف
العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله
حادي وعشر اذ لا معنى له وهذا على القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو
وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني
للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم
يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا
كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف
في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول بما هو في افصح اللغات
وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف
المضاف اليه واخراهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف
الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين
بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك
جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري

المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل البعض المعين وكأنهم اصطلحوا
في باب المبنيات أن يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض
الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه إلا بالتصريح به مفصلا فلذلك
أعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها
لكونها موضوعة وضع الحروف أو لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل
الخبرية عليها وكذا وبناؤها لأنها في الأصل ذا من أسماء الإشارة دخل عليها
كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على أصل بنائه
وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد
أيضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت أو غيره وكيت وذيت للحديث
أي الكناية عن الحديث والجملة وإنما بنيا لأن كل واحد منهما واقعة موقع الجملة
التي هي من حيث هي لا تستحق إعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يخل
عنهما رجح البناء الذي هو الأصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات
كأين وإنما بني لأن كاف التشبيه دخلت على أي وكان في الأصل معربا لكنه
انمحى عن الجزئين معناهما الإفرادي فصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية
فصار كأنه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا التنوين لكن ولهذا

تكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فمرتبته في البناء
منحطة عن اخواتها فلذلك لم نذكره بعضهما فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها
لما كانت للعدد و وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب
جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور
بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول
مائة ثوب وثلثة اثواب اما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك
واما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا اسم
مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعه مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وقد يدخل
من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم
من قرية اهلكناها قال الشيخ الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من
قرية وذلك لموافقته جرا للمميز المضاف اليه كم واما مميز الاستفهامية
فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب
هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم
من آية بينة استفهامية وخبرية ولها اي لكم الاستفهامية كانت او خبرية صدر الكلام

صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن معنى الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام
ليعلم من اول الامر انه من اي انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير
وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر كلاهما ولو قال كلتاهما
لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين
الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا او منصوبا ومجرورا ثم بين
موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من الاستفهامية والخبرية يكون
بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره
فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذا
الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب
على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك
من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو
كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت وكم يوما سرت في المفعول فيه
والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل
وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك
كم رجلا ضربته او ضربت غلامه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده

فعلاً غير مشتغل عنه اي كم رجلاً مررت ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر
غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم يجعله من قبيله ولم تقدر بعده
فعلاً غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع **وكل ما قبله**
اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله **حرف جر** نحو بكم درهماً
اشتريت او بكم رجل مررت **او مضاف** نحو غلام كم رجلاً ضربت وغلام كم
رجل اشتريت **فمجرور** بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر
او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخير الجار عن المجرور
ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسماً كان
او حرفاً مع المجرور كالكلمة واحدة مستحقة للصدارة **والا** اي وان لم يكن بعده
لا لفظاً ولا تقديراً فعل ولا شبهه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف
بل كان مجرداً عن العوامل اللفظية **فمرفوع** اي فهو مرفوع **مبتدأ ان لم يكن
ظرفاً** نحو كم رجلاً اخوتك هذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده
عن نكرة متضمنة للاستفهام واما عند غير سيبويه فهو خبر مقدم على المبتدأ
لكونه نكرة وما بعده معرفة **وخبر ان كان ظرفاً** نحو كم يوماً سفرك فكم ههنا
منصوب المحل اولاً داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن

عنه
ما لم يقل وكل ما له مضاف او حرف الجر مع انه اقصر و اوضح تنبيهاً على جواز تقدم المضاف والجار عليها مع اقتضائها صدر الكلام ١٢ عصام

من الوك ليس مثلاً بل للنظر وانما جاء بالنظر وتمثيل ولم يقل نحو كم رجلاً اخوتك لان النكرة لا تكون مبتدأ للمعرفة بالاتفاق فيما عدا افعل من الوك ومررت برجل افضل منه ابوه عند سيبويه على ما حقق في محل الخلاف الا ان يتكلف و معرف في مذهب سيبويه بحيث يدخل فيه كم الخبرية النقيض حمله على الاستفهامية فليتأمل جلبي ١٢ عصام ١٢٠

الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع بالابتداء بمقام عامله الذي هو خبر المبتدا
وكذلك اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة
اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في
كل واحد منها وهي من وما واي واين واني ومتى مشتركة بين الاستفهام
والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما
اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت
وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتأتى
فيهما الرفع على الخبرية لامتناع [illegible] فيهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى
فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر
امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتيني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير
تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية
لانها لا تقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية
من هذه كمتى واين وايان وكيف واني واذا ان لم يجر نحو من اين
فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية
وتقع اسما صريحا اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود

مختصتان

وبما مررت وغلام ما ضربت

نحو

عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر بهذا على شاهد من كلام
العرب وما هو لازم الظرفية يقع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان
خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كائن عهدك به واما اي فيأتي
فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه
على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه
بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم
ايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما يحتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز
وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل مميز كم عمة اي بما هو
تمييزه باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها
الرفع بالابتداء والآخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق
بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصق بما
سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة واحدها الرفع بالابتداء
استفهامية كانت او خبرية والآخران نصبه على تقدير كونها استفهامية
والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز الحذف مميزها
وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تأخيره اعني قوله وقد يحذف في مثل

في مثل كم مالك وأما النسخة الأخرى فلا تحتمل إلا الوجه الأخير والبيت للفرزدق
يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ
من اليد أو الرجل فيكون منقلبة الكف أو القدم بمعنى أنها لكثرة الخدمة
صارت كذلك أو من خلقة لها نسبها إلى سوء الخلقة وإنما عدي حلبت بعلى
لتضمنه معنى ثقلت أي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على كره
مني واختار من أنواع خدمتها الحلب لأنه خدمة المواشي وهي أبلغ في الذم
من خدمة الأناسي والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي أتى على حملها عشرة أشهر واختارها
لأنها تنافي من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة
إشارة إلى رذالة طرفيه أبيه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كأنه
سأل عن كمية عماته وخالاته فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق أي
أي كثير من عماتك وخالاتك قد حلبت علي عشاري وإذا حذفت المميز أي كم مرة
أو كم حلبة على التهكم أو كم مرة أو حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصحح
توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت أو خبرية على التقدير ارتفاع
عمة في موضع النصب لأن الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسليط الظرفية
أو المصدرية وإذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء وإذا نصبتها نصبتها

وإذا خفضتها خففتها وذلك واضح وقد يحذف تمييز كم استفهامية كانت أو خبرية

في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف

فانه اذا سئل عن كمية مالك او أخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن

كمية دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او

كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا

سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او أخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو

بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة أو مرة ضربت او الى ضرباتك اي

كم ضربة أو ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية

والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فقط واذا كان للعدد والملحوظ

في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية

اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير

كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية

الظروف

الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها

ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر بعض منها منها اي من تلك الظروف

ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية

النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو ربّ بعد كان خيرا من قبل وسميت
الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غايات الكلام كانت ما اضيف
هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف
الاضافة او لشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لتجبر
النقصان **كقبل وبعد** وما اشبهها من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة
مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا القياس عليها بمعناها وتجوز
في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب
قال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق
بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم
انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال
الشيخ الرضي والاول هو الحق **واجري مجراه** اي مجرى الظروف المقطوعة
عن الاضافة **لا غير وليس غير** في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان
لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيهما
ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني
زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري مجرى الظروف **حسب**

الاولى ان يقال لان حسب بمعنى الاعراب لا فرق بين ان يقال جاءني زيد حسب والبين ان يقال جاءني زيد لا غير ١٢ منه

لشبهها بالغير في كثرة الاستعمال وعدم تعريفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية
حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان ولا تضاف الا الى الجملة
اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى
حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى
اي اما ترى مكان سهيل طالعا ~~وهو نجم يضيء كالشهاب ساطعا~~ وانما بنيت
على الضم كالغايات لان اضافتها الى الجملة كلا اضافة لان المضاف الى الجملة في
الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في اللفظ
مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف
ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم
لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ
الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية
وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان
المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها
ان يكون الزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث
فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر

والأكثر في هذا المعنى نحو إذا طلعت الشمس وقوله تعالى إذا الشمس كورت ولهذا
كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالأمور المتوقعة وقد
استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى إذا بلغ بين السدين وحتى إذا ساوى
بين الصدفين وحتى إذا جعله نارا **وفيها** أي في إذا **معنى الشرط** وهو ترتب
مضمون جملة على أخرى فتضمنت حرف الشرط فهذه علة أخرى لبنائها **ولذلك**
أي لكون معنى الشرط فيها **اختير** أي جعل مختارا **بعدها الفعل** لمناسبة الفعل
الشرط وجوز الاسم بعدها على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل إن
ولو **وقد تكون** أي إذا **للمفاجأة** مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأه الأمر
مفاجأة من قولهم فجئه فجاءة بالضم والمد إذا لقيه وأنت لا تشعر به **فيلزم**
المبتدأ بعدها فرقا بين إذا هذه وبين إذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ
عليه وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الإضمار
على شريطة التفسير نحو خرجت فإذا السبع أي فإذا السبع حاضر أو واقف
على حذف الخبر والعامل في إذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر قد
استغني عن إظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه وأما الفاء فهي للسببية
فإن مفاجأة السبع مسببة عن الخروج قيل وذهب إلى أنها للعطف

الخروج سبب لانه لو لم يكن الخروج لم تصادف على السبع ١٢

قوله عليه وقوعه بعدها بهذا الجواب وقيل المراد لزوم المبتدأ في غير باب الإضمار على شريطة التفسير ١٢ عصام الدين

من جهة المعنى أي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت
زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج أن إذا هذه زمانية أو مكان وقوف
السبع كما ذهب إليه المبرد فإنها عنده مكانية فقولنا زمان وقوف السبع أو
مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به إلا لم يبق إذا ظرفية بل يصير اسمية
بل المفعول به محذوف أي فاجأت في زمان وقوف السبع أو مكانه
إياه أي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك إذا احمر البسر أي وقت احمرار
البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو إذا يقعد عمرو وقد سبقت إليه
الإشارة ومنها أي من الظروف المبنية إذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في
حيث أو لكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء لمستقبل كقوله تعالى فسوف
تعلمون إذ الأغلال في أعناقهم وتقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم
اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك إذ
زيد قائم وإذ قام زيد وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت فإذ زيد قائم ولقلة مجيئها
لم يذكرها المصنف ومنها أين وأنى فهما للمكان استفهاما وشرطا أي حال كونهما
للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام والشرط نحو أين
زيد وأين تكن أكن وأنى زيد وأنى تجلس أجلس وقد جاء أنى زيد بمعنى كيف

قوله

أو إذا يقوم زيد

كيف نحو فأتوا حرثكم أنّى شئتم أي كيف شئتم وأنّى القتال بمعنى متى ومنها

متى للزمان فيهما أي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج أخرج ومنها

أيّان للزمان استفهاما مثل متى نحو أيّان يوم الدين والفرق بينهما أنّ أيّان

مختص بالأمور العظام والمستقبل فلا يقال أيّان يوم قيام زيد أيّان قدم

الحاج بخلاف متى فإنه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها

أيضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما أي حال الشيء وصفته فالمراد بالحال

صفة الشيء لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف

جار مجرى الظروف ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد أي على أيّ

حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس أجلس

أي على أيّ هيئة تجلس أجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس أجلس فإن كان

بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وإن كان بعده فعل مثل كيف جئت

فهو في محل النصب على الحالية أي على أيّ حال جئت أراكبا أو ماشيا

ومنها أي من الظروف المبنية مذ ومنذ ومبنيان لموافقتهما مذ ومنذ حال

كونهما حرفين ويكونان تارة بمعنى أول المدة أي أول مدة زمان الفعل

المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة أي أول زمان عدم رؤيتي يوم الجمعة

فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى
والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما
اي اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا
واحدا لا يحكم عليهما باول المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا اثنين او اشياء
فالمثنى او المجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال
المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة
وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل
لان اولية وقت ما من الزمان لمدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان
بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي
الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اي بعدده المستغرق لجميع
اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان
عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت
مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي ما كانت على
هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت
مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فعيد

فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما رأيته مذ يومان مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة وجميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ وخبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما تقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد ولدن زيد

بلغ

بينهما
از بين عند ولدى ۱۲

بلغ

اى لم يعتبر فى كلامهم على هذا اى لدن وانما ذكره فى لدى عند عصم ۱۲۵

الا فيما يجب عنده وعلم بها ان يجربها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد نصب في

بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا لتشبيها النون بها بنون

التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك تحذف عنها وتثبت ويكون غدوة اكثر

استعمالا من بكرة وغيرها **ومنها قط** مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة

وهذه اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضم الطاء

المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء ومثل قط الذي هو اسم فعل فهذه

خمس لغات كلها **للماضي المنفي** اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي اي

وقوع شيء فيه لاستغراق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعها

وضع الحروف في بنائها والمشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اخته عوض **ومنها**

عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها **للمستقبل** اي لاجل الفعل

المستقبل **المنفي** او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء فيه لاستغراق النفي جميع الازمنة

المستقبلة نحو لا أراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل

وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين

ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر **والظروف المضافة الى الجملة**

والى كلمة **اذ** المضافة الى الجملة **يجوز بناؤها** لاكتسابها البناء من المضاف

المضاف الیه ولو بواسطة علی الفتح للخفة کقوله تعالی یوم ینفع الصادقین صدقهم
وقوله تعالی ومن خزی یومئذ فیمن قرئ بالفتح ویجوز اعرابها ایضا لکونها اسما مستحقة
للاعراب وللعیب اکتساب المضاف الی المبنی البناء منه وکذلک ای
کالمذکور من الظروف فی جواز البناء علی الفتح والاعراب مثل وغیر مذکورین
مع ما وان مخففة ومشددة مثل قیاما مثل ما قام زید وقیاما مثل ان تقوم او مثل
انک لمشابهتها الظروف المضاف الی الجملة نحو اذ وحیث وبهذه المشابهة ذکرهما
فی بحث الظروف ویجوز اعرابها لکونهما اسمین مستحقین للاعراب المعرفة والنکرة
ای هذا باب بیان المعرفة والنکرة من اقسام الاسم وضع ای اسم لوضع جزئی
او کلی لشیء متلبس بعینه ای بذاته المعینة المعلومة للمتکلم والمخاطب المعهودة بینهما
فالشیء مقیدا بهذه المعلومیة والمعهودیة اذا وضع له الاسم فهو المعرفة واذا وضع
له الاسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحیثیة فهو النکرة فقوله ما وضع لشیء
شامل للمعرفة والنکرة وقوله بعینه یخرج به النکرة وهی ای المعرفة ستة انواع
بالاستقراء واشار ترتیبها فی الذکر الی ترتیبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات
فانها موضوعة بازاء معان معینة مشخصة باعتبار امر کلی فان الواضع لاحظ
اولا مفهوم المتکلم الواحد من حیث انه یحکی عن نفسه مثلا وجعل الة لملاحظة

تقوم

المعرفة ما

افراده ووضع لفظا انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد
ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك
آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص و الثاني
الاعلام الشخصية كما اذا تصورت زيدا ووضع لفظ زيد بازائه من حيث
معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس
ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ
بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء
هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة
و الثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت
مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة
وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانهما موضوعة بازاء
معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا
فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء
كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر عام
وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من

ولم يعدوا الضمير الغائب مبهما لان
ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما
عند ... عند التحقق
له وكذا اللام العهدية
... رضي ...
... ١٢

كلواحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها د الرابع والى ما عرف
باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية والحاصل ان كل ما دخله اللام ليلا يرد نحو
فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر
بدل من اللام فلا يعد ما دخلته قسما اخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل
او قصد به رجل معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون
لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل للبعد وليس المضاف الى احدها اي احد الامور
الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد ان ما لا يصح
الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادي لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى
المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام اب بكر والجواب
ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى
عليك لطفا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه
فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنوية معنى يقوله معنى مفعول مطلق
واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا لما سبق تعرف المصدرات
والمبهمات في معنى المضاف الى احدها معنى ظاهرا والمعرف باللام والنداء مستغنى عن التعريف
خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان اذ لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب

او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو لقب

والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات

والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف

لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد معين بمنزلة الوضع

من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره

اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول لغير ذلك الشيء

باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي تناولا

بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف

في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا

الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب

من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب

فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره و

اذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية

ان كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم بالمعرفية

المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات

المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اضافتها الا المضاف الى احدها فان
فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين الاضاف
بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واضافه وهذا الترتيب الذي ذكره وهو مذهب سيبويه
فان فيه اختلافات كثيرة **النكرة ما وضع لشيء لا بعينه** اي لا باعتبار ذاته المعينة
المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة
وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة **اسماء العدد** انما افردها بالذكر لان لها احكاما
خاصة ليست لغيرها وهي **ما وضع** اي الفاظ وضعت **لكمية احاد الاشياء**
مفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات واحادها
كل واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد او عن اكثر من واحد
من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون
كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع
لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة واذا سئل عن معدود من معدود
منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة
متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن المعدودين يجاب بالاثنين وهكذا
الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان

مباحث اسماء العدد

في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند البعض الحساب

من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكلمة هي موضوعة له من غير

اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومن

حيث لا يفهم منهما الواحدة والاثنينية فقط واصولها اي اصول اسماء العدد التي

يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها

كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع حقيقة كمآت والوف

او حكما كعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او

بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف

تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة مفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في

المفرد المذكر وتثنيته وواحدة واثنتان او ثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها

على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التانيث

الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث

فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة الى عشر نسوة ولم يفعل الامر

بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر

في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث

اما الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب الا ... العدد ... عند البعض وبعضهم ... الزوج الاول ... الفرد الاول ... ينبغي ان لا يكون الزوج الاول ... عددا ... ١٢

في المؤنث نحو احدى عشرة امراة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث و
غير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف **وتقول ثلثة عشر الى تسعة**
عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا **وثلث عشرة الى تسع عشرة** في المؤنث نحو ثلث
عشرة امراة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في
المذكر لكراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى
عشرة واثنتي عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر
واثني عشر محمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من اللام
الكلمة فلم تتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث وفي اثنتان
والكائنة للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني
في المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء
المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث **وبنو تكسر الشين عند التركيب**
في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى
عشرة واثنتي عشرة وخمس عشرة في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها
وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح **وتقول عشرون واخواتها** بكسر التاء
لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا لمفعولية القول وهي

تسع

تميم

ثلثون واربعون وخمسون الى التسعين فيهما اي في المذكر والمونث
من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى
عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المونث وكذا غير
الواحد والواحدة هنا بغير التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة
التركيب ولما لم يكن استعمالها بالعطف على صورة بلفظ ما تقدم بعينه فلذلك
لم يدرجهما في قاعدة العطف تلك العقود على الزائد عليها كما مر وذلك
بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير تغير فتقول اثنان وعشرون
في المذكر واثنتان وثنتان وعشرون في المونث ثلثة وعشرون في
المذكر ثلث وعشرون في المونث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع
وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان
والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمونث من غير فارق بينهما ثم
تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف
الزائد عليها او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم
من اسماء الاعداد من غير تغير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحد او واحدة
ومائة واثنان واثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة وواحد

واحد عشر رجلاً واحدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون رجلاً واحدى وعشرون
امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلاً واثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون
رجلا وثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة
وكذا الحال في تمييز المائة والالف وتثنيته ويجوز ان تعكس بعطف في الكل فتقول
واحد ومائة الى اخر ما ذكرنا **والاصل في ثماني عشرة فتح الياء** لبناء صدور الاعداد
المركبة على الفتح كثلاثة عشر **وجاء اسكانها** اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب
كما في معديكرب **وشذ حذفها** اي حذف الياء **بفتح النون** لا بها اذ حذفت فتحا لوجه بقاء
الكسرة كما في قولك جاء القاضي اذا حذفت الياء والان الذي سوغ ذلك فيه
كونه مركبا فرعي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز
ربما يدل الى الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر
مركبة مع العشرة وتاريخ من بيان حال اسماء العدد اذ شرع في بيان حال مميزاتها واداه
من ثلاثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال **ومميز الثلاثة الى العشرة**
والثلث الى العشر **مخفوض** اي مجرور **ومجموع لفظا** نحو ثلثة رجال **او معنى** نحو ثلثة
رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله استثقل فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها
تسقط التنوين والتنوين واما كونه مجموعا فليطابق المعدود العدد لانه في المعنى جماعة

قوله قال الشارح الرضي رحمه الله تنبيها على ان ذلك من عبارة المصنف [illegible]

اي تسعمائة استغناء عن قرابة المجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميّزوا بها ثلثما واخواته

وكان قياسها ان تجمع فيقال مئات او مئين لان المائة جمعت بين احديهما في صورة

جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئيات وللكثرة صار

العدد الي جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثمئين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يأتي

التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعوّد المجيء بعد ما هو في صورة الجمع بالواو والنون

اعني عشرين الي تسعين فاقتصر علي المفرد مع كونه اخصر وتمييز احد عشر الي تسعة وتسعين

بل الي تسع وتسعين منصوب منفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ

لا يستقيم القاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست

هي في الحقيقة نون الجمع واما في ما عداها فلانهم كرهوا ان يكثر ثلثة اسماء كالاسم

الواحد والاربعة خمسة عشر لان المضاف اليه فيه كما كان غير العدد لم يمتزج

امتزاج ذلك المميز فانا نريد من صورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما افردوا

ثلثمائة امرأة مع ان فيها صورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد في مائة امرأة

واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا

ومميز مائة والف وتثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل جمعهما

كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميز في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات

ثلثمائة رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف المائة فانه يقال مائة رجل والفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت المائة والالف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل **واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا** كلفظ الشخص اذا اعبرت بها عن المؤنث **او بالعكس** بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا اعبرت بها عن المذكر **فوجهان** اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد نساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى **ولا يميز واحد** وواحدة **ولا اثنان** واثنان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر المميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين **استغناء بلفظ التمييز** اي الصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الواحدة والاثنينية **عنهما** اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا او عن الاثنين اذا كان التمييز مثنى **مثل رجل ورجلان** فان صيغة رجل يفهم الجنس و

اى لا يستعمل الواحد والاثنان مع معدود للاستغنا بلفظ معدود بها عنهما فان رجلا يدل على الواحد ورجلين يدل على الاثنين بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد معين فلم يجز الاكتفا بالجمع الذى هو ... لعدم دلالته على التعيين ولا بالعدد في الجمع لعدم تعيين المعدود فاحتيج الى ذكر العدد والى التمييز واما قولهم رجل واحد ورجلان فللتأكيد فقط

الوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والتثنية فبذكرهما استغناء عن المميز فان قلت

هب ان مميز الواحد مغني عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه فيمنا

يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل كما التزموا الجمعية في مميز

سائر الاحاد فينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان

يقال معنى الكلام انه لا مميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ المميز اي بجوهر حروفه

المصورة بهيئة حاصلة العابلة لحوق علامة الافراد به اعني التنوين او علامة

الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني به عن ذكر الواحد

على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على حدة

فاختار والحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف

من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي افادة لفظ التمييز

النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التفصيل

والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغني

في افادته عن ذكر العدد على حدة ونقول اي المفرد من العدد اي في الواحد

من المتعدد باعتباره تصييره اي بسبب اعتبار تصييره ذلك المفرد عددا

النقص اذ يدل عليه الواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك

قلت

اي تصيير

الثاني مقول لقول داخل شده است

وذلك القول انما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني
الواحد مصيره بانضمامه اثنين وانما ابتدأ من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى
يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر
في المذكر والى العاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول عشر واحد فلا يجوز ذلك
فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ قوله مرتبات لا تتيسر اشتقاق اسم الفاعل
منها وتقول في العدد باعتبار حاله اي مرتبة من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول
والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث
كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على
المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة
والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية
عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان اسم الفاعل من العدد سواء كان
بمعنى اسم الفاعل المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث فتقول
في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث الثانية والرابعة
الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة
تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر الاسم

ولا يخفى ان التصيير حال من الاحوال فلا يحسن
مقابلته بالحال وحصر الحال بالمرتبة لانه لو
قصد باعتبار حاله معنى انه واحد
من تلك العدد ومن غير بيان
مرتبته يقال واحد ثلثة
او اربعة وواحدتها
ولا يشتق لفظه
ولا الثاني
غير ذلك
١٢ عصم

لأنه اسم للواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فإنه للجماعة

وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم أي من

أجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف إضافتهما فلا

إضافتهما قيل في الأول أي المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث

اثنين بالإضافة إلى الأنقص بدرجة مصيرهما أي الاثنين ثلثة من قولهم

ثلثتهما بالتخفيف أي صيرت الاثنين بنفسي ثلثة وقيل في الثاني أي في المفرد المتعدد

باعتبار حاله ثالث ثلثة أو رابع أربعة أو خامس خمسة بالإضافة إلى عدد تساوي

أو يكون فوقه أي أحدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثانية

أو الرابعة أو الخامسة والأيلزم جواز إرادة الواحد الأول من عاشر

العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في إضافته باعتبار على العشرة حادي

عشر أحد عشر بالإضافة المركب الأول إلى المركب الثاني أي واحد من أحد

عشر متأخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال

خاصة لأن الاعتبار الأول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وإن شئت قلت

في أداء هذا المعنى حادي أحد عشر بحذف الجزء الآخر من المركب الأول استغناء

عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا القول إلى تاسع تسع عشر فتعرب الجزء الأول

قوله ثالث اثنين بالإضافة أو التنوين والأول منهما أكثر بخلاف سائر أسماء الفاعلين فإن الإضافة والتنوين فيها متساويان إذا الثاني أكثر كذا في الرضي ١٢ عصام الدين عليه الرحمة

يجوز إرادة المبتدأ والمنتهي من عاشر العشرة لأنهما في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبتدأ أو فينبغي أن يقول والأيلزم جواز إرادة الواحد الثاني أو الثالث ومثله ١٢ مولانا عصام الدين غفر له الله تعم

وليظهر الفرق بين الإعراب والبناء في اللفظ فيما ليس في آخره حرف علة أو فيما آخره في حال النصب فإنه في البناء ساكن الآخر وفي الإعراب مفتوح الآخر في حال النصب ١٢ عصم

الأولُ من المركّب الأوّل لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبُني الجزءان
أي الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب. المذكّر والمؤنّث ذَكَرَ
هما بعد باب العدد لانجرار مباحثه إلى ذكر التذكير والتأنيث وقدّم المذكّر
لأصالته وأخّر تعريفه لأنّه عدمي وتعريف المؤنّث وجودي كما قال المؤنّث
ما فيه أي اسم كان فيه علامة التأنيث لفظاً أي ملفوظة كانت تلك
العلامة حقيقية كامرأة وناقة أو حكماً كعقرب فإنّ الحرف الرابع في المؤنّث
في حكم تاء التأنيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنّثات
السماعية أو تقديراً أي مقدّرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم
وأرض وغيرها من المؤنّثات السماعية والمذكّر بخلافه أي اسم متلبّس بخلاف
المؤنّث أي لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظاً ولا تقديراً وعلامته
أي علامة التأنيث التاء والألف حال كونها مقصورة كسلمى و
حُبلى أو ممدودة كصحراء وحمراء وقذراء وبعضهم الياء في قولهم ذي وتي و
زعم أنّها للتأنيث وليس ذلك بحتم لجواز أن يكون صيغة موضوعة للمؤنّث
مثل هي وأنت وهو أي المؤنّث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما أي اسم
بإزائه أي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة

لو قال
الحقيقي ذات
الفرج من الحيوان لكان
أولى إذ يجوز أن يكون حيوان
أنثى لا ذكر لها من حيث الحجر للعقل ١٢
احترز بقوله من جنس الحيوان عن النخلة فإنّها
بإزائها الذكر فإنّه يوصف النخلة بالأنثى
والذكر وليس تأنيثها بحقيقي ١٢ عص ١٢

في

في مقابلته رجل و اللفظي بخلافه اي ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا ومظهرا او مضمرا فبالتاء اي فلذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ابدا اشعارا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء في اللفظ من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي لقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل

ای الحاق تاء التانيث ساكنة في الماضي نحو قامت امراة وسارت ناقة وطلعت طلمة وجرت عين ١٢

ای راجعا الى ضمير غائب في المؤنث الغير الحقيقي مضمرا نحو قوله ات ريح او ضمير المؤنث اراد بها المؤنث الغير الحقيقي المضمر وسمي بها هو اللفظي المضمر ١٢ محمد

الفصل ايضاً لئلا يحتاج الي التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء للاحكام
جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضاً لك الخيار في الحاق التاء بالفعل و
في تركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت الشمس
الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت
به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس
وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال
جاءت او جاءوا اعني غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز
تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي
سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت
الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به
وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر
العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما
فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاءوا ولا يقال جاءت فعلت
اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل
الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا اعني الواو لكونها موضوعة

لهذا النون من الجمع **والنساء والأيام** اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث
وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الأيام وما يماثلها في كونه غير جمع المذكر السالم
فعلت وفعلن اي ضمير فعلت بعوده بتاء التأنيث بتأويل الجماعة وضمير فعلن
اي بالنون اما في الجمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في
جمع المذكر الغير العاقل كالأيام فانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعي حقه فاجري
مجرى المؤنث في الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة
لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء لحمل على
جمع غير العقلاء او الذات لنقصان عقولهن تجرين مجرى غير العقلاء **المثنى ما لحق**
آخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا
مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى
ولو اكتفي بظهور المراد لا يستغني من هذه التكلفات **الف** حالة الرفع **او**
ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليتمايز
عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة **ونون** عوضا عن الحركة او التنوين
مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الألف التي
في حكم الفتحين وفتحة النون **ليدل** ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق

قوله مع لواحقه فيكون التثنية مجموع المفرد والالف او الياء والنون فلم يكن مسلمان البلد تثنية اذ لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق لانفصال النون بتقدره لان النون في حال اضافته كالتنوين فكما لا تقدير للتنوين معها لا تقدير النون ١٢ محشي

قوله مع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف والياء وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين في المفرد وما ذكره على تقدير التسليم ... فكيف لا وليس الغرض عن الالف او الياء والنون الدلالة بل عن مجرد اللحاق والالف والياء ١٢ محص

مع الملحوق به ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالته لحوقهما على ذلك

لانه على تقدير تسليمه اذا دلّ امران من امور ثلثة على شيء صحّ ان يقال

هذه الامور الثلثة دالّة عليه غاية ما في الباب ان يكون للالفا والياء مدخل في

الامرين **على ان معه** اي مع مفرده **مثله** في العدد يعني الواحد حال كون ذلك

المثل **من جنسه** اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع

واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى

عن قوله من جنسه وقوله ليدلّ اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد

والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد به الطهر

والحيض بل يراد به طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت

هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للشمس والقمر فانه تثنى الاب باعتبار

معنيين مختلفين وهما الاب والام وكذا ثنّي القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر

والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسمّاة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب

بينهما ثم يأوّل الاسم بمعنى المسمّى به ليحصل مفهوم يتناول هما فيتجانسان فيثنّى

باعتباره فيكون معنى الابوين المسمّيين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى

القمر فان قلت فلمَ تعتبر مثال هذه التأويل في التواد الضيا بلا احتياج الى

قوله لو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه اه هذا كلام السندي

ادعاء التسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة ولئن اول
بالمسمى به ليحصل مفهوم تثنيا ولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحته بهذا الاعتبار
لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد الاشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه
والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة
او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثيرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى او
يجمع وكذا العمر واذا صار علما ادعائيا لابي بكر وعمر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى او
يجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة
مطلوبة فيها يكتفى لتثنيتها وجمعها بمجرد الاشتراك في الاسم بخلاف
اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية
قوله ومن جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في
بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق
اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال **فالمقصور** اي الاسم
المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة وتسمى مقصورا لانه ضد
الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس **ان كان الفه** منقلبة
عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان

قوله كعصوان لفتح العصا في عصى فيقال عصوان بقلب الالف واوا حقيقة ١٢

قوله وهو ما في آخره الف مفردة احترز بقوله مفردة عن الممدودة بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازم عن الف زائدة في الوقف فانه لا يصير بها مقصورا لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف ١٢ عص

يعني اخذ من القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه الآخر بالنظر الى اخذه من القصر بمعنى الحبس وذلك ان يجعله من القصر كيف بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور تعال قصر ككرم فهو قصر وقصير كصرته جعله قصيرا كل ذلك من ... ١٢ عص

كانوا في المسمّى بابي وهو ثلاثي اي والحال انّ ذلك المقصور ثلاثي اي
غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه
واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفّة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد
فيه لمكان الثقل والّا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة
كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كمتان
في متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية
كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه
منقلبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على
ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا
منقلبة عن الاصلية او الزائدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقرّاء بضم
القاف وتشديد الراء الجيّد القراءة او المتنسّك من قرأ بمعنى تنسّك وحكى ابو علي
عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتأنيث اي
منقلبة عن الف التأنيث كحمراء فانّ اصلها كان حمرا بالفين احديهما للمد في الصوت
والثانية للتأنيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة فقلبت
واوا نحو حمراوان لانّ الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان

اعلم ان رسم خط المصحف قد يكون الكلم
فيه مرسومة بالتاء تارة وتارة مرسومة
تلك الكلمة بالالف نحو الذي يحكموا
القرآن وبانه مجهول الاصل لا يعلم الا
اصله انتهى ١٢ عصام ١٢

لا تقع بين ألفين مع أنها غير أصلية والواو أقرب إلى الهمزة من الياء لثقلها
ولهذا قلبت الواو همزة في مثل أقتت وأجوه وربما صحّحت فقيل حمراوان
وحكى المبرّد عن المازني قلبها ياء نحو حمراءيان والأعرف قلبها واواً وإن
أي وإن لم تكن الهمزة أصلية ولا للتأنيث بأن يكون للإلحاق كعلباء فإن
همزته للإلحاق بقرطاس أو منقلبة عن واو أو ياء أصلية ككساء ورداء فإن
أصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان أحدهما ثبوت الهمزة
وثانيهما لأن الهمزة في الصورة الأولى منقلبة عن واو أو ياء ملحقة بالأصل
وفي الأخرى عن أصلية فشابهتا همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراءو
ثانيهما قلب الهمزة واواً لأن عين الهمزة في الصورتين ليست بأصلية فشابهت
همزة حمراء فانقلبت مثلها واواً وفي الترجمة الشريفية أن اللازم من هذه
العبارة أنه لا يجوز أن يقال في رداء إلا رداءان بالهمزة أو رداوان
بالواو ولكن المشهور رديان بالياء فكان ينبغي أن يقول المصنف وإلا
فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن إثبات الهمزة وردها إلى الأصل
لا إشارة إلى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا
كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها أثراً مما علم اشتهاره

قوله كعلباء در اصل علب بود چون خواستند که بر وزن قرطاس کنند الف زیاده کردند که بر وزنش باشد ١٢ العلباء عصب العنق ای شه رگ گردن ١٢ العلباء عصب العنق وهما علباوان تنبت العرف منه بالابیت ١٢١٣

ملخص عبارة شرح الرضي ويفهم منه أن الحرف الزائد للإلحاق أولاً في مثل علباء وهو الواو أو الياء ثم عوض عنه الهمزة ١٢٥ منه ١٢

الشريفية

[illegible]

باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وواو
اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء او بحذف نونه اي نون التثنية الجمع
للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب
تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فتنافيان
وحذف تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان
وثمرتان في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتهما
فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها ان كل واحد من الخصيين والاليين
لما اشتد اتصالها بالآخر بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة
مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصي وإلى مستعملان وهما لغتان
في خصية وألية والكانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة
مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف
تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة
مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما دل اي اسم دل
على احاد جملة مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف
مفردة اي بحروف هي مادة المفردة الذي هو الاسم الدال على واحد

اي آخر مفرد المثنى فلا ينافي قوله وتاء التانيث لا تقع في حشوه والاولى ان يقول لا تحذف عن المثنى ١٢ مولانا عصام الدين عليه الرحمة
تحصيان والبيان تثنيتهما لا تفيد خصيتية والية فلا يكونان من باب حذف التاء ١٢ علوي ١٢

قيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة او اثنين اثنين او واحد واحد فيدخل في قوله ما دل على احاد نحو رجل ورجلين ولو اجري الاحاد مجراه في تعريف اسم العدد لخرج المفرد بقوله بحروف مفردة لكن المفرد لقوله بحروف يبقى التثنية ١٢ عصام الدين

واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متقلبة **بتغير ما** بحسب الصورة
اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او
حكماً فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما
على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في
قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا
الالف والتاء فتغير الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل
على آحاد خرج اسم جنس ليشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانهما وان لم يدل
عليها وضعا فقد دل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض
اسماء العدد كثلاثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرج اسماء
الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد
بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة
خرج اسماء الجموع والعدد **فنحو تمر** مما هو الفارق بينه وبين واحده التاء
ونحو ركب مما هو اسم جمع **ليس بجمع على الاصح** بل الاول اسم جنس والثاني
اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما
ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل

اي تغيرا ظاهرا او مقدرا فالظاهر اما بحرف
او بالحركة كما في اسد واسد او بهما
كرجال ورجل والتغير المقدر كهجان
وفلك ١٢ رضي ١٢ منه والسكنات
الى رجال مثل افعال بكسر الهمزة
اذا لم يقصد به الافراد واما
اذا قصد به الجمع فيقال
الافعال بفتح الهمزة
فقط ١٢

اسم الجمع ما دل على احاد بتغيره لا باعتبار
حروف مفردة كالنفر والرهط ١٢
سيف ١٢

فيل الكلم لا تقع على الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال
لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال
على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء المجموع التي لها
آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم
فليس بجمع بالاتفاق **ونحو فلك** مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة **جمع**
يصدق الحد عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب
التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي
الجموع نوعان **صحيح ومكسر فالصحيح** اي الصحيح تارة يكون **للمذكر** وتارة
للمؤنث فالجمع الصحيح **المذكر ما لحق آخره** اي آخر مفردة **واو مضموم ما قبلها**
فيه انه يصدق على جليين ومسلمات
في حالة الرفع **او ياء مكسور ما قبلها** في حالتي النصب والجر **ونون عوضا**
عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو **مفتوحة** لتعادل خفة الفتحة
ثقل الواو والضمة **ليدل** ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق
على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه **اكثر منه** ولم يقل من جنسه
اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل

الضمير مفردات ٢ ح ن ١٢

الجمع

الاظهر ان قوله فالمذكر بتقدير مضاف اي فجمع المذكر بشدك اليه قوله فالصحيح للمذكر حيث لم يقل فالجمع يذكر فالاولى تفسير قوله فالمذكر فجمع المذكر الصحيح ١٢ عصام الدين

اي بمعنى انه يجوز الجمع بينهما بان يكون عوضا عنهما وكذا اذا القيد مراد في المثنى وذلك انهم ذكروا ان النون عوض عن الحركة والتنوين في نحو ضاربين لوجودهما في ضارب وعن الاولى وحدها في نحو الضاربين اذ لا تنوين في الضارب وعن الثاني وحده في نحو مسلمون اذ هو ساقط دون الحركة ١٢ مير ومحي الدين

في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا

او على سبيل الوهم كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان

آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة فيه

اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها

بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للتخفيف وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى

هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت

كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت لالتقاء الساكنين

وان كان آخره اي آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة

حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف

كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغيره ليدل الفتحة على الالف

مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالة النصب والجر فاصلهما مصطفيون

ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء

الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر السالم اي شرط صحة

جمعه ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما خالصا من معنى الوصفية فهو

مذكر علم اي فكونه مذكرا علما لمن يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه

اشارة الى ان المذكر العلم هو اللفظ ووصف بالعقل وصف له بحال مدلوله [illegible]
الاولى ان يقال علم لعالم ليشتمل
صفات الباري تعالى شانه وغيره
لان لفظ العلم يستعمل في
اطلاق على الباري تعالى
شانه دون
لفظ العقل

قوله لمن يعقل من حيث مسماه اي ان المذكر العلم هو اللفظ للعقل وصف له بحال مدلوله [illegible]

لفظه وانّما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر

العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او

اثنان كالمراة او واحد نحو اعوج للفرس المذكر لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر

مايكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لايجمع بالواو والنون

خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها

ويدخل فيها نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا

لان علامة التانيث هو التاء لا الالف فلا تمنع من الجمع بالواو والنون

لان الممدودة تقلب واوا في صورة وهي صورة علامة التانيث والمقصورة

تحذف وتبقى الفتحة قبلها والة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه

جمع المذكر السالم الصحيح ان كان صفة من الصفات غير العلم كاسم الفاعل و

المفعول مذكرا بعقل اي له شرطان فالشرط الاول كونه مذكرا بعقل لما مر والشرط

الثاني ان لايكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير

مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون

المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه

وبين افعل التفضيل نحو افضلون ولم تعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل

لالاشرف

جواب عما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله مذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء علمي رجلين ولا يخفى ان الجواب ضعيف ١٢ فقط

قوله لان معنى الصفة الخ اي معنى الوصفية في افعل التفضيل اكثر من افعل الصفة لان افعل التفضيل يدل على الزيادة لان معنى الافضل هو الزيادة فالمناسب ان يجعل افعل التفضيل بالواو والنون لبقاء معنى الوصفية فيه لقوته في الوصفية بخلاف افعل الصفة لضعف معنى الوصفية فيه ١٢ عبد الرحمن عفي عنه

كامل الدلالة على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى
اي مذكرا غير مستوفي تلك الصفة مع المونث بل يكون المذكر على صيغة فعلان
والمونث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق
بينه وبين فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمونث لانه فيه بالتاء
وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي
في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المونث مثل جريح وصبور يقال رجل
جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون لا بالالف والتاء
فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمونث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا
باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبرى و
الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا ملتبسا بتاء التانيث
مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت
التاء لزم اللبس يحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية و
قد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء
اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها علما
او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ

حيث لا يعلم ان الرجل امام مع التاء او بدونها ١٢ عبد الرحمن

انشدوده منها سنين وامثاله والتي بعضها على الشذوذ منها ارضين
وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اي الجمع المؤنث
الصحيح ما لحق اي جمع لحق آخره اي آخر مفرده الالف وتاء وشرطه اي شرط
الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي لذلك المفرد مذكر فان يكون
مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحته
ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه لا يقال في جمع حائض حائضات
فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على
قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع
مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في طلحة وزينب
وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة تاء
مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا يطرد فيها
الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكاسات
وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير
ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو

لتغيّر

او اعتباريًّا

المتبادر ولا ينتقض بجمع السّلامة لتغيّر بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة
به والضّا المتبادر من تغيّره تغيّر يكون لحصول الجمعيّة ولا ينتقض ايضا بمثل مصطفون
فانّ التغيّر الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعيّة وامّا التغيّر المذكور في تعريف
الجمع مطلقًا فهو اعمّ من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث
الامور الخارجة الزائدة كما تدلّ عليه ما الابهاميّة المفيدة للعموم في قوله تغيّر ما سواء
كان ذلك التغيّر حقيقيًّا كرجال او فراس كما مرّ وجمع القلّة
وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما أفعُل اي جمع يكون على وزن أفعُل كأفلُس
جمع فلس وأفعال اي جمع يكون على وزن أفعال كأفراس جمع فرس وعلى هذا القياس
معنى البواقي وأفعِلة كأرغفة جمع رغيف وفِعلة كغِلمة جمع غلام والصحيح
مذكّرًا كان كمسلمين او مؤنّثًا كمسلمات وفي شرح الرضي انّ الظاهر انّهما اي جمعي
السّلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلّة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا
ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة
الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك كقوله تعالى ثلثة
قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائمًا بالغير سواء صدر عنه
كالضرب والمشي اولم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع

اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب وتضمنا كالجلسة والجلسة ١٢ عصم رح
ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ والدال على الحدث
لا المعنى ١٢ هندي

ان يقع بعد اشتقاق الفعل عنه تاكيداً له او بياناً لنوعه او عدده مثل وجلب جلوساً
وجلسة وجلسة وقتل القادرية والقابلية وبيانه او حالية مما لم يشتق الفعل منه
لا يكون مصدراً وان كان الآخران مفعولاً مطلقاً وهو اي المصدر من
الثلاثي المجرد سماع اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين كما تبين في كتب
التصريف ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي
المجرد والمزيد فيه قياس اي قياسي كما تقول كلما كان ماضيه على افعل فمصدره
على افعال وكلما كان ماضيه على استفعل فمصدره على وزن استفعال مثل
اخرج اخراجاً واستخرج استخراجاً اي غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل
اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضياً نحو اعجبني ضرب زيد
عمراً امس او حال كونه غيره اي غير ماض مستقبلاً كان او حالاً نحو اعجبني اكرام
عمرو خالداً الآن او غداً وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار
الشبه ولهذا لم يشترط في الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولاً
مطلقاً يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولاً مطلقاً
فانه اذا كان مفعولاً مطلقاً ففي حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه
لكونه بتقدير الفعل مع ان والشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمراً

قوله ولا يتقدم معموله عليه هذا كلام النحاة وخالفهم الرضي في الظروف وجوز تقديمها لتوسعهم فيها ١٢ ... لان عملت المصدر لكونه في تقدير ان مع الفعل والفعل المقدر اما ماض او حال او استقبال فان يعمل بمعنى كل واحد منها ١٢ متوسط

ضُرِبَ زيدٌ ولا يُضمَر أي معموله فيه أو يكون الظرف مفعول ما لم يسمّ فاعله لأنّه

لو أُضمر فيه لأُضمر في المثنى والمجموع قياساً على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين

نظراً الى المصدر والفاعل ولمّا كان تثنية الفعل وجمعه أي جعلين في الحقيقة

للفاعل وكذا في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور

بخلاف المصدر فإنّ لهم في نفسه تثنيةً وجمعاً ولا شبهة أنّ الاضمار فيه يستلزم

الاستتار فانه اذا كان بارزاً لم يكن مضمراً فيه بل مضمراً مطلقاً

فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيداً حاصل

ولا يلزم ذكر الفاعل أي فاعل المصدر لا مضمراً ولا مظهراً إذ المعنى ضرب

لأنّ النسبة الى فاعلٍ ما غير ماخوذ في مفهومه فلا يتوقف تصوّر مفهومه

عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى

الفاعل مع أنّ اعماله منوناً أولى لأنّه حينئذٍ أقوى مشابهة للفعل لكونه

نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف أي المصدر الى المفعول

سواء كان مفعولاً به أو ظرفاً أو مفعولاً له على قلته بالنسبة الى الفاعل نحو

ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب واعماله أي اعمال

المصدر متلبساً باللام أي بلام التعريف قليل لأنه عند عمله مقدر بأن مع الفعل

التحقيق في عدم الاضمار في المصدر ان تثنية المصدر لا يدل على تثنية الفاعل اصلا حتى ان الفاعل الواحد يمكن ان يصدر منه ضربين مثلا فاذا قلنا ضربين لا نفهم تعدد الفاعل وتثنيته بخلاف اسم الفاعل فانه من تثنية اسم الفاعل نفهم تثنية الفاعل فاذا ... ضا لا ان نفهم منه ان فاعل المصدر اثنين ١٢ تأمل

الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على أن مع الفعل ينبغي على أن لا يدخل على المصدر
المقدر به ولكن جوّز ذلك على قلته فرقاً بين شيء وبين المقدر به قيل لم يأت
في القرآن شيء من المصادر المعرّفة باللام عاملاً في فاعل أو مفعول صريح بل قد جاء
عاملاً بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فإن كان المصدر مفعولاً مطلقاً
صرفاً من غير اعتبار إبداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز أن يكون العمل للمصدر
إذ لا يجوز إعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكوراً نحو ضربت
ضرباً زيداً أو محذوفاً غير لازم نحو ضرباً زيداً فإن كان أي المصدر مفعولاً مطلقاً
واقعاً بدلاً منه أي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازماً نحو سقياً له وشكراً
له وحمداً له فوجهان أي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للأصالة وعمل المصدر للنيابة
وقيل عمل المصدر للمصدرية أو عمله للبدلية ففي قوله فوجهان وإنما فصل بين
قسمي المصدر أعني ما لم يكن مفعولاً مطلقاً وما كان إياه بالجمل المعترضة لبيان
بعض أحكام عمل المصدر لأن عمل المصدر في القسم الأول أكثر وأظهر فلو أخرت
عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين سواء. اسم الفاعل ما أي اسم اشتق من
فعل أي حدث موضوعاً ذلك الاسم لمن قام الفعل به أي لذات ما قام به
الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان أولى لأن ما يجعل أمره يذكر بلفظ ما

الجهر

وجهان

بحث اسم الفاعل

ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا

باحد الازمنة الثلثة قال المصنف في شرح قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود و

غيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج ماعدا الصفة

المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها

على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي

حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام

به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة

ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على

هذا الاسم انه موضوع لمن قام به اصل الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به

خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وقال

اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث

كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل

لاسم التفضيل ولم ينبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم

التفضيل موضوعا لمن قام به بل لمن قام به مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة

على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه صنيع اسم

ولا يرد صفات الله تعالى لان الاستمرار والدوام فيها ليس بحقيقي بل بالنظر باعتبار الموصوف ١٢

فان قيل عالم في قولنا الله عالم اسم فاعل مع انه ليس حادثا اجيب بان عالما من حيث الصيغة يدل على الحدوث وعدم حدوثه من جهة الشرع فلا ينافيه ١٢

قوله يخدشه در دل خليدن ١٢ ص

٣

حصره

اسم الفاعل فيما حضر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي
الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب
وقاتل وماشي وآكل وكلما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة
فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل تفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن
وضراب ويصيغة اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره
ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي بميم
مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة مضمومة او لا وكسر ما قبل الآخر ان
لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في تفعّل وتفاعل وتفعلل نحو مدخل فيما وضع
الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة
المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع
ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال
ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل
فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون متعديا وان الى اثنين كان هو ايضا
كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والمصدر والحال والمفعول له والمفعول
معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال

سواء كان حرف المضارعة

الى مفعول واحد وان كان متعديا

واشتراط معنى الحال او الاستقبال للعمل في المفعول لا في الفاعل فانه لا يحتاج في رفعه الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى

اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبساً بشرط اي بشيء اشترط عمله به من معنى هو زمان
الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه
المضارع فيلزم ان يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرو الان او غداً
والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقاً او حكاية كقوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه بالوصيد فانّ باسط ههنا وان كان ماضياً لكنّ المراد حكاية
الحال ومعناها ان يقدّر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في
ذلك الزمان او يقدّر ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد
اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدأ او الموصوف
او الموصول او ذو الحال لانه يقوى فيه جنبة الفعل من كونه مسنداً الى صاحبه نحو زيد
ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد
راكباً فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام
او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل
اولى فازداد بهما شبهه الفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وماقائم زيد
وماقائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي
بالاستقلال او في ضمن الاستمرار ازيد ذكر مفعوله وجبت الاضافة

قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان يقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن و يريدون به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان ممكن الآن ١٢ رضي

الاخفش يجوز عمله غير معتمد على شيء من الاشياء المذكورة نحو اقائم الزيدان كما مر في باب المبتدأ ١٢ رضي رضي الله تعالى عنه

قيد المتعدي فان اسم الفاعل اللازم مثل الصفة المشبهة فيجوز جر فاعله بالاضافة ورفعه بالفاعلية ونصبه بالتشبيه بالمفعول او بالتمييز كما سيجيء وان كان اسم الفاعل اللازم بمعنى الماضي يجوز جر فاعله بالاضافة ونصبه بالتشبيه بالمفعول او بالتمييز فلا يجب اضافته معنى على اي حال كان عصام رح

اي وان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت اضافته الى مفعوله اضافة معنوية لانه عري عن العمل لانتفاء شرط عمله مع ذكر مفعوله ١٢ متوسط ١٣١٢

الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى معموله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط
الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم
وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز
ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته معنوية لانها عنده من قبيل
اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالو
صيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف
اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد
معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل انه معطي عمرو
وقيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل
استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول
مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة
الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل
لتغيير صيغته الى الاخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق
منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر
بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما اشترط به عمله هذا على

وقيل الكسائي جواز قولهم زيد معطي عمرو درهما امس وهذه المسئلة جائزة بالاتفاق والضابطة بجعل المعرف باللام بمعنى الماضي نحو جاء في الضارب زيدا امس وهذه المسئلة جائزة بالاتفاق ١٢

ليست اضافته

قوله وكلبهم باسط ذراعيه فان باسط عامل في ذراعيه بالمفعولية مع كونه بمعنى الماضي على ما عرفت انفا وقد علم تقرير الجواب فيما سبق حيث قال المراد من الحال اعم من الحقيقة والحكاية وانه باسط حال حكاية فافهم ١٢ عبد الرحمن ١٢

تقدير أن يكون صيغ المبالغة خارجة عن حدّ اسم الفاعل وأمّا إذا كانت
داخلة فيه فمعنى هذه العبارة أنّ صيغ اسم الفاعل إذا كانت للمبالغة مثله أي
مثل اسم الفاعل إذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضرّاب أبوه عمرًا الآن أو غدًا ومررت
بزيد الضرّاب عمرًا الآن أو غدًا أو أمس مع ما فيه من معنى المبالغة نابت منابه لما فات
من المشابهة اللفظية والمثنّى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذا المجموع
منهما مصحّحًا كان أو مكسّرًا مثله أي مثل اسم الفاعل إذا كان مفردًا في العمل وشرطه
أي مثنى من اسم الفاعل وما وضع منه ١٢
لعدم تطرّق خلل إلى صيغة المفرد من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع
تقول الزيدان ضاربان أو الزيدون ضاربون عمرًا الآن أو غدًا أو الزيدان
الضاربان والزيدون الضاربون عمرًا الآن أو غدًا أو أمس ويجوز حذف
النون أي نون المثنّى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما إذا كان
مضافًا إليه فإنّ حذفها واجب مع الإضافة تخفيفًا مفعول له للحذف أي
يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بهما كقراءة من
قرأ المقيمي الصلوٰة بنصب الصلوٰة على المفعولية وأمّا على تقدير التنكير مثل قوله
تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لأنّ اسم الفاعل لم يقع
صلة اللام والقوّة فيما لا اعتماد عليه اسم المفعول ما اشتق من فعل أي حدث

يعني إطلاق العمل غير مستقيم ولا بدّ من تقييده بالنصب بالمفعولية إذ لا تحذف مع عمله رفع الفاعل لأن حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول ١٢ عصام

قوله لأن اسم الفاعل أي اسم الفاعل في هذه الآية لم يقع صلة لام الموصول وهذه القوة فيما يعتمد عليه ١٢ عبد الرحمن ١٢١٢

حدث موضوعاً لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب
موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتذار اقامته من مقام متمم في
اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن
وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل
مطلقاً سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل
الموصوف بزيادته على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه
الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي
المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج
بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط
عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اي
مثل شانه وحاله اذا كان معرفاً باللام يعمل بمعنى الماضي ايضاً فهو يرفع ما يقوم
مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهماً
الآن او غداً او المعطى غلامه درهماً الآن او غداً او امس الصفة المشبهة باسم
الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم
احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت

قوله من حيث وقوع الخ انما اعتبر قيد الحيثية لئلا يرد اسم مفعول الذي جعل اسماً لرجل لانه يصدق عليه انه اسم اشتق من فعل لذات ما وقع عليه الفعل لكن لا من حيث انه وقع عليه الفعل وكذلك قيد الحيثية معتبر في تعريف اسم الفاعل لئلا يرد اسم الفاعل الذي جعل علماً والاولى ايراد هذا القيد في تعريف اسم الفاعل وتركه في اسم المفعول المقايسة عليه الا انه قد ذكر القيد في اللاحق وحذف من السابق عبد الرحمن ١٢

لموصوف

لا بمعنى الحدوث احترز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحِم بكسر العين بعد نقله الى رحُم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحُم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له كالكرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا تجيء صيغتها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث لا تتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر السماع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشتبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر من حيث انها تثنى وتجمع وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها لان الاعتماد على الموصول

وذلك لان صيغة فاعل موضوعة للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق عند قصد التنصيص على الحدوث ١٢ رضي رضي الله تعالى عنه

عدم اعتبار الزمان في مدلولها لان المراد من قولنا زيد حسن ثبوت الحسن له لا حدوثه ١٢ متوسط ١٢

الموصول لأنه لا يتأتى فيها لأن اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق و
تقسيم مسائلها اي جعلها قسماً قسماً وبيان حكم كل قسم وتسمى كل مسئلة لانه يسأل
عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة اما متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين
معمولها اما مضافاً او متلبساً باللام او مجرداً عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول اي معمول
الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب
تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسماً حاصلة من ضرب
الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل
في المعمول على الفاعلية اي فاعلية للصفة المشبهة والنصب على التشبيه اي تشبيه
معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل الصفة تمييزاً في
المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم
يجوزون تعريف التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح
الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه
وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين
الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه

قسم

تارة

فالرفع

معمول

حسن دو باشد و احسن نه و قبيح چهار
دو ممتنع بود و مختلف كما بشمار

بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة من امثلة المقصودة ذكرها التوضيح

الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعاً ونصباً وجراً وكذلك اي مثل

هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجهه عطف على

حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة ثلثة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام

على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الا

سلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان

الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه

بالوجوه الثلثة الحسن وجهه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في

اول التقسيم الى الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي

وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا

منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها

ممتنع كما قال اثنتان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون

الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة

او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة

لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة

الحذف والتنوين ١٢

بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل
او استتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه لو
منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل
الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف
بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان
كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة
واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها
على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح
انهم ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه
ويقبح ان تقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا تتعرض لاعظمهما
مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي
اجازها بلا قبح بالنظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين
والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت عنها الاقسام الثلثة المذكورة
وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منهما اي من تلك الاقسام البواقي اما في

الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجهًا وحسن وجهًا وحسن وجهه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما المجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظًا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت الصفة معمول بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والّا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل نصب او جر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث اي الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجهًا او حسنة وجهًا وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان

قسمان و

فالقياس ان ينقص الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه بنصب الوجه احسن من زيد حسن وجه مثل حسن وجه ابتداء لان يقال المراد ضمير لافادة الالتزام كما في حسن وجهه والذا لم يحكم بكون زيد ضرب ابنه احسن من زيد ضرب الابن قلت لان ما سوى الضمير يكون وضع ليس الربط بل لتعيين الابن و الضرب ۱۲ عصام الدين رح

اي جعل تؤنث على صيغة الخطاب والمعمول محذوف ولا داعي اليه بل الانسب ما سبق جعل صيغة مجهول مسنده الى ضمير الصفة ۱۲

لان الفاعل لما جرتا لاضافة او نصب على التشبيه بالمفعول خرج من حيثية فتعين ان لا يكون فاعلا ولا جرم يكون فيها ضمير يكون فاعلا لها ۱۲

الزيدان حسنا وجه وحسان وجها وتجمع الصفة اذا كان الموصوف جمعا
مثل الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين
اى اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي الى مفعول [illegible]
ثان لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد ~~اسم المفعول الغير المتعدي~~ فاذا
بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فيبقى غير متعد الى مفعول
مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاحكام الثمانية عشر فيعمان الفاعل
والمفعول مالم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب و
مضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره اذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما
اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه
وزيد معطي اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول لضارب او فاعل له
نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان للمعطي او مفعول اول اقيم
مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك
مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف
قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول فسمي اسم التفضيل اعني ما جاء

المنسوب وغير المنسوب يعني من اسماء الجامدة التي اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه وهو قليل كذا في الرضي

للفاعل او ما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة إمّا ظرف لغو للموصوف اي لذات متّصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقرّ اي لموصوف متلبّس بتلك الزيادة فقوله ما اشتقّ من فعل شامل لجميع المشتقّات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لانّ المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته أفعل للمذكّر وفُعلى للمؤنّث وإن كان بحسب الاصل فيه خلل مثل خير وشرّ لكونهما في الاصل أخير وأشرّ مخفّفتان بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يُبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرّد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفُعلى منه اذ بناؤه من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذّر لانّ هذه الصيغة لا تتّسع على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانّه لا يعلم انّه مشتقّ من الرباعي او الثلاثي المجرّد او المزيد فيه فانّ هذه الحروف الثلثة تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرّد او بعض حروف رباعي مجرّد كلّها اصول او يكون من حروف المزيد فيه إمّا من اصوله او من زوائده او ممتزجاً منهما فلا يتبيّن ما هو المشتقّ منه

قيّد الثلاثي بالحدث لقرينة التعريف ليخرج نحو ايدي وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت رجلك ... بمعنى اكلهما من الحنك واول لانهما شاذّان وقيّد الرضي لاخراج هذه الامور بقوله جاز فعل وقال لا بدّ من قيود أخر ... تمام لفعل بعدم فعل التفضيل ... من الافعال الناقصة وكونه ... لعدمه من لغم الزيادة ... ١٢ عصام

التعة واسيدن برهمه وواخ شدن ١٢ كنز

اي مختلف من اصول حرف او زائده ١٢

منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري
لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم
التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعورة او زيادة الحمرة والعور
وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل للصفة متقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك
لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة متقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر
في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع فلا يبنى افضل الناس فان الافضل
مشتق من ثلاثي مجرد وليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي
المجرد بان يراد ان يدل على ان للاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى
غير الثلاثي المجرد باشد نحو هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا
مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل
وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا
فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة
والجواب ان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن
هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن
ذلك فقال لا عرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه قلادته

فلما اصبح قال يا اخي انت انا ام انا فقيه شائبة من حمق ابن هنبقة فانه يدل على
جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياساً وان يكون اشتقاق
اجهل وابله لمن يكون اثار جهله او بلادته ظاهرة على سبيل الندرة و
لا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عدّ احمق من قبيل ابله حيث قال ولا ينبغي
ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل
نحو فلان ابله من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم
التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياساً مطرداً
لكثر الالتباس فاقتصر واعلى الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس
في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية
هذا القياس اشغل واشهر واعرف منه اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي اما
بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها
لان وضعه لتفضيل الشئ على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل
عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهراً
لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظاً او حكماً كما
اذا قلت شخص افضل من زيد ثم قلت عمرو والافضل اي الشخص الذي قلنا

وهو المنافاة في التحقيق والاقتضاء يعني انها لا تنتفيان ولا تجتمعان بل يكون احدهما فقط ١٢ امير وجه التدبير

طلب

قلنا انه افضل من زيد عمرو وعمرو فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد
فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو
او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من
عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة
للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض ولست من بينهم بالاكثر حصى
فلا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان علم المفضل عليه
مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء
او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اسم التفضيل فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة
به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم
والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل
لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول عليه فيشترط في استعماله بهذا المعنى
ان يكون موصوفه بعضا منهم واحدا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا
عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركيهم
في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا

اي لست من بينهم

تاويل مقولته ان القصد لصحة حمله على احد معنى اسم التفضيل

اي في ضمن جميعهم وهو ما عدا المفضل

اي المفضل عليه

قوله فلا يجوز يوسف احسن اخوته اي فلا يجوز انه يشترط ان يكون داخلا في المضاف اليهم لم يجز ان يقال يوسف احسن اخوته يستلزم اجتماع النقيضين لانه بتقدير اضافة الاخوة الى الضمير العايد الى يوسف لزم ان يكون خارجا عنهم وبتقدير انه يشترط فيه انه من جملة المضاف اليهم يكون داخلا فيهم وخارجا عنهم وهو اجتماع النقيضين ١٢ متوسط ١٢

النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم

اليه والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير

مقيدة بان على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه

للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتحقيقه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر و

حسن القوم مما التفضيل فيه فلا يشترط كونه لبعض مضاف اليه فيجوز بهذا المعنى

ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا محمد صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي

افضل الناس من قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم

كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه

الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه

اوسكنه يجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به

الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى

او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون

او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي

ليس جزء الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي

مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل

اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى

النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليات هن لمشابهته بما فيه الالف

واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي

تقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم

التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها

مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما ا

التفضيل الذي استعمل بمن هو مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية

والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها

الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع

بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر الرفع بلا شرط لان

العمل في المضمر ضعيف لا يظهر والا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما

خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده

ما يوهم ذلك فهو مفعول والاّ على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل على سبيله اي يعلم من يضل

يعلم من يضل واما الظرف والحال فيعمل فيهما ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما

رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه بالخلو عن معنى الفعل ايضا نحو

وهو اسم التام ١٢ علوي

رجلٌ رشيدًا وانّما لم يعمل الرفع بالفاعلية لانّ هذا العمل بالاصالة انّما هو عمل الفعل وهو لم
يعمل الفعل وهو لم يعمل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة يعمل فيه محله ولانه لما كان فيما
هو الاصل فيه وهو استعماله بمعنى الاثنين والجمع والانوثة لعدم مشابهته عن اسم الفاعل
فلا يعمل لمشابهته ايضا الّا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفًا بحسب المعنى في اللفظ
لشيء بان يقع نعتًا له او خبرًا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لسبب مشترك بين ذلك
الشيء وبين غيره مفضّل ذلك السبب باعتبار الاوّل اي باعتبار تقييده بذلك الشيء
الذي اعتبر اوّلا على نفسه اي نفس ذلك السبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره
اي غير ذلك الاوّل فيكون باعتبار الاوّل مفضّلا وباعتبار الثاني مفضّلا عليه منفيًا
خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيًا مثل
ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل
في اللفظ والكحل سبب مشترك بين عين الرجال وبين عين زيد مفضّل باعتبار عين
الرجل مفضّل عليه باعتبار عين زيد وانّما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتًا لشيء
في المعنى لمشتبهه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله
فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان
ذلك من متعلّقات الموصوف نحو زيد ضارب ابوه عمرا او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا

عمل

يمين

معتمدا عليه

من

الرجل

عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه
آخر بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين
من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد
تارة بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار وليلا يشتبه على ما هو الاصل
في استعمال اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل
اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل
منفيا عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى
الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل
وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا ورد النفي
على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل
زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل الحسن لكحل عين رجل مقيسا الى حسن كحل عين زيد اما
بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى
انه حسن في عين كل واحد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي حسن
وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة
لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة

او بكونه دونه والقياس بكونه دونه اي دون عين زيد لا يناسب المقام فرجع المعنى
الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق
الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان
الزائد على شيء مساوٍ له مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا النفي المساوي لان المساواة
اعم من الزيادة وانتفاء الاعم يستلزم انتفاء الاخص فاذا انتفى مطلقا ولو في ضمن الزائد
انتفى الزائد ايضا فتحصل من جميع ذلك ان احسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان
قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي
ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا
فرق بين المثالين المذكورين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات
والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي
صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق
له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل
والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد
الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو قالوا احسن بالجرية والكحل بالابتداء
لفصلوا بين احسن وبين معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى

لا من حيث ان فيه معنى الزيادة
فانه يعمل بهذه الحيثية في المفضل ١٢

كحل رجل دون حسن كحل عين

الزيادة

فان قلت لا يختص هذا السؤال الزيادة
التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال
الزيادة التفضيلية سواء كان برجوع
النفي الى الزيادة او بوجه آخر قلت نعم
لكن قول عبارة الشارح بحيل الباء في قوله
بالنفي يمنعها مع الا للسببية حتى يعم توجه
المتوجهين السابقين ١٢ مولانا عصام الدين

قوله بين احسن ومعموله باجنبي لم يقل
يفصلوا بين العامل ومعموله باجنبي
لان الفصل بين العامل والمعمول
باجنبي لا يمتنع بل من الفعل ومعموله
نصف عمله فيجوز زيدا كان عمرو
ضاربا نص عليه الرضي رضي الله عنه ١٢

معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عينين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس
معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي انه من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمول له من
هذه الحيثية ولا يخرج عن هذا الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدأ
والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا الاسم التفضيل بخلاف ما اذا اعمل في الكحل
بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله
منه في عينين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن
في معناه تعقيد ركيك كذا قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينيه
اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد القياس مع انها ليست من قبيل العبارة
المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولان مسئلة الكحل وبين
شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان
اراد وان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة
اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه ويتنقل بهذا التوسيع الى ما انشده سيبويه
واستشهد به في اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه الصور عليه فقال
ذلك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامته من عين زيد وهو اخصر
منه بمقدار ضمير مرد وكلمة في وبرفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان

التوسيع سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب

ما رايت رجلا

اشارة بزيادة لفظ مقدر

أخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذه التغيير لا
أن أصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فإنه لو كان كذلك لا يكون من
قبيل تفضيل الشيء على نفسه إذ يتعدد الكحل ح فإن قدمت على اسم التفضيل ذكر العين
التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين أحسن فيها الكحل كان أصله
ما رأيت عينا أحسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى
عن ذكرها ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في أصل الكحل أحسن فيها الكحل
من عين زيد أو تقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها أحسن فيها الكحل منه في
غيرها ويلزم من هذا على أبلغ وجه أن الكحل في عين زيد أحسن منه في عين عمرو وإنما جازت
هذه الصورة وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لجواز رفع الفعل بالابتداء لا لأنها فرع للأولى فلأن من التفضيلية
مع مجرورها مقدرة فيها أيضا كما ذكرنا مثل ولا أرى أي منصوب على أنه صفة مصدر
محذوف أي قلت ما رأيت كعين زيد الخ قولا مماثلا لقول الشاعر وإنما ترك صدر
البيت ليكون منبها على ما هو مدار المماثلة وترك مصرع أحسن في المثال والكاف
المماثلة الكاملة في ذكره أو هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لأنه كان في
مقام بيان الاختصار في المثال المذكور أولا وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي السباع
ولا أرى كوادي السباع حين يظلم واديا أقل به ركب أتوه تئية وأخوف إلا ما وقى الله ساريا

الله ما في الله ساريا كأن هو ولا أرى وادياً أقل به ركب منهم في وادي السباع

وأستغني عن ذكر ثانياً والركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الإبل والتأنية

من أتانا أو أتى كالتحية من حيي أو حي وهو المكث والتوقف وساريا من السرى وهو سير في

الليل فقوله أرى إما من رؤية البصر أو من رؤية القلب فعلى الأول واديا مفعوله وكوادي

السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف والواو في

ولا أرى إما عاطفة أو حالية وأقل صفة واديا والجار في به متعلق بأقل والمجرور

عائد إلى واديا وركب فاعل أقل وجملة أتوه صفة له والتأنية تمييز عن نسبة أقل إلى

ركب أو منصوب على المصدرية أي إتيان تأنية وأخوف عطف على أقل وهو بمعنى

المفعول أسند إلى ضمير واديا والمعنى وادياً أقل به ركب منهم بوادي السباع وأخوف منه

وما في هو ما وقى مصدرية وسارياً أي ركباً سارياً مفعول المستثنى مفرغ أي واديا

أقل وأخوف في كل وقت إلا في وقت وقاية الله ساريا تقول هر رجب على واو

منسوب إلى السباع لكثرتها فيها والحال إني لا أرى مثل وادي السباع حين أظلم به

واديا يكون توقف الركب به أقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي أخوف

من وادي السباع في كل وقت إلا وقت وقاية الله سبحانه ركباً سارياً بالليل

فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الأولى فقلت ولا أرى

وهي ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد

وادياً أقلّ به ركبت أبوه منهم بوادي أشابع ولو غيّرت بالعبارة الثانية فقلت والآن وادياً أقلّ به ركبت أبوه من وادي أشابع ولمّا قسم المصنّف الكلمة إلى أقسامها الثلاثة على وجه علم من دليل الانحصار حدّ كلّ واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدّر مباحث الاسم بتعريفه فلمّا وصلت النوبة إلى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدّرها بتعريفه فقال **الفعل ما دلّ** أي كلمة دلّت **على معنى** كائن في نفسه أي في نفس ما دلّ يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة إلى ضمّ كلمة أخرى إليها لاستقلالها بالمفهوميّة ويمكن إرجاع الضمير في نفسه إلى المعنى ويكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهوميّة لكنّ المطابقة لما ذكر في وجه الحصر إرجاع الضمير إلى ما دلّ كما لا يخفى واعلم أنّ الفعل مشتمل على ثلاثة معان أحدها الحدث الّذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة إلى فاعل ما ولا شكّ أنّ النسبة إلى فاعل ما معنى حرفيّ هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقلّ بالمفهوميّة فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولمّا وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعيّن أن يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقيّ بل أعمّ لكن لا يتحقّق إلّا في ضمن التضمّني فخرج بهذا القيد الحرف لأنّه ليس مستقلّاً بالمفهوميّة **مقترن وضعاً بأحد الأزمنة الثلاثة** في الفهم عن لفظه الدالّ عليه فهو صفة

صفة بعد صفة للمعنى مخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال
لان جميعها اما منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن
الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه
اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل
وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع **ومن خواصه** اي خواص الفعل
دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او لتحققه وكل من
ذلك لا يتحقق الا في الفعل **ودخول السين وسوف** لدلالة الاول على الاستقبال
القريب والثاني على الاستقبال البعيد **ودخول الجوازم** لانها وضعت اما لمعنى
الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر ولا النهي او التعليق الشي بالفعل كادوات الشرط
وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل **ولحوق نحو تاء التانيث** عطف على
دخول قد وانما اختص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل و
لا يلحق الا بجانبه فاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة
على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل **ساكنة** حال عن تاء التانيث
احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم لحوق **ولحوق نحو تاء فعلت** اراد بنحو تاء
فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت الفاعل وذلك

تحقيقه

للنهي عنه كلا

لأنّ ضمير الفاعل لا يلحق إلّا به الفاعل إنّما يكون للفعل وفروعه وخرج عنه
بمنع أحد نوعي الضمير تحرّزاً عن لزوم تساوي الفرع والأصل وخصّ البارز
بالمنع لأنّ المستكن أخفّ وأخصر فهو بالتعميم أليق وأحدر **الماضي ما دلّ** أي
فعلٌ دلّ بحسب أصل الوضع فإنّه المتبادر من الدلالة **على زمانٍ قبل زمانك**
الحاضر الذي أنت فيه قبليّةً ذاتيّةً تكون بين أجزاء الزمان فإنّ تقدّم بعض أجزاء
الزمان على بعضٍ إنّما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم أن يكون للزمان
زمانٌ فقوله ما دلّ على زمانٍ شاملٌ لجميع الأفعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه
والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منعه بالحدث مثل أمس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع
فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بإن ضربتَ ضربتُ **مبنيّ على الفتح** خبر مبتدأ محذوف
أي هو يعني الماضي مبنيّ على الفتح لفظاً نحو ضربَ أو تقديراً نحو رمى أمّا البناء فعلى
الحركة دون السكون الذي هو الأصل في البناء فلمشابهته المضارع في وقوعه
موقع الاسم نحو زيدٌ ضربَ في موضع زيدٌ ضاربٌ شرطاً وجزاءً تقول
إن ضربتني في موضع إن تضربني أضربك وأمّا الفتح فلكونه أخفّ الحركات
مع غير الضمير المرفوع المتحرّك فإنّه مبنيّ على السكون معه نحو ضربنَ إلى ضربنا
كراهة اجتماع أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدّة اتّصال الفاعل

فاعل

المبني

ضربتك

متحركات

الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها المجانسة بها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي الفعل الذي اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه متلبسا باحد حروف اتين او اوائله يعني الحروف التي جمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي لوقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالعطف على وقوعه اي وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا

الاربعة

يسم

يجب تركيب المفرد لان المتكلم لا يكون الا مفردا سواء تكلم باضرب او نضرب وانما وصف في اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس للمتكلم مع غيره كما يدل عليه وصفه في نضرب بكونه مع الغير فلا يجتمع الانفراد مع كونه مع الغير وقوله واحدا كان ذلك الغير كثيرا مذكرا او مؤنثا او مختلفا ١٢ عصام الدين رح الله

أو مؤنثاً للمؤنث الواحدة والمؤنثين غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين
غائبات او ذوي غيبة والياء للغائب غيرها اي غير القسمين المذكورين
وهما واحد المؤنث الغائب والمؤنثة فقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين بالجر على
البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها
عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى
لموافقته التابعي وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه
على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما
ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره
اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا
وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة
كانت او خفيفة او نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون
مبنياً لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب
قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة
ولان نون جمع المؤنث في مضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكناً
لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا تقبل الاعراب واعرابه رفع

رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كما الجر بالاسم فالصحيح منه
وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع
متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر
مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل تضربن ويضربن والمخاطبة المؤنثة
مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب
في موضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب
في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتح في حال
النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب
ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع
وذلك في خمس مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي لحذف النون
حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل
يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا
اي المضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان
الضم على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حالة
النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي لحذف الواو

والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بضمة وفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين او سواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذا كان كالاسم فأعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين

يرتفع المضارع

يرتفع

انما يكون الرفع اسبق اعراب الاسم واقواه لان الرفع علامة الفاعل والكلام لا يتم الا بالفاعل والفضلات بعد تمام الكلام فيكون الرفع اسبق ولما كان الرفع علامة الفاعل والفاعل عمدة يكون علامته اقوى ١٢

والشين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في
حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجي في باب
افعال المقاربة ان شاء الله تعالى تنصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله
لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كما ليس في ايس وقال سيبويه انه حرف
برأسه واذن قيل اصله اذا ان فخففت وقيل اصله اذ الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه
وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد
لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه
اللام جارة فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد
الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو
لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان وقد تقعان بعد الانشاء وقد امتنع
عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من قبيل عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك
الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك
وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي تنصب المضارع
مثل اريد ان تحسن الي مثال للنصب بالفتحة وان تصوموا خير لكم مثال للنصب
بحذف النون وكلمة ان التي وقعت بعد العلم او ما يكون بمعنى الظن هي ان المخففة من

ليت شعري ما وجه عدم التعرض بوجه تقدير بعد او مع انه السبب مذكور في كلام المصنف محتاج الى البيان ولعل وجه ان الوحدة اما بمعنى الى او الا كما يجي وكل منهما من خواص الاسم الذي يقع بعدها الا المفرد وهي ام كذلك لا عدها حكمها ١٢ رضي الله تعالى عنه منه

ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء فلا تناسب

وليست اى ان الواقعة بعد العلم هذه اى ان نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم

خبر ليست اشارة الى فائدة وهى التنبيه

التى تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم

ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجرى

فى ان التى بعده الوجهان ولن نحو لن ابرح ومعناه اى معنى لن نفى المستقبل نفيا

مؤكدا لا مؤبدا اذ لا يلزم ان يكون فى قوله تعالى لن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى

تناقض لان لن يقتضى التأبيد حتى يأذن لى الانتهاء واذن التى تنصب

بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانها اذا اعتمد

ما بعدها على ما قبلها لا تنصب بها لانها تضعفها لانه لا بد ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها

فصار كانه سقط ملغاة وكان عطف على لم يعتمد اى تنصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها

ان بعد اذن سبق على اذن حكما فلا تعمل ١٢ علوى

على ما قبلها واو كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء بها الا يمكنان

الا فى الاستقبال فان تقدمها شرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك

اذن اظنك كاذبا او خلاها كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع

تحل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة تمثل بتمثال بما يحتمل ان لا الاستقبال فقوله

او ان مبتداء وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معنا كما اشرنا اليه وقوله تحل

والتطمع ٣

الناصبة ٣

بها

يعتمد

بخلاف ما اذا اعتمد ما بعدها بكونه جزاء لما قبلها نحو انا اذا اكرمك فلا تنصب او جزاء الشرط تضعفها ان وقع نحو ان تاتنى اذا اكرمك وجوبا للقسم السابق نحو والله اذن لا فعلن ولا يقع المضارع بعد اذن معتمدا على ما قبلها فى غير هذه المواضع بالاستقراء ١٢ وفيه

مثل أذن يدخل الجنة خبر المبتدأ أي تمثيل أذن بعد الاعلال على طريقة تمثيلات اخواتها
إلا أنه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطاً بشرطين أشار اليهما فيما بين المبتدأ أي
والخبر وإذا وقعت أي أذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان أن تنصب
بناءً على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لأنه جملة والرفع باعتبار
الاعتماد بالعطف وإن ضعفت وكي التي تنصب بها المضارع مثل أسلمت كي أدخل
الجنة ومعناه السببية أي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الإسلام لدخول الجنة في
المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن إذا كان أي المضارع
مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها وإن كان بالنظر إلى زمان المتكلم ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً
بمعنى كي أي حال كون حتى بمعنى كي للسببية أو إلى أن للانتهاء والغاية مثل أسلمت حتى
أدخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر إلى ما قبله وبالنظر إلى زمان
المتكلم أيضاً وكنت سرت حتى أدخل البلد مثال لحتى بمعنى كي أو إلى ولاستقبال
المضارع بالنظر إلى ما قبله وأما بالنظر إلى زمان المتكلم فيحتمل أن يكون ماضياً أو حالاً
أو مستقبلاً وأسير حتى تغرب الشمس مثال لحتى بمعنى إلى والاستقبال ما بعدها فإن
أردت الحال يعني زمان الحال تحقيقاً أي بطريق التحقيق بأن يكون هي زمان
التكلم بعينه ويجيء مثاله أو حكاية أي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت أمس

بالفعل الذي فيه حتى

المترتب عند ذلك السير من غير نظر الى حصوله ١٢ وافيه

حتى ادخل البلد فادخل في هذا المواضع حكاية الحال الماضية كانك في زمان الدخول
بعينه هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت فيه وكان ما بعد حتى في هذه العبارة
مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح
تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء
لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستانف الا ان تقدر
بعد ما بعدها ان يكون الفعل خبره فيكون حتى داخلة على الاسم كما توهمه بعضهم فيجب رفع
اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها
ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى
لا يرجونه مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم و
من ثم اي من اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء
ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد
حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا
القول بان تجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها
عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر على المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا تقتضي الخبر
وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها لانه ح يكون

فيفيد

قوله في وقت متعلق لقوله امتنع وقوله في هذا القول متعلق لقوله حصول وقوله بان تجعل تفسير لقوله حصول كان الناقصة في هذا القول اي امتنع الرفع في قولك كان سيري حتى ادخلها في جعل كان هذا القول ناقصة ١٢ منه رح

يكون ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك

فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال و

جاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا

ادخل الآن لا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى ادخلها بالرفع لان السير في هذا المقام

متحقق والشك انما هو في تعين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله ايهم

عطف بتقدير جاز على جاز التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحيته لتقييده

بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز الرفع في هذا التركيب

في وقت حصول كان التامة فعلى هذا فقوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد

فيه ولام كي لا تدخل اي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل

الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي تنصب بها المضارع

لام التاكيد للنفي بعد نفي الكان لفظا وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن

ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا القدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر

بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي ما كان

صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر

باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان

فيقدر ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها
لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير
اللفظ على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية لم يحتج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون
قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد بتقديم الانشاء او ما في معناه عن النفي
المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني
فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك
شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك
او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي
نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث مني ويندرج فيه التحضيض نحو لولا
انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا لانه استفهام لنفي الفعل فيندرج في النفي او تمن نحو
ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه
ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص
او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة
خير مني ففي جملة هذه المواضع يعني السببية مقصودة والفاء دالة عليها وما بعد
الفاء في تاويل المصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو

نحو سأترك منزلي لبني تميم سـ وألحق بالحجاز فأستريحا بدون تقديم احد الاشياء
الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير ان
بعدها مشروطة بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع
وثانيهما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل
الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة ومثلها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء
بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تأكل السمك
وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو
التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط بشرط معنى الى او ان
او الا ان اي بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها
لا لأن الفساد اخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك
او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير
مضاف اي لالزمنك الا وقت ان تعطي حقي وغيره يقدرها بالى فما بعدها
بتأويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي و
العاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة
المذكورة اولا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشرط لصحة

بعد

تقدير أن بعدها فتنصب المضارع بها بتقدير أن إذا كان المعطوف عليه اسماً صريحاً

نحو أعجبني ضربك زيداً ثم تشتم أو فتشتم فتنتم ثم ليس من الحروف العاطفة المذكورة وتقدير أن

بعد الواو والفاء ليس مشروطاً بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة إذا كان مرفوعاً

فهو معطوف على أول المعدودات الناصبة بتقدير أن أعني قوله حتى أو إذا كان مستقبلاً

أو على آخرها وهو أو بشرط معنى إلى أن وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبأن

مقدرة بعد حتى وظاهر أن هذا وإن كان أبعد بحسب اللفظ لكنه أقرب بحسب المعنى

لأنه على تقدير الأول أن جعل العاطفة أعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم أن يذكر في التفصيل

ما لم يكن في الإجمال وإن خصصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصاً

به كما سبق من حرياته في تم الضابط ويرد عليه أنه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة

في الإجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرنا **ويجوز إظهار أن مع لام كي** نحو جئتك لأن

تكرمني ومع ما ألحق بها من اللام الزائدة نحو أردت لأن تقوم مع الحروف

العاطفة نحو أعجبني قيامك وأن تذهب لأن هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو

جئتك للإكرام وأعجبني ضرب زيد وغضبه وأردت لضربك فجاز أن يظهر معها تقليباً

الفعل إلى الاسم الصريح وهو أن المصدرية وأما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم

الصريح لم يظهر بعدها أن وكذا حتى لأن الأغلب فيها أن تستعمل بمعنى كي وهي بهذا

فيه الاسم بالصريح ليخرج نحو أعجبني أن تضرب زيداً فتشتم فإنه ح لا يقدر أن لجواز عطفه على مدخول أن ونصبه بالكلمة أن السابقة وفيه نظر لأنه لا يشتمل نحو أعجبني أنك تنسان وتعلم فإنه يجب فيه تقدير أن فالأولى أن يقيد بالاسم بالصريح ويمتنع كون المعطوف عليه في أعجبني أن تضرب زيداً فتشتم مشتملاً للفعل وتناول الاسم المعطوف عليه متأخر عن المعطوف ١٢ عصم

بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول غالب
في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها
للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب
بعدها ويجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في
صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لا ستكراه اللامين المتواليين ومع لام
كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان ناصبة تضمر في غير المواقع المذكورة
كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع
الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس
كما في تلك المواضع ولذلك لم نذكرها فيجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر
ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما تستعمل في معنى النفي وهذه الكلمات
تجزم فعلا واحدا وبكلم المجازات اي يجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات
الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار
لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازات ان ومهما واذ ما
وحيثما فانه حيث يجزمان الفعل المضارع مع ما واما بدونها فلا واين
ومتى وبها يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما اولا وما ومن واي

وأما انجزام المضارع مع كيفما واذ وإذما فلأنه لم يجيء في كلامهم على وجه الاطراد

وأما مع كيفما فلأن معناه عموم الأحوال فإذا قلت كيفما تقرأ أقرأ كان معناه

على أي حال وكيفية تقرأ أنت أنا أيضا أقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة

قارئين في جميع الأحوال والكيفيات وأما مع إذ وإذما فلأن كلمات الشرط إنما

تجزم لتضمنها معنى إن التي هي موضوعة للأمر المنقطع به وبأن مقدرة عطف

على قوله بلم أي ويجزم المضارع بأن مقدرة وسيجيء بيانه إن شاء الله تعالى ولم تقلب

المضارع ماضيا ونفيه أي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير إلى ما هو أقرب

أعني ماضيا ولما مثلها أي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص أي لما بالاستغراق

أي استغراق أزمنة الماضي من وقت الانتفاء إلى وقت التكلم بها تقول

ندم فلان ولما ينفعه الندم أي عقيب ندمه لا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم

إلى وقت التكلم بها وإذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم أفاد استمراره

إلى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل أي تختص أيضا لما بجواز حذف

الفعل المنفي بها إن دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما أي ولما أدخلها وتختص

أيضا بعدم دخول أدوات الشرط عليها فلا تقول إن لما تضرب ومن لما

تضرب كما تقول إن لم تضرب ومن لم تضرب وكأن ذلك لكونها فاصلة

بما فرغ من بيان تعداد الجوازم شرع
في تبيين معانيها فقال ولم تقلب المضارع
ماضيا ... ١٢
المنفي بلم قد يكون مستمرا مثل لم يلد
ولم يولد وقد يكون منقطعا مثل
هل أتى على الإنسان حين من الدهر
لم يكن شيئا مذكورا وإن المعنى
أنه كان بعد ذلك شيئا مذكورا ١٢

فاصلة نحو نيه بين العامل ومعموله وتختص ليضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي يتفيا

بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في

غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب

بها الفعل وتدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة

وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا معك

وثم ليقضوا ولا النهي المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ

ولا النهي ضدها اي لا للنهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل

وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا

او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل

الاول ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا

وفي شرح المصنف وكلم المجازات ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا

للثاني مسببا ولا شك ان كلم المجازات لا تجعل الشيء سببا لشيء فالمراد

بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل

كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا

للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة بها ان يورد

اعلم ان المراد بالسبب هو السبب في التعقل مثل ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة مع ان الثاني سبب للاول في الخارج حصول الاول في التعقل سبب لحصول الثاني ١٢ متوسط ١٢

بهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك إن تشتمني

فأكرمك لأن الشتم ليس سببا حقيقيا للإكرام والإكرام مسببا حقيقيا له

لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة تنبيها لإظهار مكارم الأخلاق

يعني أنه منهما بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الإهانة عند الناس سبب

الإكرام عنده ويسميان أي هذان الفعلان أولهما شرطا لأنه شرط لتحقق

الثاني وثانيهما جزاء من حيث أنه يبتني على الأول ابتناء الجزاء على الفعل فالكلام

أي الشرط والجزاء مضارعين نحو إن تزرني أزرك أو الأول فقط مضارعا

نحو إن تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم و

هو إن أو ما يتضمنها مع صلاحية المحل وإن كان الثاني مضارعا فالوجهان

أي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو أدوات الشرط والرفع لضعف

التعلق بحيلولة الماضي والفعل بغير المعمول نحو إن أتاني زيد آته وآتيه و

از الحيلولة حايل شدن در ميان امدن ١٢

إذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو إن خرجت

خرجت أو معنى نحو إن خرجت لم أخرج ويحتمل أن يكون تفصيلا لقد أي لم

تقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى إن يسرق فقد سرق أخ

له من قبل أو معنويا مقدرا كقوله تعالى إن كان قميصه قد من قبل فصدقت

الاكرام بزرگ گردانیدن و بزرگ داشتن و نواختن و بخشش کردن ١٢ کنز اللغات

قوله تعالى إن يسرق ابن يامين فقد سرق أخ له من قبل أي سرق أخوه يوسف فإنه سرق صنما من خاله فكسره وألقى في حسب ١٢ شرح أبيات

فصدقت اي فقد صدقت لم تجز الفاء في الجزاء المتحقق تاثير حرف الشرط فيه
بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتني
اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي يستقيم
ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب
دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا احترازا عما
اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء
لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة
الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تغير المعنى
حيث خصصت بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم
يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا
وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء
اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير
لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر
او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لن الى غير ذلك كالتمني

والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء

و يجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان

معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى

الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها

لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى

وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان

التي ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني

اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم

تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن

عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه

والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان

المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم قصد

السببية اي سببية ما تقدم له فحينئذ تقدر ان مع مضارع يوجد مما تقدم ويجعل

المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه

الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فايدة يكون

يكون ذلك المطلوب مسببا لها وهي متسبب له فاذا كان المضارع الواقع بعد
تلك القائدة وقصد سببية الفعل المطلوب لتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك
الفعل وجعل المضارع الواقع بعدها جزاء مجزوما بها نحو اسلم تدخل الجنة فان
المطلوب باسلم هو الاسلام وهو المطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد
اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له
فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو ولا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان
النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت وهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور
خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده وامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما
عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي
فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع
قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصد السببية واما اذا لم
تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للصفة
كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرء مرفوعا اي وليا وارثا او
بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف
كقول الشاعر شعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار

الرائد مقدمة الجيش ١٢ الحتف بمعنى الموت ١٢

الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر فكان المراد به صيغة الامر
فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفي بعض الشروح
انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى
المصدري ايضا فاراد التنصيص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين
مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرحه صيغة يطلب بها الفعل
شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل
احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب
احتراز عن الغائب والمتكلم بغير حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك
فلتفرحوا فيمن قرء على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اي آخر
الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه
وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة
حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب
وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب
آخره اضربوا واخش اغز وارم كما تقول ليضرب ليضربا ليضربوا وليخش
وليغزو وليرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فلا وكان

الامر في عرف النحاة حقيقة في نحو
تم وليقم واضافته الصيغة والمثال
اليه من اضافة العام الى الخاص كذا في
المطول واليه يشار كلام المفتاح الا
ان المص ذكر في كتبه ان صيغة الامر
مختصة بامر المخاطب عند النحاة
والاصوليين ١٢ ابيات

لا يخفى ان اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة
حكم الآخر واما سقوط النون فليس النون
آخر الامر الا ان يقال لشدة الامتزاج
بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت
منزلته كلمة واحدة فنزل النون منزلة الآخر ١٢ عص

فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا القول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه واما هو باب افعال لا غير زيدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة وفتحا للالتباس بالمضارع المتكلم المعلوم على تقدير الفتح او تحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة فانه اذا اقبل واقتل بفتح الالف التبس بالواحد المتكلم المجهول واو بالماضي المجهول من الرباعي او اقبل اقتل بكسر الثاني ومكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون بعد حرف المضارعة كسرة واعلم مثال لما يكون بعد حرف المضارعة فتحة وان كان رباعيا مفتوحة اي فالهمزة مفتوحة للانباء

فانه اذا قيل أقتل بفتح الهمزة التبس بالمتكلم المعلوم واذا قيل اقتل بكسر لزم الخروج عن الكسرة الى الضمة

مفتوحة

اصل رددت لا ارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم الواحد للا
همزة وصل **مقطوعة** لذلك بعينه **فعل ما لم يسم فاعله** اي فعل المفعول الذي
لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على مضاف حذف اي
فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله
ويكون اضافة الفعل اليه بيانية **وهو ما حذف فاعله** واقيم المفعول مقامه بذكر
هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق **فان كان** الفعل الذي اريد حذف
فاعله واقامة المفعول مقامه **ماضيا** غيرت صيغته دفعا للبس بان **ضم اوله وكسر
ما قبل آخره** مثل ضرب ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه
غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة
ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة والكان غريبا يدل على غرابة المعنى
ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول
المقصود بما هو اخف منه **ويضم الثالث مع همزة الوصل** نحو انطلق واقتدر واستخرج
لئلا يلتبس في التدرج من امر ذلك الباب **ويضم الثاني مع التاء** نحو تجوهل وتدحرج
لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت **خوف اللبس** هذا علة لقوله
ويضم الثالث والثاني **ومعتل العين** اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه

٣ قوله دفعا للبس بفتح اللام بمعنى الخلط والاشتباه مصدر لبس يلبس من حد ضرب ١٢ علي قاري

٣ مثل تعلم

عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا تعلّل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في يروي ويطوي الاصوات ان يقال معتلّ العين المنقلبة عينه الفا ليلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خصّ معتلّ العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للمفعول منه كما ذكر وبعيده ذكر معتلّ العين في المبني للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا **الافصح فيه قيل وبيع** اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل **وجاء الاشمام** وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذه المواضع وقال بعضهم الاشمام هنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضمّ الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوايل هذه الحروف **وجاء الواو** ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها **ومثله** اي مثل باب الماضي المجهول من

المعتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من باب
الافعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجي اللغات الثلث فيه اذ يجيء فيهما
مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون
ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو
المكسورتين والقياس فيهما اذا اسكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب
العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة و
الالآن اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا
ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويكرم ويستخرج ويتدحرج وفتح
ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول
تقلب عينه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار ويقاد
ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي
فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل متعلق
الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف
على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد
فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الا

لمن كسرتها لرجح علتها وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في افتعل تاء وبهذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في الفعل مما قبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد ١٢ رضي رضي الله عنه

الفرق بين المفعول به والمفعول فيه في توقف الفعل ان المفعول فيه لازم الوجود والمفعول به لازم الماهية ولذا قال ما يتوقف فهمه ولم يقل ما يتوقف وجوده ١٢ منه

في الاصطلاح انه متعلّق به فانّ المتعلّق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل
انّ فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدّي كضرب فانّ فهمه موقوف
على التعلّق المضروب لا يمكن تعقّله الا بعد تعقّله بخلاف الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل او المفعول فانّ الفعل بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدّي بخلافه
اي بخلاف المتعدّي يعني لا يتوقّف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانّه
وان كان له تعلّق بكلّ واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكنّ
فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلّقات جائز وغير المتعدي يصير متعدّيا امّا بالهمزة
نحو اذهبت زيدا وتضعيف العين نحو فرّحت زيدا والف المفاعلة نحو ماشيته
وسين الاستفعال نحو استخرجته وبحرف الجرّ نحو ذهبت بزيد والمتعدّي يكون متعدّيا
الى مفعول واحد كضرب في هذا الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول
كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم والى مفاعيل
الى ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانّهما كانا قبل
ادخال الهمزة متعدّيين الى مفعولين فلمّا ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول
آخر يقال له مفعول الاول وامّا الافعال الاخر وهو انبأ ونبّأ واخبر
وخبّر وحدّث فليست اصلاً في التعدية الى ثلاثة مفاعيل بل تعديتها اليها

جواب سوال
اگر کسی گوید که زمان و مکان
و غایته و هیئة الفاعل والمفعول
مراد او حال ست چنانچه
گفته شود که زید فلانی فلان
را روز فلان جای فلان
برای حاجتی که سوار بود
یا پیاده بود پس اینها
از متعلقات فعل اند
قوله متعلق مراد از چنین باشد

تعقل
فهم

انما هي لو سقط اشتمالها على معنى الاعلام فعنده الافعال المتعدية التي لها مفاعيل
مفعولها الاول كمفعول اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا
والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمروا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها
كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا افعال القلوب
وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والافعال ثلاثة
من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت
وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم ورايت وعلمت
ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان
ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت
علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشات هذه الجملة عنه حين تكلمت
بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فهو
ظننت لبيان ان منشا الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك البواقي فتنصب
اي هذه الافعال الجزئين اي المخبر في الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما
مفعولاها ومن خصائصها اي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشي ولا يوجد
في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر

يختصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف
المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين بمثابة اسم واحد لان مضمونهما معا
هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة
ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول كما في قوله تعالى
ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة لا يحسبن بالياء
المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي
هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر شعر لا تخلنا على غرا
ئك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي
هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاختصار على احدهما مطلقا
تقول فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر
المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستقل ويتم بتسليمه فائدة
بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا
منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان
لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع
يخل اي يخل مسموعة صادقة ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز

الالغاء اي ابطال عملها اذا توسّطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قايم او تأخرت
عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين
الحاصلين للذين يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها كلا منهما على تقدير الالغاء وجعلهما
مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر وقد نقل الالغاء عند التقدم ايضا
نحو ظننت زيد قايم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الالغاء لها
في معنى الظرف فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة
الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط الا ان الاعمال اولى على تقدير التوسط
وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع
الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب حسبت زيد وبين اسم
الفاعل ومفعوله نحو انت مكرم حسبت زيدا او بين معمولي ان نحو ان زيدا حسبت
قايم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف حسبت يقوم زيد وبين المعطوف
والمعطوف عليه نحو جاءني زيد وحسبت عمرو ولا شك ان الالغاء في هذه
الصور واجب فلهذا قيد جوازه المبني على جواز الاعمال ايضا بقوله
اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تأخرت يعني عنهما وانما خص هذه
الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلق الالغاء من خصايصها لشيوعه وكثرته

قايم

معموله

كسرة وقوعه ومنها اي ومن خصايص افعال القلوب ابطال التعلق وتعليقها

وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة

كما سيجي مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو

علمت غلام من انت وقبل النفي الداخلة على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء

الداخلة على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال التعليق بالاستفهام و

ترك مثال اخويه لكونه معلوما بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال

اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلثة تقع

في صدر الجملة وضعا فاقتضت ابقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها

بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث

اللفظ روعي الاستفهام والنفي والابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه

الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تجويزا وجوده

فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق فممنوع عن العمل لفظا عامل معنى وتقديرا

لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين

ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزءاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد

قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان

الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني أن الالغاء ابطال العمل
في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها أي ومن خصائص
افعال القلوب انها يجوز أن يكون فاعلها أي فاعل افعال القلوب ومفعولها
ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص
جواز اجتماعهما بالفعل دون فعل آخر وعن نحو اياك ظلمت نحو علمتني منطلقا
وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني
بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان أصل الفاعل أن يكون مؤثرا
واصل المفعول به أن يكون متأثرا واصل المؤثر أن يغاير المتأثر فان اتحدا
معنى كره اتفاقهما لفظا فقصدوا مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان
فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول به فيه ليسا
بمتغايرين بقدر الامكان فاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا
متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار
كأنها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول
به فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها
ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا

لفظاً لانهما ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به ومما اجري مجرى افعال القلوب
فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك
اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما
ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر شعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة
وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمراً والبعض منها اي البعض افعال القلوب ما عدا حسبت
وخلت وزعمت بمعنى آخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث
يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضاً متعد الى المفعولين مع انما قيد بذلك لئلا يقال
لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال
وحسبت بمعنى صرت ذا احسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر
الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت عن الظنة بمعنى التهمة تقول ظننت
زيداً بمعنى اتهمته اي اخذته مكاناً لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو
على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيداً بمعنى عرفت شخصه
وهو العلم بنفس الشيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من
معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول
وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان

او قريب من العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشتقوق الشفة العليا
ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت
لانها ليست بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا يتم
بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة
اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان
هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك
التقرير نسبة بين الفاعل والصفة وكل من طرفيها خارج منها فخرج عن الحد الافعال
التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة
فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في
الافعال الناقصة لا التامة لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان
في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع
له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة
على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان
كل جزء تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له وصفته خارجة عنه فخرج الافعال
التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للعرض لا صلة الوضع

اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة الى فاعله والزمان ونسبته هي ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينهما وبين تقرير الذي هو صفة المتكلم ان كان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر وبين التقرير الذي هو صفة الفاعل ان كان مبنيا للمفعول فارادة ثبوت الصفة هو صاحبه بالفاعل لا يليق بمقام التعريف ١٢ عصام الدين

الوضع ولا شك أن الغرض من وضع الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الأفعال التامة فإن الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فحذف عن حدها فظهر بما ذكرنا أن هذا الحد لا يحتاج إلى قيد زائد لإخراج الأفعال التامة أصلا وهي أي الأفعال الناقصة كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر أنها غير محصورة وقد تضمن كثير من الأفعال التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذه العشرة أي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما أي صار زيد عالما وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة مضمرا اسمها وحاجتك خبرها إما بأن يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من العزارة ونحوها أي لم تكن مدة على قدر ما يحتاج إليه و[ما] استفهامية والضمير في ما جاءت يعود إليها وإنما أنث باعتبار خبرها كما في من كانت أمك ومعناه أية حاجة صارت حاجتك وجاء أيضا قعد ناقصة في قولهم أرهف شفرته حتى قعدت أي صارت الشفرة كأنها حربة أي رمح قصير قال الأندلسي

يدخل في للانتقال، زجاج وقد الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافاً للفراء

وتدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر

لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره

المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب

عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني افاد معناه الذي

هو الانتقال اعطاء الخبر الذي هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني

منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني

لتشبيه بالمفعول في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة

كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي

دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او

منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها

اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار ناقصة فهو من قبيل عطف احد القسمين على

الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر شعر بتيهاء قفر والمطي كأنها قطا

الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها فان

بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشأن ...

التيهاء البادية التي يتيه فيها الماشي القفر التي لا نبات فيها القطا جمع القطاة الحزن الغليظة من الارض البيوض جمع البيضة الفراخ جمع الفرخ بتيهاء متعلق بمحذوف اي كنا بتيهاء والباء بمعنى في وهو غير منصرف للتأنيث ولزومه والمطي مبتدأ وكأنها تنصب على قطا الحزن خبره والجملة في محل الحال بيوضها اسم كان وفراخا خبره وقد كانت مع اسمها وخبرها حال عن قطا الحزن والعامل فيه معنى التشبيه المستفاد من كأنها معناه كنا في تيهاء والحال ان المطي يسرع بنا كما يسرع هذا القطا الى بعد ان صارت بيوضها فراخا لان السرعة الى الفراخ اشد من سرعتها الى البيوض ... شرح ابيات

ايضاً عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة فيها ضمير الشان اسمها
والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس
صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله
يكون ناقصة اي كان يكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب
بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى كن فيكون
ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى
كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه
صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين الفعلين
مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتهما للانتقال اما من الصفة الى صفة نحو
صار زيد عالما واما من الحقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة
بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى بالى
نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويجيء بمعنى صار مثل آل ورجع
واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة
تستحيل مودة قال فيالك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى
لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بحسب موادها لا بصورها

مسّى

مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول
يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس
المثالان الآخران ويكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد
غنيا اي صار زيد غنيا وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى
على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح
زيد او دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت
ظل زيد سائرا معناه ثبت له ذلك السير في جميع نهاره واذا قلت بات
زيد سائرا معناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا
وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظلت
بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة في
جعله حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين فصلهما عن الافعال الثلثة
السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت
بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اي رجع و
غدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح و
هو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة

١٩٢

الاربعة من اليمين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك
انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب و
الحق بها اض وعاد وغدا وراح فاسقطها في التفصيل عن اليمين اشارة الى
عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات **وما زال** من زال يزال زال زوال
فانه تامة بمعناه **وما برح** بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية
وما فتئ الضياء بمعناه **وما انفك** اي ما انفصل **للاستمرار خبرها** اي خبر تلك الافعال
لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم عليحدة من المنصوبات
مذ قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد
اميرا استمرار امارته من زمان قابليته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان
ماخوذ في معاني هذه الافعال فادخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها
نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا **و**
يلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت **النفي** بدخول
ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها
وما دام لتوقيت امر اي تعيين **مدة ثبوت خبرها لفاعلها** بان جعلت تلك المدة

للامس

من المرفوعات كما ان خبرها قسم عليحدة

الصلاة

ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر بتقدير الزمان

قبل المصادر كثيرا واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام تفيد فائدة

تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اي ومن اجل انه للتوقيت امر بمدة ثبوت

خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقلا مستقلا بالافادة لانه ح مع اسمه

وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا

اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم يحصل

من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانه

مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود الكلام وراءها

وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الآن

وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة

بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله

مثله وتارة بزمان الاستقبال نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا

مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها

اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد تجويز تقديم

نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي

بجواز التقديم

ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان تقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر يخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما تقتضيه باب المفاعلة للتقديم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في خبر النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة الامرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني

على انّه لا يجوز مراعاة للنفي او يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي
والفارسي على انّه يجوز بناءً على انّه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين النقيضين
في حكم هذا القسم متعارضة ومحاولته بهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف
ان يجعل ما في اوّله او الثاني من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيهما من ابن كيسان
افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنوّ الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل
رجاءً منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنوّ رجاء بان يكون ذلك الدنوّ
بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر لا للجزم به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج
يدلّ على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انّك ترجو ذلك وتطمع لا انّك جازم به او
وضع لدنوّ الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولاً اي دنوّ حصول بان يكون اخبار المتكلم
بذلك الدنوّ لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدلّ على
قرب حصول الخروج لزيد لتحقّق قرب حصوله او وضع لدنوّ الخبر وقرب حصوله للفاعل
اخذاً فيه اي دنوّ اخذ وشروع في الخبر بان ذلك الدنوّ بسبب جزم المتكلم بشروع يكون
الفاعل في الخبر بالتصدّي لما افضى اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدلّ على
قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما افضى اليه فالاوّل اي ما وضع
لدنوّ الخبر رجاءً عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق والطمع في المحبوب والاشفاق

والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف فهو غير متصرف
حيث لا يجي منه المضارع والمجهول والامر والنهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف
في عسى لتضمنه معنى انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من
معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها قوله على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج
وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية لتقوية المعنى الترجي
الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية
اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج
او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة
وقيل ان المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم والتقدير
المضاف مع ان تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج
اي كونه مشبها بالمفعول ١٢ علوي رح ١٢
ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يسم على المفعولية في صورة الانشاء
فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى
على هذا وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه
اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال
الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب قوله على الاستعمال الاخر عسى

أن يخرج زيدٌ بأن يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الأول
فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب إليه كما استغنى في علمت
أن زيدا قائم عن المفعول الآخر فأقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة فإن
اقتصر على المرفوع من غير قصد إقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج
زيد فهي تامة ومنها احتمال آخر وهو أن يكون زيد مرفوعا بأنه اسم عسى وفي يخرج
ضمير يعود إلى زيد وأن يخرج في محل النصب بأنه خبر عسى وآخر وهو أن يجعل
ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فإن أعمل الأول كان زيد
اسم عسى وأن يخرج خبره مقدما عليه وإن أعمل الثاني كان اسم عسى مستكن
فيه ضمير زيد وخبره أن يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة أيضا وقد يحذف
أن عن الفعل المضارع في الاستعمال الأول تشبيها لها بكاد كما أن كاد زيد
يخرج لم يذكر فيه أن كذلك عسى زيد لا يذكر فيه أن كقولهم شعر عسى الهم الذي
أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الأصل أن يكون وراءه
فحذف أن دون الاستعمال الثاني أي لعدم مشابهته قولك عسى أن يخرج
زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني أي ما وضع لدنو الخبر وهو حصول كاد تقول
كاد زيد يخرج عن دنو الخبر لعلك بأنه شارفه على الحصول للفاعل في الحال فقد علم

ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من
الحال باعتبار احد معنييه من غير ان يدل على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل
ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم
قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها بالآخر اعطي كل
منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر
الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان
او مستقبلا وقيل يفيد اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا
اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فالمراد اثبات الفعل لا نفيه
بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى والتسليم تخطئتهم وتغيره قوله لم يكد
بقوله لم اجد فلولا ان نفي كاد للاثبات لما خطؤوه ولما غيره
واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء
القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه
وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت
آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئي ذي الرمة في تسليمه تخطئته روي عن

عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال
عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة
حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي
الداخل على كاد وما اشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
اي كسائر الافعال في افادة النفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى
وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية
بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد
بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل
على يكاد كنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك
ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها واخذ
وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذه وشروع في الخبر طفق بمعنى
في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب
يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب
وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع في اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال
مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل

يخصفان

يُفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع
عطف على طفق يعني اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل
استعمال عسى على وجه نحو اوشك زيد ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون
ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي الشرح فعلا
التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى
كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته على كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم
في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض
الحد بمثل لله دره فارسا وواها له لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل
عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال
ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء
التعجب فقط بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء
وله اي لفعل التعجب او لما وضع للتعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب
ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا هذين
التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول ومثنى
وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد

واوشك ان يجيء

وضع

بشرط

ولا يبنيان

ولا يُبْنَيان أي فعلا التعجب **إلا مما يُبنى منه أفعل التفضيل** لما بينهما من المناسبة من حيث إن كلا منهما للمبالغة والتأكيد وكذا لا يبنيان إلا للفاعل كأفعل التفضيل وقد شذ ما أشهاه أي الطعام وما أمقته الكذب **ويُتوصل في الفعل الممتنع** بناء صيغتي التعجب منه من رباعي أو ثلاثي مزيد فيه أو ثلاثي مجرد مما فيه لون أو عيب **بمثل ما أشد استخراجه وأشدد باستخراجه** أي يتوصل ببنائهما منه ويجعل الممتنع مفعولا أو مجرورا بالباء **ولا يتصرف فيهما** أي في صيغتي التعجب **بتقديم** أي بتقديم جائز فيما عدا التعجب كتقديم المفعول أو الجار والمجرور على الفعل **ولا تأخير** أي بتأخير جائز فيما عداهما كتأخير الفعل منهما وإنما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا بما ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فإن المقام يقتضي بيان الأحكام الخاصة بها فلا يقال ما زيدا أحسن ولا بزيد أحسن لأنهما بعد النقل إلى التعجب جريا مجرى الأمثال فلا يغيران كما لا تغير الأمثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لأن تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى بأحدهما لكفى وأجيب بأن ذكر التأخير إنما هو للتأكيد لا للتأسيس على أن كل واحد منهما وإن لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكأنه اعتبر القصد **ولا تصرف فيهما بإيقاع فصل** بين العامل والمعمول نحو ما أحسن في الدا

في الدار زيدا او اكرم اليوم بزيد لا خبرهما تجري الامثال لا تسبق وأجاز المازني الفصل
بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق واجاز الاكثرون الفصل
بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واتم وأيم الان
لم تحصل بزمان حسن المتكلم بل كان وانقضى وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون
المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما
ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما
يستبهم عند سيبويه وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة
اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا شيء عظيم وقال
الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه
كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادراك
ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل
بمعنى صار ذا كذا فافعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل
عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو
احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل
لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش لان احسن بمعنى

صيّره ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اي جعل
اللازم متعديا فالمعنى صيّره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا
بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت
بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن
امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه
قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في
شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب
ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه
لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل وقد
اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات
احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين
مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا
للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء
او اسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم
وشرطهما اي نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني

وهي بواحد غير معين ابتداء ويفسره مميزا بذكر المخصوص بعده ويكون في كلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو فبئس غلام الرجل ونعم وجه غلام الرجل هم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او غلام رجل او زيدا او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء والبوعلي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها اي فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك اي الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هي بحسب الغالب لانه قد تقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا اي ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف للعهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذه المثال اما مبتدأ و نعم

الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدا محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم
الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل
زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط
صحته وقوعه مخصوصا مطابقته الفاعل اي مطابقته للفاعل او مطابقة
الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم
الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء
الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير
متصرفين اشبها الحروف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم
الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع
افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول
بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس
مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى
نعم العبد اي ايوب لان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي
نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام وحبذا اي من افعال

لعل الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا فطن ان المتلبس بالفاعل حقيقة للفاعل كما اذا التبس فاعل الفعل بالمفعول يتعين التقديم للفاعل ١٢ عصام رح

افعال المدح والذم حَبَّ في حبذا وهو اي حبذا مركب من حَبَّ الشي اذا صار محبوبا ومن ذا او فاعله اي فاعل هذا الفعل ذا وهو لا تغير اي حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا لجريهما مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيد المخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالركوب حال من الفاعل لا عن المخصوص الحروف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيره متعقل باعتبار الغير اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثم اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة

اى من اجل ان الحروف دال على معنى في غيره احتياج الى اسم او فعل في ان يصير جزءا من الكلام من مسند او مسند اليه لان دلالته في معناه للافراد مشروطة بذكر متعلقه ١٢

حروف الجر

أو نحوها كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للإفضاء بفعل أي لإيصاله
فإن معنى الإفضاء الوصول ولما عدي بالباء حمل معناه الإيصال أو معناه
أي معنى الفعل وهو كل شيء يستنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك إلى ما يليه سواء كان
اسما صريحا مثل مررت بزيد وأنا مار بزيد أو كان في تأويل الاسم كقوله تعالى
وضاقت عليهم الأرض بما رحبت أي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الإضافة
أيضا لأنها تضيف الفعل أو معناه إلى ما يليها وحروف الجر لأنها تجر معاني
الأفعال إلى ما يليها أو لأن أثرها في ما يليها الجر وهي أي حروف الجر من وإلى
وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لأنه ليس لها أسماء خاصة
نعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما بأسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو
والتاء والكاف بأسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها وواو رب وواو
أي الواو التي يقدر بعدها رب في عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم
وتاؤه وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا
فالعشرة الأول لا تكون إلا حرفا وأسماء الثلاثة البواقي تكون حرفا وفعلا
من للابتداء أي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة إطلاقا لاسم الجزء

الاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب ١٢ شرح الرضي لان الباء واللام اسمان لقولك بـ ول كما ان زيدا اسم للذات المشخصة ١٢

والخمسة التي يليها تكون حرفا

الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية
ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل
ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان
نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها
في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
لان معناه اعوذ بالله التجي اليه **والتبيين** بالجر عطفا على الابتداء اي وتجي
من للتبيين ايضا لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامة صحة وضع الموصول في
موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو
الوثن لاستقام المعنى **والتبعيض** اي وقد تجي من للتبعيض وعلامة صحة وضع
بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم **وزائدة** عطف على
قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا **في غير الكلام الموجب**
نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد **خلافا للكوفيين والاخفش** فانهم
يجوزون زيادتها في الموجب ايضا متمسكين بقولهم قد كان من مطر فاجاب
عن استدلالهم بقوله **وقد كان من مطر وشبهه** مما توهم منه زيادة من في الكلام
الموجب **متاول** بكونه للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء

معنى والتبيين

فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه فيه في الحال او في الاصل ١٢

قال

من مطرٍ او هو واردٌ على الحكاية كان قائلاً قال هل كان من مطرٍ فاجاب بانه
قد كان من مطرٍ والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن
سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام
الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلت المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق
والميل وبمعنى مع قليلاً كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وحتى
كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيراً ولم يكتف في كونها
بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها للغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة
والكثرة ويختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال
اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها
بعدها خلافاً للمبرد فانه جوّز دخوله على المضمر مستدلاً بما وقع في بعض اشعار
العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوّزونه قياساً
وفي للظرفية اي لظرفية مدخوله لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازاً نحو
النجاة في الصدق وبمعنى على قليلاً كقوله تع ولاصلبنكم في جذوع النخل اي
على جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجرور
الباء بذه كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه لصوق مرور كس بمكان

اي مع اموالكم

لانتهائها

بمكان يقرب منه والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل
عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع
سرجه فمعناه مصاحبته السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون
السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير
عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجروره في مقابلة شئ اخر نحو بعت
هذا بذاك والتعدية اي جعل فعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير بادخال
الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد
صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال
معنى الفعل الى معموله بواسطة حروف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء
لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في
المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا
يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وما نحو ما زيد براكب
فهي تزاد في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي في غير الخبر الواقع
في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا
والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا

بتضمين

خبرا

ولا لكن لا في الاستفهام والنفي نحو خشك بزيد واللام للاختصاص بالملكية
نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو ضربته للتأديب او خارجا نحو خشيت لمخافتك
القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف
لكم بمعنى ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل في الامور
العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا
وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونهما لانشاء
التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقق التقليل الذي
هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف
واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن
وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصرح الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل
اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة
وفعلها اي فعل رب يعني الذي يتعلق به فعل ماض لانها للتقليل المحقق
ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه
محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في الغالب الاستعمالات
لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم

ولكن

وبمعنى عن مع

يقولون في هذا الوعد ان كنتم صادقين قل ... الذين يستعجلون والهم ... عذاب يوم ... القيامة ١٢

رب

له مميز نكرة منصوبة على التمييز وتمييزها مفرد وإن كان المميز مثنى أو مجموعا
مذكرا وإن كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا أو رجلين أو رجالا أو امرأة أو امرأتين
أو نساء خلافا للكوفيين في مطابقته التمييز في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث فإنهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين
وربهن نساء وتلحقها أي رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق
ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل على الاسم
وتجر نحو ربما ضربة بسيف صقيل وواوها أي واو رب في حكمها تدخل
على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس لها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس وهذه الواو
للعطف عند سيبويه وليست بجارة فإن لم تكن في أول الكلام فكونها للعطف
ظاهر وإن كانت في أوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين أنها حرف
عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها بصير وربها بمعنى رب فلا
يقدرون له معطوفا عليه لأن ذلك تعسف وواو القسم إنما تكون عند
حذف الفعل أي فعل القسم فلا يقال أقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها
في القسم فهي أكثر استعمالا من أصلها أعني الباء لغير السؤال يعني لا تستعمل الواو
في السؤال فلا يقال والله أخبرني كما يقال بالله أخبرني حطا للواو عن درجته

درجته

الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر
اسم الله تعالى أو غيره فلا يقال وك لأفعلن مثلا بل يقال والله أو ورب الكعبة
وذلك الاختصاص أيضا لانحطاط رتبتها عن رتبة الأصل وهو الباء بتخصيصها بأحد
القسمين وخص الظاهر لأصالته والتاء مثلها أي مثل الواو في اشتراطها بحذف
الفعل وكونها لغير السؤال ومختصة باسم الله من الأسماء الظاهرة حطا لمرتبتها
عن مرتبة أصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو أصل
في باب القسم وهو اسم الله والباء أعم منها أي من الواو والتاء في الجميع
أي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر
مطلقا أو على اسم الله تعالى خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره
نحو بالله وأقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال (أي الباء ١٢) أيضا نحو بالله لأفعلن
وبالله أجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لأفعلن وبك لأفعلن و
في الدخول على المظهر لا تختص باسم الله تعالى خاصة نحو بالرحمن لأفعلن بخلافهما
فإنهما مختصتان ببعض هذه الأمور كما عرفت فالمراد بالجميع ما ذكرنا من
الأمور المختصة (أي الواو والتاء ١٢) بالاختصاص فلا يرد أنه لا يصح أن يقال الباء لم يوجد مع
الاختصاص وبدونه لكان التنافي ويتلقى أي يجاب القسم الذي لغير

جميع

لتغير السؤال باللام وان وحروف النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا القائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم او زيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين بوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عن الدين وعلى للاستعلاء اي لاستعلاء شيء على شيء حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين تعلم ذلك

اي الجواب القسم

كما يقال ركبه دين كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه او على ظهره ... وعليه القصاص لان الحقوق كأنها راكبة لمن يلزمه

يدخول من عليها نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي فوقه والكاف
للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيئا
على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد
المنهم اي عن اسنان مثل البرد والذائب للطافة ويختص اي الكاف بالظاهر
اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحو وقد تدخل في السعة
على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء
في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي والحاضر فيهما للابتداء في الزمان
الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت
او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت
من البلد منذ سنة كذا او ما رأيته منذ سنة كذا بشرط ان تكون
هذه السنة ماضية لا تكون وانت فيها فان معناه ح ان مبدأ المسافرة في
او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء
اي ومعناهما الظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي
اعتبرته حاضرا او ان معنى لعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا
فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا

اي على المرفوع والمنصوب والمجرور في السعة او غيرها ١٢

ومنذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رويتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر
عندنا لا انهما لم يقتضيا بعدوم تميز زمان الفعل الى ما واليها فكيف يصح
اعتبار هما مبدأ الزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن
ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف
اي ما رأيته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي
ما بعدها عما قبلها فاذا اجرت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار
ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت
تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل وجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها
كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى
فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت
وترجيت وكان المناسب ان تعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة
جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة
مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغير الاسلوب مع شيوع استعمال كل
من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها
الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان

فان قلت هذا الوجه ضعيف لان الانقسام المذكور يظهر في الاسم كما لا يخفى قلت المراد انقسام الى الامور الثلثة كانقسام الفعل اليها وذلك باعتبار الحروف الاصلية والزائدة دون الاصلية فقط وذا ليس في الاسم لان انقسامه اليها باعتبار الحروف الاصلية ايضا متحقق فافهم كما هو المشهور ١٢

فانها للاخبار والاصل في الكلام الخبر لان الانشاء يحصل منه بالاستحالة وكالامر والنهي او بالنقل كعسى ونعم وبئس او بزيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ١٢
نقل من مطول ١٢

وان وكان ولكن وليت ولعل آخرتها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة

لها اي لهذه الحروف **صدر الكلام** وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم

من اقسام الكلام اذ كل منها تدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه

والاستدراك والتمني والترجي **سوى أنّ** المفتوحة **فهي بعكسها** اي بعكس باقيها

على حذف المضاف بان تقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في

تأويل المفرد فلا بد لها من تعلق بشيء آخر حتما ليتم كلاما وح لو وقعت في الصدر

اشتبهت بانّ المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء

عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في

ذلك **وتلحقها** اي هذه الحروف **ما الكافة فتلغى** اي تعزل هذه الحروف

عن العمل لمكان ما الكافة **على الافصح** اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم

وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم **وتدخل** هذه الحروف ح

اي حين تلحقها ما **على الافعال** لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان

تكون مدخولها ما لها ان تعمل **فانّ** المكسورة **لا تغير معنى الجملة** ولا تخرجها

عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك

زيد قائم مع زيادة التأكيد **وأنّ** المفتوحة **مع جملتها** اي مع اسمها وخبرها

وخبرها لسدّها الجملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثَمّ

اي ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجملة اي في موضع يقتضي

الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت انّ

ابتداءً اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو انّ زيدًا قائم وكسرت

ايضًا بعد القول وما يشتق منه لانّ مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال

زيد انّ عمرًا قائم وكسرت ايضًا بعد الاسم الموصول لانّ صلة الموصول

لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي انّ اباه قائم وفتحت انّ حال كونها

مع جملتها فاعلة نحو بلغني انّ زيدًا قائم لوجوب كون الفاعل مفردًا و

حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت انّ زيدًا شاعر لوجوب كون

المفعول مفردًا وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انّك فاضل لوجوب

كون المبتدأ مفردًا وحال كونها مع جملتها مضافًا اليها نحو اعجبني اشتهار

انّك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردًا وحال كونها بعد لولا فالو لولا

انّك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ

وكون المبتدأ مفردًا واجب نحو لولا انّك منطلق انطلقت وكذلك بعد

لو التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب

سواء كان في اوّل كلام المتكلم نحو انّ زيدًا قائم او في وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدًا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستانف وقع علّة لما تقدّمه وكذا في الرضي فالمراد بابتداء الكلام ابتداء كلام المتكلم المستانف كالشرطية كلامه او لم يتصل ١٢ ميروجه الدين رح

انّ زيدًا لقائم فانه يجب كسرها مع انه مفعول ١٢ عصام الدين رح

بلغ

ودخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا اني معاذ لك زعمت اي لولا زعمت اني
معاذ لك ولولا انك ضربتني اي لولا صدر منك ضرب وكذلك
قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد فاعل لفعل محذوف والفاعل
يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع
التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران اي الفتح والكسر في
ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا او الكسر على تقدير
جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان
المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان
المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها
وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدا او خبر مبتدا ومثل قول الشاعر
اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها
الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح على
انها مع اسمها وخبرها مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم
ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله

مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انهم
يجدمون قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيتين تحت الاذنين
جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا **وشبهه** بالجر
عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي مثل اذا انه عبد القفا ومثل شبهه وما وجد
ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان
جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين
الكسر لان الاول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري
اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية
كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى
المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول **و**
لذلك اي ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب
في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط **جاز العطف على**
اسم ان المكسورة من حيث انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة
المكسورة **لفظا او حكما بالرفع** بان تكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا
وقعت بعد العلم **مثل ان زيدا قائم وعمرو** وعلمت ان زيدا قائم وعمرو

فان ان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون
مع ما عملت فيه بتأويل الجملة فيصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون
ان المفتوحة لانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى
الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على محل اسم ان المكسورة بالرفع
مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم و
عمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو ولانه
لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد
مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل
من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل
في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه
الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل
خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان
عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان
عليه فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم
ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز

فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان
فان المحذور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل
انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر
عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانه لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور
ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة
عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي
كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان
المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في ساير الحروف
المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا تعتبر
محل اسمها واللام لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة
والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي
هي لذلك دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معناهما هو
لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على
الخبر اي خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها
اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار

وذلك بفصل لا يكون الا بظرف هو خبر لها كما المذكور او ظرف متعلق بالخبر مثل ان في الدار لزيدا قايم ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف النفي ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لو ضيعته وقد تتكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لبغيك لراغب وهو قليل ... على ان اذا قلبت فضمته ... لهلك قايم كذا في الرضي

تريد اً او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيداً
لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي
حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا
تقديم ان دون اللام ترجيحاً للعامل على ما ليس بعامل و دخول اللام في لكن
على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن
لا توافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول
الشاعر ولكنني في حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد و
كثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام و يجوز الغاؤها اي ابطال
عملها وهو الغالب لقوة بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر
وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحاً
واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية
في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب
ولان كثيراً من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب فيظن كونه منصوباً بتقديرها او
لكونه مبنياً وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند
الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل و يجوز دخولها اي دخول

هذا لا يغني عن اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر العبارة فلا يحسن مقابلته لطرد الباب ١٢ عصام رح الله

دخول المخففة على فعل من افعال المبتداء اي من افعال التي هي تدخل المبتداء والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لئلا تزول الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتداء والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتداء والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلها متمسكين بقول الشاعر شعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير الشان مقدر او السبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع ويلزم منه بحسب النظر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدر واضمير الشان لكي يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملة في المبتداء والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة

من المختلفين فيه القرآن المؤمنين والكافرين لما ليوفينهم اي والله لئن ليوفينهم ربك جزاء اعمالهم فاللام الاولى توطئة والثاني للتاكيد وما مزيدة ١٢ شرح لباب

فانها قد تكون عاملاً وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في
المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت
فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة
لان تكون مفسرة لضمير الشأن مطلقاً سواء كانت اسمية او فعلية واخلاً فعلياً
على المبتدا والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي
في غير ضمير الشأن ولكن قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو
قولك اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة
واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال الشاعر شعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني
فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزم معها اي المفتوحة المخففة حال كونها
مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف الفعل الغير المتصرف مثل وان ليس
للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون
منكم مرضى او سوف كقول الشاعر شعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي
كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور
للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وتكون كالعوض من النون
المحذوف فيها او حرف النفي نحو قوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولاً و

قوله فعلم المرء ينفعه معترضة لفائدة الاعتراضية لتفيد ان العلم بالقدر نافع لانه يحصل الخفة الخوف والرجاء ١٢ شرح ابيات

وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل
بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما
اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية
واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل بعد النفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي
المخففة **وكان للتشبيه** اي لانشائه وهي حرف براسه على المذهب الصحيح
حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة
من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد
قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف
في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد
واعطوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر **وتخفف** اي كان
فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتح الآخر
كقول الشاعر **شعر** ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان وان اعملتها قلت
كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت او لم تعملها لفظا
ففيها ضمير الشان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر
بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما في ان المخففة **ولكن** وهي عند البصريين

مؤكدة وقال الكوفيون وهي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف
الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة
فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة
ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد
من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه يتوهم ان عمروا ايضا
جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمروا لم يجيء يتوسط
اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والقدر
هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمروا لم يجيء
وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمروا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن
العمل لخروجها عن المشابهة وشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها خلافا
لان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه
اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها
المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا وتجوز معها مشددة
او مخففة الواو وهي اما للعطف الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي
الاخر الحق وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا

على الجملة

اي على الجملة التي هو بها متصل

زيداً قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيداً
قائماً بنصب المعمولين بناءً على ان ليت للتمني وكأنه قيل اتمنى زيداً قائماً
اي اتمناه كائناً على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية لمعنى ليت
واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان متمسكين بقول الشاعر شعر
يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا
والكسائي يقول اي ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا
منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبى
لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي للاشفاق ولا يدخل على المستحيل
ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب
والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في لغة عقيلية وانشد
السيرافي في ذلك شعر وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذلك
مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار
منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال
المصنف في شرحه يعني انه وقع مجروراً في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان
عليه او ما كان اشتهر ذلك الرجل بابي مغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال

زيدا البيت مختلفة فيه بين الكوفية والبصرية فالبصرية تقول خبر ليت محذوف وأراد واجعا منصوب على الحال والكوفية تقول هذا البيت على لغة بني تميم يعملون ليت عمل ظن فتقول ليت زيدا شاخصا ١٢ شرح ابيات [illegible]

اثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون
من قبيل هذه اللغة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجبر بها وحكم
بشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف
تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى
واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعن بعضهم اي المفسرة منها وعند الاكثرين
ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها
مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها
غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد وفي كلامهم
لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون
مطلقا او مع ترتيب ومرا والثلاثة بالجمع منها ان لا يكون لاحد الشيئين
او الاشياء كما كانت او واما ولكن المراد اجتماع المعطوف والمعطوف
عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو
او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع
مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان للاطلاق فيها اي لا ترتيب
فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها بين المعطوف

الشاذة

اي دال على ثبوت الحكم للمعطوف والمعطوف عليه مطلقا اي لا مع الترتيب او معه نحو جاء زيد وعمرو اي اجتمعا في المجيء مطلقا ١٢ شرح

المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انهما وجودا او عدما والفاء للترتيب اي
للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب ممتاز ثم
بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في
ثم فهي متوسطة بين فاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة المهلة ومعطوفها
اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه
قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف
او ضعفا فيه ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار
كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء
الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل كمات الناس حتى الانبياء وقدم
الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة
من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه ولا اشتراط ذلك في
ثم ثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاء زيد ثم عمرو
وفي حتى بحسب الذهن خارج المناسبة بحسب الذهن ان يتعلق الموت
اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت
الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وكذا المناسب في الذهن

المشاة

فانّ

يقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم والكائن في بعض الاوقات على عكس ذلك
ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او
الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير
يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم جميع اجزاء
الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة
ملاقيا في الجزء الاخير فان الاصل في حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة
محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معناها جميعا
ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها
جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من
اتحاد المتجاورين كذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها
بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون
حقيقة او حكما ليتناول المجاور الملاقي كما وقع في بعض الحواشي **واو واما وام**
وكل من هذه الحروف الثلثة **لاحد الامرين** اي للدلالة على احد الامرين
او الامور حال كون ذلك الاحد **مبهما** اي غير معين عند المتكلم وللابهام ان
او في مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا لكل من الامرين لانها مستعملة لاحد

معنييها

معنييها

او في الجز ثاني للثلثة معان الشك حيث تخبر عن احد شيئين او اشياء لا تعرف تعينه والابهام اذا عرفته بعينه وقصدت ابهام امره على المخاطب نحو جاءني زيد او عمرو ان لم تعرف الجائي منهما فاو للشك ان عرفته فاو للابهام والتفصيل اذا لم تشك ولم تقصد الابهام كقولك الاسم اما ان يكون معرفة او نكرة

لِاَحَدِ الاَمْرَيْنِ على ما هُوَ الاَصْلُ فيهما و العموم مُستفادٌ من وقوعِ اَحَدٍ المبهم
في سياقِ النفي لا من كلمة اَوْ وَ اَمِ المتّصلة لاَزِمةٌ لِهمزة الاستفهام اي غير
مستعملة بدونها يليها اي يُذكر بعدها بلا فاصلة اَحَدُ الاَمرين المستويين و
المستوي الآخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت اَحدهما اي اَحد المستويين
عِنْدَ المتكلّم لِطلب التعيين من المخاطب وَمِنْ ثَمَّ اي لِاَجل اَنَّ اَمِ المتصلة يليها
اَحد المستويين والآخر الهمزة لبعد ثبوت اَحدهما لطلب التعيين لم يَجُز تركيب
اَرَاَيْتَ زيداً اَمْ عمراً فانّ المستويين فيه زيدٌ وعمرٌو واَحَدُهما وان ولي ام ولكن
الآخر لم يلي الهمزة هذا ما اختاره المصنّف والمنقول عن سيبويه اَنَّ هذا جائزٌ حسن
فصيحٌ وازيداً رايتَ ام عمراً احسنُ وافصح و يكون تركيب اَرَاَيْتَ زيداً
اَمْ عمراً يكون حسناً فصيحاً وان لم يكن افصح واحسن وفي الترجمة الشريفية انّه
وجدتُ في بعضِ نُسَخِ الكافية المقروّة على المصنّف وعليه خطّه هكذا يليها اَحدُ المستويين
والآخر الهمزة على الافصح ومِن ثَمَّ ضعف اَرَاَيْتَ زيداً اَمْ عمراً ولا يخفى
اَنَّ الحكم بضعفه لتنزّله عن رتبة الافصحيّة الى الفصيحيّة غير مناسب لانّ ما كان
حسناً فصيحاً لا يُعدّ ضعيفاً وبالجملة فكلام المصنّف ههنا لا يخلو عن اضطراب
وَالحقُّ ما نُقل عن سيبويه و اَيضاً مِنْ ثَمَّ اي من اَجل ما ذكر لعينه كان

جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال
عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما
قلت اجاءك زيدا وعمروا واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما
بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك او لا وقد يجاب
عنه بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه ثم
في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة
فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط
اخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم تجز في اول الكلام وعطف
قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم تجز وتعلق كل منهما بالشرط على طريق اللف
والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول
ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها ما خبر مثل انها لابل ام شاة ود
اي ان المنقطعة التي اراد بها بل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل
اعرضت عن هذه الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء اخر فاستفهمت
عنها بقولك ام شاة اي بل أهي شاة واما استفهام كما تقول ازيد
عندك ام عمرو اي بل اعمرو وحين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول

الاول بالاستفهام الثاني وامّا قبل المعطوف عليه لازم مع امّا اي غير مستعملة
الا معها يعني اذا عطف شيء على شيء آخر بامّا يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا
بامّا ثم عطف عليه المعطوف بامّا نحو جاءني امّا زيد وامّا عمرو ليعلم من اول الامر
ان الكلام مبني على الشك وجائزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر باو
يجوز ان يصدر المعطوف بامّا نحو جاءني امّا زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو
جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان امّا ليست من حروف
العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة
فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا
والجواب عن الاول ان امّا السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل
للتنبيه على الشك في اول الامر كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة
على امّا الثانية لعطفها على امّا الاولى وامّا الثانية لعطف ما بعدها على
ما بعد امّا الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف
الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه
على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه من المعطوف فالحكم منفيا
للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فالحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة

بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل
جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه فكأنه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاضراب الذي
وقع عنه لم يكن بطريق القصد ولهذا اضرب عنه بكلمة بل وان كانت بل بعد النفي نحو
ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل تصرف حكم
النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في
حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم المنفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو
بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي
اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون
لايجاب ما انتفى عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو
اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي
والاثبات فبعد النفي للاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو
جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل التقديرين غير
مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها تصدر بها الجمل كلها

كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف
التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم ويدخل ها خاصة من المفردات
على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معانيها
الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها
استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح
الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب ولكنه اراد بالقريب ما عدا البعيد
فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب منقسم الى قريب متصف باصل القرب
من غير زيادة وله كلمة اي والى قريب متصف بزيادة القرب وله الهمزة
بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فان القريب بالمعنى المقابل للاقرب
هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي
بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة
ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة
لما سبقها اي محققة لمضمون ما سبقها استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام
زيد يعني قام زيد وفي جواب الم يقم زيد يعني لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم
زيد يعني قام زيد يعني بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في

موضع بلى ههنا نعم لكان كفراً لان معناه حينئذ لست ربنا وقيل بجواز استعمال
نعم ههنا بجعلها للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف
فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقراراً او
تقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي **وبلى مختصة بايجاب النفي** يعني بنقض
النفي المتقدم وجعله ايجاباً سواء كان ذلك النفي مجرداً عن الاستفهام
نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقروناً به اي فيه اذن لنقض
النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت
ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد
بلى قام زيد **واي للاثبات بعد الاستفهام** لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة
بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضاً وذكر ابن مالك
ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصارح **ويلزمها القسم** اي لا تستعمل
الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون
المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله اي وربي اي ولعمري
واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق المخبر وفي بعض النسخ لتصديق الخبر
كقولك اجل وجير او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى ولم يأت

العرف

يات وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن
الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء
بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر شعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى
حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها في هذين الموضعين
خلاف لما ذكره المصنف من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما سميت
هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها
زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد
في كلام العرب اما معنوية واما لفظية اما المعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية
والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
افصح او كون الكلام او الكلمة بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن
السجع او لغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا
ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان
مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون
تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي في شيء نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت
زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس

القاضي أي مدة جلوسه وقلّت زيادتها أيضاً مع لمّا نحو لمّا أن قام زيد قمت

وأن بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لمّا كثيراً نحو فلمّا أن جاء البشير و

تزاد بين لو والقسم المقدّم عليه نحو والله أن لو قام زيد قمت وقلّت

زيادتها مع الكاف نحو كأن ظبية تعطو إلى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية

بالجر وما تزاد مع إذا نحو إذا ما تخرج أخرج ومع متى نحو متى ما تذهب أذهب و

مع أيّ نحو أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ومع أين نحو أينما تجلس أجلس ومع

إن نحو إمّا ترين من البشر أحداً حال كون تلك المذكورات مع ما شرطاً

أي أدوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما

خطيئاتهم أغرقوا وعمّا قليل وزيد صديقي كما أن عمراً أخي وقلّت زيادة

مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وأيّما الأجلين قضيت وقيل ما فيهما

كلمة نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا أي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة

بعد النفي لفظاً نحو ما جاءني زيد ولا عمرو أو معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين

وتزاد بعد أن المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك أي أن

لا تسجد وقلّت زيادة لا قبل أقسم نحو لا أقسم بيوم القيامة ولا أقسم بهذا البلد

أتبعه وتسمّى زيادتها التنبيه على جلالة القضية بحيث يستغني عن القسم فيبرز

آگاه کردن ١٢

قال الرضي عند استشهاد شعث (?) ... دون فيك (?) ... الأجلين ... ان ... أي لا تعتدي ... أي بعلية الزيادة فأي منصوب بقضيت وانحلته شرطه وجزاؤه ما بعد ١٢ شرح

القضية

أي أقسم فإن زيادة لا في هذا المقام ... عند العرب وقيل ... للكلام ... القسم ابتداء ...

فيجوز ذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في

بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اي هالك

من حار اي هلك ومن الباء واللام تقدم ذكرهما مشتملا على ذكر مواضع

زيادتهما فلا حاجة الى تكرارهما وحرفا التفسير اي في تفسير كل مبهم من المفرد نحو

جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كالقول قطع رزقه اي مات وان فهي

اي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل مستقر في معنى المفعول لتقرر المعروف

في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول

فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدر اللفظ غير صريح القول مؤدى معناه نحو قوله

تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير للمفعول بناديناه المقدر

اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت

اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به

المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله

ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله

ما امرتني لانه مفعول صريح القول وقد تفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى واذ

اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول

القول

الحور الهلكة على وزن ... هكذا ذكر الجوهري فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب فوقع في ما وقع وانه لعجاب فقال الحور جمع حائر قال الجوهري الهلكة الهلاك في القاموس الحور بالضم الهلاك ...

الى دربكم اي يقول عيسى على نبينا وعليه السلام في جواب رب العزة أأنت قلت للناس اتخذوني ... من دون الله ١٢ شرح ابيات

الظرفية لا وحينئذ حروف المصدر ما وأنْ المفتوحة المخففة وأنّ المفتوحة المشددة

فالأوليان أي ما وأنِ المفتوحة المخففة للفعلية أي للجملة الفعلية أي تدخلان على الجملة

الفعلية فتجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الأرض بما رحبت أي

برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك أعجبني أنْ خرجت أي خروجك واختصاص

ما المصدرية بالفعلية إنما هو عند سيبويه وجوّز غيره بعدها الاسمية قال الشارح

الرضي وهو الحق لكن قليلاً كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية

والمفتوحة المشددة للاسمية أي للجملة الاسمية خاصة إلا إذا كفّت بما فيجوز بعدها

الاسمية والفعلية ومعنى كونها اسمية أنها تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد الذي

هو مصدر خبرها نحو أعجبني أنك قائم أي قيامك أو في معناه نحو أعجبني أنّ زيداً أخوك

أي أخوة زيد فإن تعذر قدرت الكون نحو أعجبني أنّ هذا زيداً أي كونه زيداً

حروف التحضيض ألا وهلا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على

أحد أنواع الكلام فتصدر ليدل من أول الأمر على أن الكلام من ذلك النوع

ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ ويلزم الفعل لفظاً نحو هلا ضربت زيداً

وهلا تضرب زيداً أو تقديراً نحو هلا زيداً ضربته وهلا زيداً تضرب زيداً

فمعناها إذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع

المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي
الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا
يمكن تداركه في المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف
التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي
او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا
المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا
للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير اي
حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيهما
اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق والتقريب
من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وفي المضارع المجرد
من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي ينضاف الى التحقيق في الاغلب
التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى
تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد [illegible]
[illegible] حرفا الاستفهام الهمزة وهل صدر الكلام لاقتضائهما ما في خبرهما
لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول

في الاسمية أزيد قائم وفي الفعلية أقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم
وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا
بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ
وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى
على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت
فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته
وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار
استعمالها في مواضع استعمالها اكثر من التصرف في هل تقول أزيدا ضربت بادخال
الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول
أتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة للاثبات ما دخلت عليه على وجه
الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف
بالحقيقة لان اصله أترضى لضربك زيدا وهو اخوك وهل ضعيف في الاستفهام
فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول أزيد عندك أم عمرو
بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين لتعدد
المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه

فيقع

فيه أنت وأبيق فيصح بل مع أم المنقطعة فإن المستفهم عنه في صورة أم المنقطعة لم
يتعدد لأنها للإضراب عن السؤال الأول واستئناف سؤال آخر بأم المقدرة
بالهمزة فإن قولك بل زيد عندك أم عمرو في تقدير بل أعندك عمرو وتقول أثم
إذا ما وقع وأفمن كان وأومن كان بإدخال الهمزة على ثم والفاء والواو
من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها حروف
الشرط إن ولو وأما لها صدر الكلام كما مر فإن للاستقبال وإن دخل على
الماضي ولو عكسه يعني للماضي وإن دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فإن للمستقبل
ولو للماضي ومعناه أن إن للاستقبال سواء دخلت على المضارع أو الماضي
نحو إن تكرمني أكرمك وإن أكرمتني أكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الأول
يعني إن وقع منك الإكرام في الاستقبال وقع مني أيضا الإكرام فيه وكذلك لو
للمضي على أيهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب أضرب بمعنى واحد
لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك أيضا فيه وقد تستعمل لو في المستقبل
نحو قوله تعالى ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم واعلم أن المشهور أن لو لانتفاء
الثاني لانتفاء الأول وهذا لازم معناها فإنها موضوعة لتعليق حصول أمر
في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فلزم قطعا لأجل انتفائه انتفاء ما علق به

أيضاً فإذا قلت مثلاً لو جئتني لأكرمتك فقد علّقت حصول الإكرام في الماضي
بحصول المجيء المقدّر فيه فيلزم انتفاؤهما معاً وكون انتفاء الإكرام مسبّباً لانتفاء
المجيء في زعم المتكلّم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير والمتعارف وقد تستعمل على قصد
لزوم الثاني للأوّل مع انتفاء اللازم ليُستدلّ على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان
فيهما آلهة إلّا الله لفسدتا فإنّ لو ههنا تدلّ على لزوم الفساد لتعدّد الآلهة و
أنّ الفساد منتفٍ فيُعلم من ذلك انتفاء التعدّد ومن هذا الاستعمال توهّم المصنّف
رح أنّ لو لانتفاء الأوّل لانتفاء الثاني وخطّأ المشهور ولم يدر أنّ ما ذكره
معنى يقصد إليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم
المجهول وأنّ المعنى المشهور بيان سببيّة أحد الانتفائين المعلومين للآخر بحسب الواقع
فلا يتصوّر ههنا استدلال فإنّك إذا قلت لو جئتني لأكرمتك لم تقصد أن تعلّم المخاطب
انتفاء المجيء من انتفاء الإكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت
إعلامه بأنّ انتفاء الإكرام مستند إلى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث
وهو أن تقصد بيان استمرار الشيء فيربط ذلك الشيء بالأبعد النقيضين عنه كقولك
لو أهنتني لأكرمتك لبيان استمرار وجود الإكرام فإنّه إذا استلزم الإهانة الإكرام
فكيف لا يستلزم الإكرام الإكرام (ويلزمان) أي إن ولو (فعلاً لفظاً) كما مرّ

كما مر من الامثلة أو تقديراً نحو قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك
ولو انتم تملكون اي ان استجارك احد ولو تملكون انتم تملكون وانتم مرفوعان
بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان
ضميرا مستترا متصلا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا
لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده
ومن ثم اي من اجل لزوم الفعل بعدها قيل بعد لو المحذوف فعلها انك
بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح
للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة
الفعل موضع منطلق اي موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل
في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض
من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت فيقال لو انك انطلقت ولا يقال
لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان يكونهما
دالتين على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه
حيث المعنى والفعل الواقع خبر ان عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما
عوضاً حقيقياً عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقاً

يمكن اشتقاق الفعل من مصدره والكان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه
جاز وقوع ذلك الاسم الجامد جزاء لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الجزاء
كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا فوضع
فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان الكلام
فيتضح بركته في كونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم تقديم غير الشرط على
الشرط متعلق متقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده
ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط
الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب
للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم
وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا
بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا او لم تأتني مثال للماضي
معنى لاكرمنك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقدم الشرط عليه
اخره اي تقدم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم
بتغير الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط
ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال

مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما
نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار
الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه
وان اتيتني والله لا اتيتك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي
على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم
على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال
لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف
وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر بالاعتبار الاول
على ترتيب اللف وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من
حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى
وعلى تقدير الحمل عليه الكائن رعاية كون النشر على ترتيب اللف المقتضي لتقديم
المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان
على تقدير تقديم اللفين على نشرهما من حيث مثالاهما وتقدير القسم كالتلفظ
اي كالتلفظ به او مقدره كملفوظه في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده
مضى وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله

لئن أخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فإنه لو كان جزاء الشرط
لكان الجزم بحذف النون أولى به أي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وإن أطعتموهم
إنكم لمشركون أي والله إن أطعتموهم إنكم لمشركون فالشرط ماض وإنكم
لمشركون جواب القسم فإنه لو كان جزاء الشرط لزم الإتيان بالفاء لأن
الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء وأما للتفصيل أي لتفصيل ما أجمله
المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني إخوتك أما زيد فأكرمته وأما عمرو فأهنته وأما بشر
فأعرضت عنه أو أجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن
وقد جاءت للاستئناف من غير أن يتقدمها إجمال نحو أما الواقعة في
أوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد
حيث يكون المذكور ضدا لغير المذكور لدلالة أحد الضدين على الآخر كقوله تعالى
فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فإن ما يقابل أما المذكور هنا
غير مذكور لكنه مقدر يعني وأما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات
ويردون إليها المتشابهات والحكم بأن كلمة أما للشرط للزوم الفاء في
جوابها وسببية الأول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض
بينها أي بين أما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها أي حيز

حيز فائها أو حيزها لأن حيز الفاء أيضا حيز ما سواها كان ذلك الجزء
مبتدأ أي نحو أما زيد فمنطلق أو معمولا لما وقع بعد الفاء نحو أما يوم الجمعة فزيد
منطلق مطلقا أي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء
على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لأما خاصية
جواز التقديم لا يمتنع تقدمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو أي ما وقع
بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا أي معمولية مطلقة
غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل أما يوم الجمعة فزيد منطلق فإن تقديره
على المذهب الأول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط
مهما يكن من شيء وأقيم أما مقام مهما وتوسط يوم الجمعة بين أما وفائها لئلا يلزم
توالي حرفي الشرط والجزاء فصار أما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى وأما على المذهب
الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل
الشرط فلما حذف فعل الشرط صار أما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم
يجعل لأما خاصية جواز التقديم أصلا وقيل والقائل المازني الكلام بأسره متوسط
بين أما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور
من قبيل القسم الأول وهو أن يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء

والّا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع
آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز انّ لا يعمل فيما قبلها أمن قبيل
القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميّز بين
ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع الحكم الامتناع
عن الاول دون الثاني هذا تقرير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان
مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق
أقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار
اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني
مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق ثم أقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط
فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل للفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع
مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا
بانه فاعل للفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما يذكر يوم الجمعة
بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به
للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب
بتقدير تذكر على صيغة المخاطب وعدم جواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم

المعلوم

اليوم تقديره يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازها بلا خلاف وانما
مثل المضارع بما يكون الواسطة بين انا وفاعلها منصوبا بالظهور مثلة كونهما
مرفوعا الكثرتها حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان
يبغضك فيقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي
اجابة الطالب كقولك لمن قال افعل كذا كلا اي لا اجاب الى ذلك وقد جاء
اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان
ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبني لكونه مقطع لفظ
كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه بمعناه لانك تردع المخاطب عما يقول
تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من
ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كما المقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء
التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضيا
لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا
ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان
اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبين اول الامر لسكون هذه
على بنائها الحقيقة وبحركتها على الاعراب ما والبنية لانهما كالحرف الاخير تلحقانه

فإن كان أي المسند إليه اسماً **ظاهراً غير مؤنّث حقيقي فمخيّر** أي فأنت مخيّر
بين إلحاق تاء التأنيث وبين عدمه أو فهو أي إلحاق تاء التأنيث مخيّر فيه
على الحذف والإيصال وهذه المسألة قد تقدّمت إلّا أنّها ذكرت فيما تقدّم
من حيث إنّهما من أحكام المؤنّث وهنا من حيث أنّهما من أحكام تاء التأنيث
وأمّا إلحاق علامة التثنية والجمعين أي جمع المذكّر والمؤنّث في مثل قاما
الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء **فضعيف** لعدم احتياجها إلى
هذه العلامات مثل احتياج المسند إليه إلى علامة التأنيث لأنّ تأنيثه قد يكون
معنويّاً أو سماعيّاً وعلامة التثنية والجمع لباظهر غاية الظهور وإذا ألحقت
على ضعفها فليس بضمائر لئلّا يلزم الإضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هي
حروف جيء بها للدلالة من أوّل الأمر على أحوال الفاعل كتاء التأنيث وفي
شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا أمنع من جعل هذه الحروف ضمائر وإبدال
الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الإبدال ما مرّ من بدل الكلّ من الكلّ أو يكون
الجملة خبر المبتدأ المؤخّر والغرض كون الخبر مهمّاً **التنوين** في الأصل مصدر
نوّنته أي أدخلته نوناً فسمّي به نون الشيء أعني النون تنويناً إشعاراً بحدوثه
وتعرّضه لأنّ في المصدر معنى الحدوث ولهذا سمّى سيبويه المصدر حدثاً

حدثنا وهي في الاصطلاح **نون ساكنة** اي بذاتها فلا تضر ما الحركة العارضية مثل عاد الاولى وهي شاملة لنون من لدن ولم يكن فاخرجها بقوله **تتبع حركة الآخر** اي آخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا تتوابع حركات اواخرها انما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل **لا لتاكيد الفعل** فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المتبادر تبعيتها حركة الآخر تطفلها لباقي الوجود تطفل العارض والمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى **فهو** اي التنوين **للتمكن** وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم بحيث لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا يتصور معناه في غير المنصرف **والتنكير** وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما اي وقتا ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت سكوت الآن واما تنوين نحو رجل واحمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ادري منعا من ان يكون تنوين واحد

تتطفل بالخوانها مهمان آمده صراح

التنوين

للتمكن والتنكير معاً فاذا قلت في رجل يفيد التنكير ايضاً فاذا جعلته علماً للتشخص تمحض للتمكن
والعوض وهو ما لحق الاسم عوضاً عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ
اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة
التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضاً
عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك ح وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم
فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائماً اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة
وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء فيه علامة
الجمع كما ان الواو علامة في الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في
ذلك فزيدت التنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء وهم
لانه اذا سميت بمسلمات مثلاً امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن
لزالت للعلتين العلمية والتانيث فظهر انه ليس تنويناً للتنكير لوجوده فيما كان
علماً كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده
في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب
لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد
لانه حرف يحصل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب

الانشاد شعر خواندن ١٢ كنز اللغات

الخيشوم
اندرون بيني [illegible] جمع [illegible]

الترديد
بار كردانيدن

اسباب الغناء وانما عبّروا بما يلحق اواخر الابيات والمصاريع والكلمات ليدخل الحروف و
الكلمات الواقعة في اثنائها جائز ايضاً وقوعاً كما تشاهد من اصحاب الغناء لان
محل التغني به انما هو الآخر لئلا يتخلل السلك المنتظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع
ولا يخل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركاً اشباعاً
باشباع حركته واحداً من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف
الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال
حروف الاطلاق بها في قول الشاعر شعر اقلي اللوم عاذل والعتابن ❊ وقولي ان
اصبت فقد اصابن ❊ فردي هذا البيت الياء وحصول باشباع فتحها الالف
وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان
رويها حرفاً ساكناً صحيحاً كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها عن
امتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حروف الاطلاق
ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر شعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن ❊
مشتبه الاعلام لماع الخفقن ❊ فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة
ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحقت بها النون
فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز

لاطلاق

حصل

قوله الخفق تحريك عين الخفق ... الشعر والخفق حركة السراب واضطرابه والقاتم الغبار المرتفع والاعماق جمع عمق بالفتح وقد يضم اطراف المفازة والخاوي الخالي والمخترق مهب الرياح ... ١٢ مولانا عصام الدين رح

عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط
عن ابيات للتقطيع وليس للقسم الاول اسم مختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس
موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم
كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء المعنى من المعاني فعد
تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل
وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها الغية تامل
ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون
الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن
بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا
بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا
فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وتعليم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او
كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف
التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال وتعلم من قوله
موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون
ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف

حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه
فنبزا ابنة عاصم **نون التاكيد** قسمان **خفيفة ساكنة** لانها مبنية والاصل في البناء
السكون **ومشددة مفتوحة** لثقلها وخفة الفتحة **مع غير الالف** اي غير الف
التثنية نحو اضربانّ **والف الجمع** اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث
والنون المشددة نحو اضربنانّ فانها تكسر معها لشبهها فيهما بنون التثنية
تختص اي نون التاكيد **بالفعل المستقبل** الكائن **في ضمن الامر** نحو اضربَنْ
بالتخفيف واضربَنّ بالتشديد **والنهي** نحو لا تضربَنّ **والاستفهام** نحو هل تضربَنّ
والتمني نحو ليتك تضربَنّ **والعرض** نحو الا تنزلَنّ بنا فتصيب خيرا
والقسم نحو والله لافعلنّ بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما
اختص هذه النون المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال
لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا **وقلّت** اي نون التاكيد **في النفي** فلا يقال
زيد ما يقومنّ الا قليلا لخلوه عن الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي
ولزمت اي نون التاكيد **في مثبت القسم** اي في جوابه المثبت لان
القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير
ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون لعدم صلاحيته وفي قوله لزمت اشارة

بهذه

الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا اثبات القسم غير لازم بل جائز وكثرت

اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكدوا

الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها اي

ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم

ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط لالتقاء الساكنين على

حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى

او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين اي

ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء

الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا

ذلك المذكور من الضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان

او مخاطبا او متكلما والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك

المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع

المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان

باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف

بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات وهو الياء ولا تدخلها

لا تدخلهما اي المثنى وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على
غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا لما في
الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما
اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء
المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل
مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما
ضما وكسرا او غيرهما من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون
بها ومعنى كلامه ان للنونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما
على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا
والواحدة المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع الضمير المستتر وهو الواحد
المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول
اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في اغزوا الكفار وارموا
الغرض وكذا اغزن وارمن يا مرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي
الجيش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة
نحو اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين

ضممتها

كاخشيَ الرجل وان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزُ
وارمِ واخشَ فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية
تقول اغزُوانّ وارميانّ واخشيانّ بردّ اللامات وفتحها كما قلت اغزُوا وارميا
واخشيا ومن ثمّة اي لاجل انه مع غير ضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز
كالمنفصل قيل هل ترينّ في هل ترى كما يقال ترمانّ هذا امثال لغير البارز
الذي تحركت اللام بالفتح مع المتصل اي هل ترونّ في هل ترون باسقاط نون
الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا امثال لما
بارز يضم لاجل النون وهل ترينّ في قيل هل ترين باثبات الياء وكسرها
كما يقال لم ترى الناس هذا امثال ما فيه ضمير بارز كسر لاجل النون واغزونّ
عطف على هل ترينّ لا على ترينّ اي ومن ثمّة قيل اغزونّ برد الواو المحذوف
كما ترد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزنّ في اغزوا بحذف الواو المضموم
ما قبلها كما قيل في اغزوا القوم واغزِنّ في اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها
كما قيل اغزي القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع
في كتب التصريف بعضها مما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها مما هو
مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن

قوله ويعني بها الف التثنية كذا ذكره المصنف في الشرح واعترض عليه الرضي بان ما المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضي متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله فكالمتصل على اطلاقه بصحيح ١٢ من حجة الدين

يعني لم يورد امثلة النونين في غيرها مع الضمير البارز معا وكذا لم يورد امثلتهما مع غير الضمير البارز معا بل اعاد ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف وهو الابتداء بالواحد المذكر ثم بالجمع المذكر ثم بالواحدة المؤنثة ١٢ من حجة الدين

الكلمة	الكلام	الاسم	المعرب	الاعراب	العامل	غير المنصرف	العدل	الوصف
التانيث	المعرفة	العجمة	الجمع	التركيب	الالف والنون الزائدتان	وزن الفعل	المرفوعات	الفاعل
التنازع	مفعول ما لم يسم فاعله	المبتدأ	الخبر	خبر ان واخواتها	خبر لا التي لنفي الجنس	اسم ما ولا المشبهتين بليس	المنصوبات	المفعول المطلق
المفعول به	المنادى	المستغاث	توابع المنادى	المنادى الموصوف بابن	المنادى المعرف باللام	المنادى المضاف الى ياء المتكلم	الترخيم	المندوب
حذف حرف النداء	ما اضمر عامله على شريطة التفسير	التحذير	المفعول فيه	المفعول له	المفعول معه	الحال	التمييز	المستثنى
خبر كان واخواتها	اسم ان واخواتها	المنصوب بلا التي لنفي الجنس	خبر ما ولا المشبهتين بليس	المجرورات	المضاف اليه	الاضافة المعنوية	الاضافة اللفظية	الاسماء الستة
التوابع	النعت	العطف	التاكيد	البدل	عطف البيان	المبنيات	المضمر	نون الوقاية
ضمير الفصل	ضمير الشان والقصة	اسماء الاشارة	الموصول	اسماء الافعال	الاصوات	المركبات	الكنايات	الظروف
المعرفة	العلم	النكرة	اسماء العدد	المؤنث	المذكر	المثنى	والمجموع	جمع المذكر الصحيح
جمع المؤنث الصحيح	جمع التكسير	جمع القلة	المصدر	اسم الفاعل	امثلة المبالغة	اسم المفعول	الصفة المشبهة	اسم التفضيل
بحث الفعل	الماضي	المضارع	رفع المضارع	نصب المضارع	جزم المضارع	كلم المجازات	لام الامر	لا النهي
الامر	فعل ما لم يسم فاعله	المتعدي	غير المتعدي	افعال القلوب	الافعال الناقصة	افعال المقاربة	فعل التعجب	افعال المدح والذم
بحث الحروف	حروف الجر	الحروف المشبهة بالفعل	الحروف العاطفة	حروف التنبيه	حروف النداء	حروف الايجاب	حروف الزيادة	حرفا التفسير
حروف المصدر	حروف التحضيض	حروف التوقع	حروف الاستفهام	حروف الشرط	حروف الردع	تاء التانيث	التنوين	نون التاكيد

قال يزيد تحت الشجرة فنقض وضوءه ۝ جاءني عبد الله ۝ يوسف زليخا ۝ استطرح ابا حنيفي وهو شافعي ۝ من احب كريما لم يكتب بين العصر والمغرب ۝ قفاك عما تقرأ قفاك ۝

تمام ۲۸ سحر نسخہ ملا